الحرية
اسبوعية
سياسية
عربية

ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي :

جبهة تحرير ظفار والبدايات الصعبة

AL-HOURRIAH - No. 552 - 1-2-1971 - BEYROUTH ● بيروت - ١-٢-١٩٧١ - العدد ٥٥٢ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ قرشًا لبنانيًا





قضايا المقاومة والحوار الديمقراطي

بعد الحملة الثانية الاخيرة لضرب حركة المقاومة من قبل النظام الاردني تفجرت قضايا حركة المقاومة دفعة واحدة على شكل خلافات حادة بين فصائل المقاومة كادت تهدد « الوحدة الوطنية » .

وكان محور هذه القضايا كلها يدور حول موقف المقاومة من النظام الاردني : الاتفاق الجديد ، مصير المليشيا ، تعايش ، حرب عصابات ، تراجع ، دفاع ... الخ .

ومن الواضح ان هذه القضايا قد تفجرت بعد أن كسب النظام الاردني عدة جولات عسكرية ضد المقاومة ، وأصبح ميزان القوى لصالحه تماما.

ومن هذا الواقع الذي لا سبيل الى نكرانه الا من قبيل خداع النفس ، يجب الوقوف عند اساليب « المراجعة النقدية » التي أثارتها حملة ايلول ، وما نتجعنها منتصريحاتومواقف.

فمنذ حملة ايلول برزت الحاجة الى هذه « المراجعة النقدية » التي اتفق عليها الجميع شكلاً دون تحديد مضمونها ، وبالتالي اساليب الوصول الى نتائج صحيحة بها .

وهكذا ظلت معظم اطراف المقاومة صامتة عدة شهور بعد حملة ايلول ، لم يصدر عنها الا القليل القليل من تصريحات واشارات — ما عدا تقرير واسع اعدته الجبهة الشعبية الديمقراطية ، ونشرته « الحرية » كوجهة نظر هادفة من ذلك جر المراجعة النقدية الى صعيد المناقشة العلنية المفتوحة — .

وفي فترة « الصمت » هذه كانت فصائل ومنظمات المقاومة تعقد مؤتمرات واجتماعات داخلية حدثت فيها خلافات عديدة ، ولكن كان كل تنظيم يحيط ذلك بسور سميك وسرية تامة هي اشبه بالصمتالمطلق تجاه الجماهير والقواعد منها الى ضرورة المحافظة على أمن المنظمات !

وهكذا اغلقت حركة المقاومة الابواب على نفسها، لا تجاه الجماهير فقط، بل تجاه اكثرية قواعدها ومناضليها ومقاتليها ، وانحصر النقاش مجزءا « صامتا » على صعيد القيادات ، وفي داخل كل تنظيم على حدة .

لقد وقعت المراجعة النقدية اسيرة الاوضاع الذاتية للقيادات واسيرة المنافسة الذاتية بين فصائل المقاومة ، تلك التي لعبت دورا رئيسيا في تحديد مواقف وشعارات المرحلة السابقة ، ما جعلها تنحرف الى الوراء او هروبا الى الامام .

هذا الاسلوبالبيروقراطي المغلق فيالمراجعة النقدية منع النقاش من ان يصل الى نتائج صحيحة ، ومنع الاراء المختلفة من ان تتفاعل او تتصارع ديمقراطيا ارتكازا وارتباطا بقواعد المنظمات والجماهير ، ومنع كذلك « الاتجاهات الصحيحة » في داخل المنظمات ان تنفتح على بعضها البعض ، اذ اغلقت كل منظمة الباب على نفسها ، وقبعت في سجنها الخاص بعيدا عن التفاعل الواسع فيما بينها .

وهكذا وجدت حركة المقاومة نفسها تجاه الحملة الثانية ضدها ، وهي غير قادرة على تحديد مواقف دقيقة واضحة من النظام الاردني ومشتركة فيما بينها .. وبرزت ظواهر خطيرة هي نتيجة من نتائج الحوار غير الديمقراطي الذي تم :

١ — التهديد باستعمال القوة لحسم الخلافات بين المنظمات . هذا التهديد جاء على لسان كمال العدوان احد قادة « فتح » ضد الجبهة الشعبية .

وكانت تصريحات العدوان تعبير واضح عن أزمة فقدان الاسلوب الديمقراطي في المراجعة النقدية واستخلاص الدروس ، فقد امتلأ كلام العدوان بالاتهامات والتهديدات والانتقادات الشكلية بمضمون رجعي وفاشستي .

٢ — التباس المواقف الصحيحة بالمنافسة الذاتية بين المنظمات .

وكانت قضية المليشيا الشعبية ابرز مثل على ذلك .. فالمليشيا الشعبية كلها ، بما فيها عناصر « فتح » كانت ترفض تسليمسلاحها، وبالتالي ترفض ان ينص اي اتفاق جديد على تجميد سلاحها .

ولكن « الجبهة الشعبية » اظهرت نفسها أنها لوحدها ترفض تسليم سلاح المليشيا ، ودخل هذا الموقف في اطار العلاقات الذاتية بين المنظمات بدل أن تكون قضية تسليم السلاح قضية عامة ، هي قضية كل عناصر المليشيا على اختلاف منظماتها ، اذ على أساس انها قضية عامة في حركة المقاومة كان بالامكان ان تجتمعحولها كل « الاتجاهات » وكل عناصر المليشيا بغض النظر عن انتماءاتها .

ان طرح قضية المليشيا على الشكل الذي طرحت فيه حرم عناصر المليشيا من فرصة تطوير موقفها الرافض بتسليم السلاح ، ووضع هذا الموقف في مازق العلاقات بين فصائل المقاومة ، ولعبت تصريحات « العدوان » دورا اساسيا في تعمية القضية ووضعها في اطار خاطيء استفاد منه النظام الاردني الى ابعد الحدود .

ومرة اخرى : ان خروج حركة المقاومة بدروس صحيحة من تجاربها ونكساتها يتطلب طرح قضاياها في اطار نقاش مفتوح ..

و « الحرية » التي رافقت حركة المقاومة في مسيرتها ونشرتدراسات ووجهات نظر مختلفة في قضايا حركة المقاومة ، لا يسعها الا ان تؤكد على أمرين أساسيين :

١ — انه لا يمكن لاحد من خارج المقاومة ان يلقن المقاومة دروسا ، النقاش والصراع الداخلي هو وحده الكفيل باستخلاصها ..

٢ — ان « الحرية » تكرر دعوتها لمناقشة مفتوحة لقضايا المقاومة وهي تفتح صفحاتها لكل وجهة نظر تردها من اطراف حركة المقاومة ، على أساس أن تضع لذلك برنامجا يضع النقاش في « النهاية » باطار محدد ، وعلى أساس محاولة لجمع ما امكن من وثائق وشهادات عن معارك حركة المقاومة — خاصة اثناء حملة ايلول — لتقييمها واستخلاص مدلولاتها النظرية والسياسية .

« صرفند » : والعجز الدائم

اختيار اسرائيل «الصرفند» بالقرب من صيدا للقيام بعدوانها الجديد يتوخى أمرين أساسيين :

— الامر الاول : الانتقال الى مناطق حيث السكان لم يتعرضوا مباشرة الى اعتداءات اسرائيل ، كما هو الحال في قرى الحدود ، وحيثيبدي سكانها دعما سياسيا كاملا للمقاومة ..

ان هدف اسرائيل منذ حملة العرقوب مرورا بالاعتداءات المتكررة على قرى الحدود ،الى الصرفند ، لم يزل يتركز على مسألة رئيسية : العلاقةبين الجماهير اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .. أي تحميل الجماهير اللبنانية العزلاء مسؤولية مساندتها السياسيةللمقاومة .

— الامر الثاني : تغيير « الروتين » الذي استقرت عليه الاعتداءات الاسرائيليةعلى الحدود حيث بقيت مضاعفاتها الداخلية ، وردودفعل السلطة تجاه حركة المقاومة محدودة بعد هجرةالسكان ، وتخلي السلطة عن مناطق الجنوب المتاخمة للحدود.. فاسرائيل تريد تذكير السلطة اللبنانية بان عليها انتقوم بـ« واجبها » في حصار المقاومة الى جانب مايحدث في الاردن . واسرائيل تسلك في ذلك وفق سياستهاالمرسومة : على الانظمة العربية وضع حد للنشاطالمسلح الذي ينطلق منأراضيها ضد اسرائيل .

هذا ما تريده اسرائيل .

اما موقف السلطة« الجديدة » فهو الاخر لم يطرا عليه اي تغيير ..فبالرغم من تغير الظروف السياسية والاشخاص ووقائعالاعتداء الاسرائيلي ، الا ان موقف السلطة لم يتغير :التفرج والعجز واللامقاومة .

هذه المرة لم يكن العدوانمفاجئا ، ولم يكن الرادار معطلا بل كانت السلطة علىعلم مسبق بالعدوان ، ومع ذلك تصرف الجيش كماتصرف اثناء المطار : ترك القوة الاسرائيلية تفعل ما تريد ،وتبقى الوقت الذي تشاء على الاراضي اللبنانية ، ثم تذهبدون اية مقاومة من القوات اللبنانية .

ما هو مصدر هذا الموقفالمتفرج ؟

اركان العهد الجديد كانواقبل مجيئهم للسلطة يطرحون التفسير التالي :

عدم المقاومة ناتج عنازدواجية السلطة ، وعن الاجهزة التي نخرتهاالسياسة .

والان وقد وضعت الامورفي نصابها ، وابعدت الاجهزة عن السياسة ، وابعدالضباط المسؤولون عنها ، وبقي الموقف على حاله .

لماذا ؟.. لان العجزمتعلق بدور النظام اللبناني نفسه ودور مؤسساتهالمختلفة :

العلاقة مع المصالحالاستعمارية في المنطقة العربية التي تقف « وراءاسرائيل » . اما المؤسسات فدورها للقمع الداخلي ،للامتيازات المادية المرتفعة ، وليس للدفاع أمام الوجودالصهيوني التوسعي ، وليس للالتحام مع حركة المقاومة .

امام هذه الحقيقة ، لا تملكالحكومة السلامية الاترداد ما كان يقال في السابق :

« ان الحكومة قد وضعتمنذ شهرين خطة دفاعية شاملة ومن ضمنها شراءالاسلحة الكاملة والملائمة لظروف الدفاع عن لبنان ..وستظهر نتائج الخطة قريبا » .

يبقى السؤال الاخير :لماذا تجنبت الحكومة السلامية الى الان التعرض لحركةالمقاومة ؟..

الى الان لم يزل رد فعلالسلطة على الاعتداءات الاسرائيلية هو عدم التعرضللمقاومة خوفا من «المضاعفات داخلية » لا تريد تحملنتائجها في هذا الوقت المبكر من حكمها ، وبانتظار تطورالاحداث في الاردن ، وعلى الصعيد العربي (على ابوابه شباط) .

ولكن هذا الموقف يبقى« مؤقتا » بحدود الظروف الداخلية والخارجية المشاراليها ، وبعدها يبقى موقف السلطة الحالية لا يختلف عنسابقتها التي قامت في السنوات الماضية بمهمةالتعرض للمقاومة وحصارها .

الخليج العربي

طائرات سلاح الجو البريطاني تقصف ظفار بالقنابل وبـ « الاشتراكية القابوسية » !

بالاضافة الى القصف الوحشي الذي تقوم به طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني يوميا على مناطق ظفار ، ترمي هذه الطائرات كميات كبيرة من المناشير والبيانات الهزيلة التي يكتبها ضابط الاستخبارات البريطانية في صلالة — الكابتن لوند — داعيا الجماهير الى الرجوع الى حظيرة السلطان والاستسلام للعبودية والتخلي عن حريتهم التي كسبوها بالكلاشينكوف .

ويبدو أن هذه العقول البليدة الموجهة للحرب القذرة التي يشنها الاستعمار البريطاني على ظفار ، تعتقد أن هذه المناشير ، قادرة على احداث التاثير البريطاني المطلوب . وارجاع الجماهير الى الحكم الاستعماري العفن الذي عاشته عشرات السنين وقررت نهائيا تمزيقه والتخلص منه .

وفي بداية الانقلاب البريطاني ، وجه المجلس البريطاني على لسان احد اركانه الكابتن لوندن ، رسالة الى القبائل ومشايخها ، مهددا ومتوعدا بالويل والثبور لمن لا يذعن للطاعة ، وناثرا الوعود والكلام المعسول من جهة اخرى لمن يريد أن يضع القيد في رقبته مرة اخرى ويرجع الى حظيرة السلطان ويقبل يد الكابتن لوندن او يزحف الى قصر السلطان العتيد ليقبل الارض التي يدوسها عميل بريطانيا في مسقط . ولكن هذه الرسائل لم تجد من يرد عليها في كل منطقة ظفار ، اما الجبل الاخضر فرغم ادعاءات السلطة بان قابوس قد اجتمع بزعماء القبائل ، الا ان الاخبار التي تناقلها المواطنون في كل المنطقة تشير الى انه لم يسمح لاي مواطن بالاقتراب من موكب السلطان ، وكان الضباط البريطانيون يمنعون اي انسان من الاقتراب من الموكب خوفا على قابوس من رصاصة طائشة او من احتجاجات المواطنين وتظاهرهم . وعندما فشلت هذه الوسيلة البليدة التي ظن الضابط البريطاني في صلالة انها قادرة على ارجاع التركيبة القبلية والتعصب القبلي الذي حطمته الثورة والى احداث انقسام وسط صفوف الجبهة ، اتجهت نية الضابط البليد في صلالة وعضو المجلس البريطاني الى طباعة المنشورات الهزيلة وتوزيعها بالطائرات على المواطنين في محاولة لاحداث بلبلة سياسية في صفوف الجماهير وبالتالي سحب تاييدها عن الثورة . وكما هي عادة الاستعمار البريطاني الذي لا يرى في ثورات الشعوب الا عمالة لبكين او موسكو فان جميع مناشيره تركز على أن الاسلحة التي يستعملها الثوار تاتي من البلدان الشيوعية ، وان هذه الاسلحة ستدخل الالحاد معها الى الجماهير !!

أما الاسلوب الاخر الذي اعتمده الاستعمار في حربه النفسية فهو الرشوة ، وكما يقول المثل كل واحد بيشوف الناس بعين طبعه . هؤلاء العملاء يعتقدون ان الاموال والرشاوي قادرة على شراء كرامة وحرية البشر لسبب بسيط هو أنهم قد باعوا كل شيء حتى كرامتهم الشخصية لقاء دراهم معدودة ، فلماذا لا ينطبق على الناس الاخرين ما ينطبق عليهم ..

وليس من المستغرب أن يقوم ضابط الاستخبارات بالتذكير على أن الريال البوسعيدي يساوي ١٣ روبية لانه يعتقد أمام عدم الرد على نداءاته العديدة أن البشر اغبياء الى حد انه يجب تذكيرهم بقيمة العملة المتداولة في اوساطهم . وانطلاقا من هذا الاستخفاف بعقول الناس وقدرتهم على تمييز الابيض من الاسود والعميل من الوطني طرح عليهم سيادته مشروع برنامج المخابرات التي يديرها والتي لخصها في « العدالة والحرية والاشتراكية » !!

الاشتراكية القابوسية

ويبدو من خلال تطور الاحداث ان اشتراكية قابوس تعني اشراك كل الوطنيين والمواشي والقرى والنجد في التدمير الشامل الذي تقوم به طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني ، واشراكهم جميعا في القيود التي تنتظرهم في كوت الجلالي ، وعندما تصل الامور الى هذا الحد من المهزلة والاستخفاف بقدرة الجماهير الكادحة على معرفة اخلاص لوندن لقضيتها ، فان مناقشة هذا البرنامج تبدو ايضا مهزلة لا يجب النزول اليها ويكفي أن نسهم في تعميم الفائدة على البشر الذين لم يطلعوا على هذه المناشير ليتثقفوا ويزدادوا معرفة ...

ان الاستعمار البريطاني في محاولة القضاء على الثورة يتبع شتى الاساليب التضليلية لامتصاص النقمة الجماهيرية المتزايدة على وجوده و « لسحب الماء من حول السمكة » ومن ضمن المشاريع التي يطرحها حاليا مسالة توزيع الاراضي على الفلاحين المعدمين في ظفار فقط وامكانية ادخال بعض الاساليب العصرية في المدينة للترفيه عن المواطنين . وفاته تماما أن الثورة لن تنتظر حتى يقوم سيادته بتوزيع الاراضي فمن حق كل فلاح أن ينتزع قطعة الارض من الاقطاعي الاكبر (السلطان والمستشارون البريطانيون) ازيحرثها ويستفيد منها له ولاولاده . كما ان الثوار لن ينتظروا المشيئة بل استولوا على الاراضي الصالحة للزراعة وهؤلاء المواطنون الذين يتوجه اليهم لوند بالنداء لتسليم اسلحتهم ويستلموا الاراضي التي سيوزعها يعرفون جيدا أن سيادته لم يتواضع ويتحدث اليهم بكل اذلال الا بعد أن نكست اعلام الثورة اعلام دولته العتيدة على سهول جبال ظفار .

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الطالبين بالجبل
هل تفهمون ان الرجال والاسلحه الموجوده لديكم تسبب لكم الشقاء والتعاسه ؟
الاسلحة التي تملكوها اتت من البلدان الشيوعيه
والشيوعيه عدوة الحريه وانها تتحدى تعاليم القران المجيد .

" تحذير "

بما انك مسلم يجب عليك ان لا تنقاد لهذا المبداء لتصبح عرضه للارهابيين عديمي الدين

١٠٠ ريال سعيدي — ١٠٠ ريال سعيدي

ريال واحد سعيدي عن ١٣ ربيه

ان الحكومه تدفع جائزة لاي شخص الذي يحضر اسلحه او يدلي بمعلومات التي تشير الاعتقال او محاكمة اي ارهابي شيوعي . هؤلاء المجرمين يريدون التسيطر على بلادكم لاجل ساداتهم الصينيين والروس الذين ينتجون لكم الجوع والاكاذيب الفاضيه و زنزانات الشيوعيه بدلاً عن الحياة السعيده .

قم وشمر من ساعديك بالتعاون بناء بلادك من جديد بتسليم اعداء الشعب سواء كانوا قتلى ام احياء منهم الى اقرب ممثل للحكومه وطالب في الحصول على جائزتك

قم بدون تأني

ماذا يريد الاستعمار من مخططاته الاجرامية في المنطقة

انه يهدف الى انتزاع مكاسب الجماهير التي حصلت عليها بدمها وشهدائها ويريد سرقة حرية وكرامة المواطن والاستيلاء على الارض التي حررتها الثورة وجعلتها ملكا لجماهير الفلاحين المعدمين يمارسون عليها سلطاتهم المطلقة دون ادنى ضغط من العملاء والضباط الانجليز او المرتزقة. والجماهير التي يتوجه اليها لوندن ويدعوها للرضوخ والاستسلام تدرك جيدا أن تسليمها السلاح الذي تمتلكه يعني عبوديتها وارجاعها الى عهد الظلام والعبودية وزجها في سجون اكثر ظلامة من الجلالي وبيت الفلج. والجماهير الفقيرة والثائرة والتي امتلكت الوعي الثوري تدرك ان المستعمر قد خدعها بهذه الاساليب مرات عديدة وفي كل مرة تنزع سلاحها وتستسلم تعود خطوات كبيرة الى الوراء وتسام الذل والهوان وتمتلىء بها السجون وتعود الى حالات اسوا بكثير مما كانت عليه . لكنها وعت هذه الحقيقة وهذا ما جعل الاستعمار البريطاني يفقد صوابه ويقوم سلاحه الجوي بقصف جنوني للمنطقة متبعا سياسة التدمير الشامل للمنطقة بهدف محو الحياة في منطقة ظفار .

في تصريح اخير لقابوس حول مطاليب المواطنين وشروطهم للتعاون مع السلطنة قال : ان الدولة التي تقبل من مواطنيها املاء شروط عليها تفقد اساسا مقومات بقائها كدولة .

ان للمواطن أن ينتمي للدولة اولا ثم يمارس حقوقه في المواطنة من خلال علاقته بالحكم .

بعد هذا الحديث الذي ادلى به قابوس في نهاية ديسمبر ، يبقى الحديث عن الديمقراطية والحرية والعدالة دجلا لا يكتنفه اي غبار .

من الطلاب العرب في اسبانيا

امانة السر للجنة المركزية لحركة المقاومة

نحن الطلبة العرب في اشبيلية — اسبانيا الموقعين ادناه ، نستنكر المشاريع والبرامج الامبريالية — الصهيونية — الرجعية الهادفة لجعل المنطقة العربية مهياة لتمرير الحلول التصفوية وفي مقدمتها قرار مجلس الامن ، ومشروع روجرز ومشاريع اقامة الدولة الفلسطينية ، والتي يقوم النظام الاردني العميل بالتمهيد لها وذلك في سلسلة هجماته البربرية ضد حركة المقاومة . كما نستنكر الضغوطات العربية والدولية على حركة المقاومة من اجل دفعها للتسليم بمشاريع التسوية واقامة دولة فلسطينية على جزء من ارض فلسطين . واننا نؤكد دعمنا الكامل لحركة المقاومة ورفضنا لاية وصاية عليها من اية جهة كانت .

ان المجازر الرهيبة التي يرتكبها النظام الاردني العميل ضد ابناء شعبنا الفلسطيني الاردني ، لن تزيده الا اصرارا على استمرار النضال لاسقاط كل المؤامرات والمشاريع التي يخططها له اسياده الامبرياليون ، ولمتابعة حربنا الوطنية حتى التحرير الكامل والشامل لفلسطين والاردن العربية المحتلة بمجموعها .

لتسقط المشاريع الامبريالية لاقامة دولة فلسطينية عميلة

لتسقط كافة المشاريع الامبريالية الهادفة لتصفية قضية فلسطين

وعاشت حركة المقاومة الباسلة .

عشرات التواقيع

انشقاق الحزب الشيوعي الاردني

بدأت تتضح طبيعة الانشقاق الذي حدث مؤخرا في صفوف الحزب الشيوعي الاردني . تفيد الانباء الواردة من عمان ان المنشقين الذين يطلقون على انفسهم « الكوادر اللينينية » — بقيادة فهمي السلفيتي ورشدي شاهين — يوجهون للجنة المركزية — بقيادة فؤاد نصار — تهمة التسرع في تكوين قوات الانصار !

وقد جاء ذلك على اثر بيان اصدرته اللجنة المركزية للحزب حددت فيه مهمة الانصار على انها « تحرير فلسطين » !.

لم يعرف اتساع الانشقاق بعد ولكن وردت انباء عن رفض منظمة الحزب بالزرقاء الاتصال باي من الطرفين واصرارها على مراجعة جدية لكل مواقف الحزب.

الحرية

صاحب الامتياز محسن ابراهيم — المدير المسؤول حسن فخر — مدير الادارة ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

اللجان العمالية

معركة الضمان الصحي لم تتوقف ولم تنته

وزعت اللجان العمالية البيان التالي بعد اعلان الاتفاق — التسوية في قضية الضمان الصحي ، والعدول عن الاضراب :

يا جماهير العمال

بعد تهديد الدولة باعلان الطوارىء واستعمال الجيش ، وبعد تهديد ارباب العمل بالاضراب المضاد ، تراجعت الدولة وتراجع اصحاب العمل .

فلا طوارىء ، ولا جيش ، ولا اضراب مضاد .

كانت قوة العمال ، اقوى من التهديدات كلها . لان اضراب العمال يبين ما يريد اصحاب العمل والدولة أن يخفوه : ان بلدا يتوقف عماله عن العمل يتوقف كله .

لذلك تراجعت الدولة وتراجع اصحاب العمل . واتفق الذين يمثلون العمال مع الذين يمثلون الدولة وارباب العمل . وحصل العمال :

● على ٧٠ بالمئة من اجر الطبيب ، لهم ولعائلاتهم ، منذ اليوم الاول للمرض ، مع ٧٠ بالمئة من ثمن الدواء .

● وعلى كامل اجر شهر المرض الاول ، بعد أن يكون العامل قد قضى سنتين في العمل عند صاحب عمل واحد بلا انقطاع .

استطاعت قوة العمال ان تحصل على هذه المكاسب . وهي مكاسب هامة . لكن معركة الضمان الصحي لم تتوقف ولم تنته . ان ما انتهى هو قسم من المعركة . ويقظة العمال وحدها تستطيع أن تحمي المكسب الذي حصل وان تدعمه. يقظة العمال وحدها تستطيع ان تمنع المكسب من أن يتحول الى خسارة .

يا جماهير العمال .

كان الاتفاق بين الذين يمثلون العمال وبين الذين يمثلون الدولة واصحاب العمل نتيجة تنازل من الجانبين .

فبعد الاتفاق :

● يستفيد العامل من اجر ايام المرض الثلاثة الاولى ، اذا لم يصرفه صاحب العمل قبل سنتين .

ولكن ارباب العمل يصرفون العمال دائما قبل انتهاء السنتين . يصبح الاتفاق مكسبا عندما يمنع القانون ارباب العمل من صرف العمال ساعة يريدون : نريد اجر ٣ ايام المرض مع منع صرفنا من العمل . والا خسرنا اجر ايام المرض .

● والاتفاق يوكل الفحص الطبي لطبيب العمل أو الشركة ، في حالة التوقف عن العمل بسبب المرض . ويعرف العمال كيف يفحص طبيب العمل ، وكيف يحتفظ بوظيفته ومعاشه من صاحب العمل على حساب صحة العامل .

● والاتفاق يشرك العمال في عجز صندوق الضمان بنسبة ٢٠ بالمئة . والصندوق لا بد ان يقع في العجز اذا لم يرخص الدواء . ولا يرخص الدواء الا اذا استوردته الدولة نفسها . لكن الدولة تشتري الدواء من المستوردين ، وتبيعه بسعر السوق الفاحش . وهذا الغلاء يتحمله الصندوق ، ويتحمله العمال . لماذا يتحمل العمال حصة في عجز الصندوق ، والدولة مسؤولة عن العجز ، واصحاب العمل مسؤولون عنه .

مصافحة التسوية والاتفاق بين كيروز ممثل ارباب العمل وغبريال خوري رئيس الاتحاد العام للعمال

يا جماهير العمال

— معركة الضمان لم تنته .

— منع الصرف من العمل هو الذي يحمي مكسب ايام المرض الثلاثة.

— العمال انفسهم اصحاب المصلحة في استمرار المعركة .

— اذا لم يدافع العمال مباشرة عن مكاسبهم ، انتهت مكاسب الضمان كما انتهت مكاسب عمالية غيرها : الحد الادنى للاجور ، تحديد ساعات العمل ...

— العمال المنظمون داخل المعمل في اللجان العمالية هم المدافعون الحقيقيون عن مكاسب العمال .

اللجان العمالية

قرارات الجمعية العمومية المشتركة للقطاع الطباعي والصحفي والنشر في لبنان :

عقدت الجمعية العمومية المشتركة لنقابات القطاع الطباعي والصحفي والنشر اجتماعا بحثت فيه قضية الضمان الصحي وقضية رخصة الاتحاد المهني للقطاع ومطلب الشهر الثالث عشر وبعض القضايا المعلقة مع ارباب العمل ، وقد اتخذت في الاجتماع عدة مقررات اهمها :

١ — تاييد الوحدة النقابية القائمة بين مختلف الاتحادات العمالية .

٢ — تكليف اللجنة النقابية المشتركة بمتابعة قضية الترخيص للاتحاد المهني ومساندتها ولو ادى الامر الى القيام باعمال سلبية توصل العمال الى حقهم المشروع .

٣ — تاييد اللجنة النقابية المشتركة بما تقوم به وتعقده من اتفاقيات مع اصحاب المطابع الصحفية والتجارية والتنويه الايجابي بالاتفاق على التعطيل الالزامي في سبعة اعياد مدفوعة الاجر وهي : الاستقلال ، الميلاد ، راس السنة ، الفطر ، الاضحى ، الفصح ، اول ايار .

٤ — التاكيد على ضرورة تطبيق دفع الشهر الثالث عشر وتعميمه على جميع المؤسسات .

وكانت اللجان العمالية قد وزعت بيانا في ٢٥—١—٧١ من اجل المشاركة في الاضراب العام ، قالت فيه :

في اول شباط ١٩٧١ ، بعد اسبوع يبدأ تنفيذ الفرع الصحي من مشروع الضمان الاجتماعي . بعد اسبوع يحصل العمال على قسم من حقوقهم التي ناضلوا من اجلها سنوات طويلة .

● فيدفع صندوق الضمان اكثر من ثلثي اجر الطبيب وسعر الدواء للعامل واسرته .

● ويدفع قسما من اجل العامل اذا اضطر للتوقف عن العمل بداعي المرض ، ولكن بعد اليوم الثالث ..

لكن هذا لا يكفي . فالعامل اذا مرض بقي ثلاثة ايام كاملة بدون اجر . فمن اين ياكل ؟ ومن اين يطعم عائلته ؟ وكيف يتطبب ويشتري الدواء ؟ ان الضمان الصحي الذي تريد الحكومة ، مع اصحاب العمل ، تطبيقه يقول للعامل : لا اعترف بمرضك الا بعد اليوم الثالث !

وحتى بعد اليوم الثالث يعتبر صندوق الضمان ان المريض هو ثلث اجير ، فيدفع له ثلث اجره اذا كان في البيت . ويدفع له نصف اجره اذا كان في المستشفى .

لذلك ولان القانون كما هو لا ينصف العامل الذي يتعب ويمرض وهو يشتغل. ولان اكثر حالات المرض لا تزيد عن الثلاثة ايام ، فقد طالبت الحركة العمالية :

● بأن يدفع الضمان اجر العامل المريض منذ اليوم الاول لمرضه .

واعلنت الاضراب العمالي العام ، في لبنان كله ، من اجل ذلك ، يوم الاثنين القادم في ١ شباط ١٩٧١ .

يا جماهير العمال ..

عندما رات الحكومة تصميم العمال على حماية حقوقهم ، اخذت تهدد :

● الحكومة تهدد باعلان حالة الطوارىء في البلاد .

● الحكومة تهدد باستعمال الجيش واجبار عمال المياه والكهرباء والمواصلات على العمل واحضارهم من بيوتهم بالقوة .

عندما اعتدى العدو على ارضنا ، عندما اكتشفت الحكومة ان عشرات الملايين تسرق من اموال الشعب .. لم تعلن حالة الطوارىء ، ولا استعملت الجيش ، ولا احضرت احدا من بيته بالقوة .. لماذا ؟

السبب واضح ومعروف . الضمان لا يريد ان يدفع الايام الثلاثة الاولى لان اصحاب العمل ، اصحاب المصانع والشركات والبنوك ، لا يريدون أن يدفعوا .

اصحاب المصانع والشركات والبنوك لا يريدون أن تنقص ارباحهم . والحكومة تحمي ارباح اصحاب العمل ، وتدافع عنها ، فالدولة ترفض دفع ايام المرض الثلاثة الاولى .

انها تعتبر حماية ارباح اصحاب العمل اهم بكثير من حماية لبنان من العدو الاسرائيلي . واهم من حماية اموال الشعب من اللصوص .

اما اصحاب العمل فيهددون باضراب مضاد ، اي بغلق ابواب المصانع والشركات والبنوك في وجه العمال ، ويرفض دفع اجور العمال عن ايام الاغلاق .

يا جماهير العمال .

اذا طبق الضمان الصحي كما تريده الحكومة ويريده اصحاب العمل ، كان العمال هم الخاسرون . فالضمان ليس كرما او منة : انه حق العامل في الاحتفاظ بمقدرته على الشغل. والعامل يشارك في اموال الضمان من اجره ، فيدفع كل شهر لصندوق الضمان حوالي ٢ بالمئة من هذا الاجر . وارباح صاحب العمل ثمرة شغل العامل .

واذا طبق الضمان الصحي كما تريده الحكومة ويريده اصحاب العمل ، استفرس هؤلاء ووقفوا في وجه مطالب العمال في المستقبل : منع الصرف الكيفي من العمل ، ضمان تعليم اطفال العمال ، التعويض الحقيقي عن حوادث العمل ، حق العمال أن ينتظموا داخل المعمل والشركة ....

لذلك كله : معركة الضمان الصحي هي معركة حقوق العمال . لا يمكن كسب معركة الضمان الا بمشاركة كل العمال . لنجتمع امام المعامل وفي مراكز النقابات العمالية .

الاضراب العام ليس يوم راحة في البيت .

عاش صمود الطبقة العاملة في وجه التهديد وعاشت وحدة نضال الطبقة العاملة ..

اللجان العمالية

مجازر القوات الاثيوبية ضد الشعب الارتيري

اعلنت جبهة التحرير الارترية — قيادة قوات التحرير الشعبية — ان مجازر القوات الاثيوبية ضد الجماهير الارترية لم تزل مستمرة .

فبعد اعلان الامبراطور هيلاسيلاسي لحالة الطوارىء في ارتريا صدر مرسوم يقضي بتعيين الجنرال الفتنانت « دبيبي ماريام » حاكما عاما لارتريا خلفا للراس اسراتي كاسا الحاكم العام السابق لارتريا كجزء من خطة تطبيق حالة الطوارىء ووضع البلاد نهائيا في قبضة الطغمة العسكرية الفاشية من خدام الامبراطور وجلاوزته ، وقد علقت وكالة تاس السوفياتية للانباء على هذا التعيين من انه ياتي تكملة لقرار اعلان حالة الطوارىء قبل اسابيع قليلة .

وكانت أول اعمال هذا الجلاد الجديد المباشرة بعمليات حرق واسعة لمعظم القرى الارترية وحصد سكانها بالرشاشات دون تمييز ، وقد صرح مواطن فرنسي — طلب منا عدم ذكر اسمه — كان مارا بالاراضي الارترية في طريقه الى احدى البلدان المجاورة بانه شاهد عشرات القرى تذهب نهبا للنيران وكان ذلك يشبه الى حد بعيد — على حد قول المواطن الفرنسي — قرار نيرون باحراق روما كي يشاهد كيف يموت الناس هلعا وحرقا ...

وقد علق السيد بول مارتن في صحيفة التايمز اللندنية بعددها الصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٠ قائلا : ان ما يزيد عن الف من الارتريين قد قتلوا وان الافا اخرين قد جرحوا نتيجة للهجمات الجوية والارضية التي تشنها القوات الاثيوبية المسلحة منذ اعلان حالة الطوارىء ..

وقال السيد مارتن ان الدبلوماسيين في اسمرا قد ابلغوا اخيرا ان الثوار قد نسفوا جسرا يقع على الطريق الرئيسية في اسمرا والذي يربطها بمقر قاعدة الاتصالات الاميركية (كانيو) .

وفي تقرير عاجل وصلنا من الميدان يفيد أن حملة تقتيل واسعة النطاق مارستها وتمارسها الان قوات الاحتلال الاثيوبي في مناطق عديدة من ارتريا بغية اقامة حمام دم يفل من عضد الجماهير ويوقف دعمها الايجابي الفعال للثورة المسلحة ... وقد لخص هذا التقرير مجازر القوات الاثيوبية على الشكل التالي :

٢٦٠ مواطن ومواطنة ابيدوا جميعا بنيران المدافع الرشاشة في قرية « شديرا » .

٥٤٠ ابيدوا جميعا في قرية « عونا » بتاريخ ٢—١٢—١٩٧٠ .

١٥٠ مواطن ومواطنة قتلوا في منطقة « جنقرين » بتاريخ ٣—١٢—١٩٧٠ .

٧٥ شخصا ابيدوا في قرية « قلب منسع » .

٦٠ شخصا قتلوا داخل مدينة « كرن » في ٧—١٢—١٩٧٠ .

٤ اشخاص اغتالتهم السلطات الاثيوبية في الطريق بين كرن وعنسبة .

٣٠٠ مواطن اعتقلوا اثناء ممارسة القوات الاثيوبية لعمليات الابادة .

وتعلق جبهة التحرير الارترية على ما يحدث : ان اثيوبيا اليوم تحاول ان تجعلنا ندفع ثمن ذلك الجنرال الفاشي السفاح « تشومي ارقتو » الذي قتلته قواتنا قبل اعلان حالة الطوارىء بايام قليلة ...

ان جماهير الوطن العربي وقواه التحررية من احزاب ومنظمات وهيئات جماهيرية ثورية مدعوة للوقوف موقفا ايجابيا فعالا الى جانب الثورة في هذه المرحلة العصيبة من تاريخها .. وان التفرج على ما يجري داخل الساحة الارترية وافتراض كون الشعب الارتري يستطيع مجابهة هذه المجازر الدموية دون دعم سريع وفعال من الخارج هو موقف خاطىء سيضر بقضية الثورة والجماهير .. ان الشعب الارتري الذي يواجه قوى غاشمة يتطلع الى قوى الثورة العربية والعالمية لتمده بالعون العسكري والمادي الفعال والعاجل لتحطيم حملة الابادة والتطويق الثانية التي بداتها القوات الاثيوبية بعد قرار اعلان حالة الطوارىء

الضمان الصحي

بعد "التسوية"

■ تكريس مصالح المستوردين والصيادلة
■ عناية طبية يساهم العمال فيها بـ(١,٥٪) من أجورهم
■ نسف تعويض المرض والأمومة وإعادة سلطة رب العمل الكاملة عليهما..

ما قبل الضمان الصحي

■ **في ٢٦ ايلول ١٩٦٣ ، صدر قانون الضمان الصحي وحدد الميادين التي يشملها بأربعة : تعويض نهاية الخدمة . التعويضات العائلية . ضمان المرض والامومة . طوارىء العمل والامراض المهنية . لكن القانون نص على أن فروع الضمان الاجتماعي الاربعة سوف يعمل بها واحدا بعد الاخر ، وان صلاحية البت ببدء تنفيذ فرع من الفروع تعود لمجلس الوزراء .. كما نص أيضا على أن العمال الزراعيين والمؤقتين ، وهم قسم كبير من الطبقة العاملة اللبنانية سوف لن يفيدوا بشيء في مرحلة اولى.**

في أيار ١٩٦٥ ، وضع الفرع الاول ، تعويض نهاية الخدمة موضع التطبيق مدخلا بذلك تعديلا اساسيا على أحكام قانون العمل . فبدل تعويض الصرف من الخدمة الذي لم يكن يستحق للاجير اذا ترك العمل من تلقاء نفسه بل فقط اذا صرفه رب العمل (١) ، حل تعويض نهاية الخدمة الذي اصبح يستحق للاجير في جميع الحالات وحتى لو ترك العمل بنفسه . فالتعويض الذي ينص عليه قانون الضمان اصبح يدفع سلفا ، على شكل اشتراكات تبلغ ٨ او ثمانية ونصف بالمائة من مجموع الاجور التي يتقاضاها العامل ، يدفعها رب العمل دوريا (شهريا او فصليا) وتقيد في حساب شخصي للعامل في صندوق الضمان الاجتماعي . حتى اذا رغب العامل في ترك صاحب العمل استطاع ذلك دون خسارة تعويضه .

بذلك سمح نظام نهاية الخدمة بفك العامل جزئيا من ارتهان رب العمل . ولم يعد بامكان هذا الاخير أن يسيء معاملته ويختلق شتى الفرص لاكراه العامل على أن يترك العمل تلقائيا . كما أصبح بامكان العامل الذي تلقى تدريبا معينا بعد سنوات من العمل ان يترك الى عمل اخر اكثر مردودا دون خسارة حقوقه عن سنوات الخدمة الطويلة .

في تشرين الاول ١٩٦٦ ، طبق فرع التعويضات العائلية، بموجب هذا الفرع ايضا لم يعد دفع التعويضات العائلية موكلا الى رب العمل — كما في قانون العمل — بل تولاه صندوق الضمان الاجتماعي بنفسه .على أصحاب العمل فقط دفع اشتراك شهري عن عمالهم (مهما كانت جنسياتهم أو اعمارهم ..) يعادل سبعة ونصف بالمئة من مجموع الاجور التي يدفعونها لاجراء المؤسسة (٢) . ومن مجموع المبالغ التي يجبيها الصندوق ، يعود هذا فيوزع على العمال والمستخدمين كل حسب حجم عائلته تعويضات يبلغ حدها الاقصى ٦٠ ليرة (اذا كانت عائلة العامل مؤلفة من زوجة وخمسة أولاد أو أكثر) .

بعد تطبيق الفرعين السابقين ، اصبح منطقيا أن تبدأ الدولة بالاعداد لتطبيق الفرع الثالث والاهم : فرع ضمان المرض والامومة . لكن هذا الفرع بقدر ما كان يشكل خطوة هامة الى الامام في مجال تجديد قوة العمل ، وبقدر ما كان يستحدث نمطا جديدا من التقديمات ، يمس جوهر حياة العامل اليومية ومتطلباتها الاكثر الحاحا : الطبيب ، الدواء ، الحق في الاجازة المرضية المدفوعة ، كان بالمقابل يصطدم في عدد من جوانبه بنوع المصالح التي لا بد لتحويل الخدمة الصحية الى مشروع عام ان يصطدم بها — مبدئيا على الاقل : مستوردو الادوية ، الصيادلة .... المستشفيات الخاصة .. وبصورة خاصة بالضخامة النسبية للاعباء التي سوف يتطلبها تنفيذ الفرع الجديد سواء بالنسبة لاصحاب العمل ام بالنسبة للدولة نفسها .

هذه المصالح المتضافرة هي التي كانت تتصارع منذ سنوات لتأجيل الضمان الصحي ثم لافراغه من مضامينه ، وهو صراع ادى في مواجهته لمواقف القيادات النقابية المائعة الى « التسوية » الاخيرة قبل ايام من تنفيذ الفرع الجديد .

ما هي الخطوط العريضة للضمان الصحي بعد « التسوية » الاخيرة ؟

اولا : <u>من يستفيد</u> ؟ العامل او المستخدم وافراد اسرته ووالديه : الزوجة ، البنات حتى سن ٢٥ سنة ، الصبيان حتى سن ١٦ فاذا كانوا طلابا او عاجزين حتى سن ٢٥ سنة أيضا . الوالدين اذا كانا في الستين او عاجزين ، وبشرط أن يعيشا مع العامل في بيته وعلى نفقته .

ثانيا : <u>ماذا يستفيد</u> ؟ هناك نوعان اساسيان من التقديمات : العناية الطبية . وتعويض ايام المرض والامومة .

العناية الطبية

● اذا مرض العامل ، او احد افراد اسرته او والديه فانه يستطيع ولمدة ٢٦ اسبوعيا لكل حالة مرضية على الاكثر :

— زيارة الطبيب للمعاينة اكان هذا صحة عامة ام اختصاصيا .

— شراء الادوية والمستحضرات اللازمة .

— اجراء الفحوصات والتحاليل والتصوير بالاشعة .

— دخول المستشفى اذا لزم الامر (منامة وغذاء ومعالجة طبية وعمليات جراحية) .

يدفع صندوق الضمان ٧٠ بالمئة من الكلفة في جميع هذه الحالات فاذا كلفت زيارة طبيب الصحة ٥ ل.ل. اعاد الصندوق للعامل ٣,٥٠ ل.ل. واذا كلف الدواء ٢٠ ل.ل. اعاد الصندوق للعامل ١٤ ل.ل. . واذا كلفت العملية ٢٠٠ ل.ل. استعاد العامل ١٤٠ ل.ل. الخ ... وفي بعض الحالات ، كما اذا استمر مرض العامل ٥ أسابيع تصبح العناية الطبية مجانية .

● اذا حملت زوجة العامل :

— المعاينة والفحوص السابقة للولادة ، ثم اثناء الولادة وبعدها .

— الادوية والمستحضرات .

— الاستشفاء (استبدلها الصندوق بتعويض مقطوع يعد بمثابة نفقات عملية الولادة) .

يدفع الصندوق ٧٠ بالمئة من كلفة التقديمات المذكورة (٣) .

● اذا <u>توفي</u> أحد افراد عائلة العامل :

— يعطى مبلغا مقطوعا قدره ٢٠٠ ل.ل. كتعويض نفقات دفن .

لكن هذه التقديمات سوف تكلف العامل رغم ذلك . لن تكلفه اشتراكا شهريا يعادل ١,٥ بالمئة من أجره فحسب بل سوف تكلفه اكثر من ذلك لان ثمن الدواء سيكون اغلى بمرة او مرتين من سعره الحقيقي .

<u>فتطبيق الضمان الصحي لم يخفض من سعر الدواء الباهظ . لم يقلص من أرباح المستوردين واصحاب الصيدليات اللصوصية.</u> فالادوية التي استوردها الصندوق لن تؤمن سوى ٢٠ بالمئة من حاجته للادوية . ثم ان هذه الادوية رغم انها كانت أرخص بـ ٢٠ بالمئة او ٦٣ بالمئة من أسعار المستوردين سوف لن تبقى رخيصة عند بيعها من قبل الصيدليات . فهذه الاخيرة تأخذ ٢٥ بالمئة من ثمن الدواء ربحا صافيا . والضمان لن يفتح صيدليات عامة لحسابه حتى لا يؤذي تجارة الدواء .. ثم ان الصندوق سوف يشتري الـ ٨٠ بالمئة من الادوية الباقية من المستوردين ، وبالتراضي . فماذا سينتج عن ذلك ؟ المستوردون يبيعون الصندوق بحسم لن يتجاوز ٣٠ بالمئة . لكن الصندوق مضطر لتلزيم بيع الدواء لصيدليات خاصة تأخذ ٢٥ بالمئة عمولة .. فاذا اضفنا ما يسميه الصندوق النفقات الادارية . غدا سعر دواء الضمان بسعر السوق تقريبا . وهكذا بدل أن يشتري العامل الدواء بعشر ليرات مثلا ويسترد سبع ليرات لو قام الصندوق بالاستيراد المباشر ، اصبح عليه أن يدفع ثمن نفس الدواء ٢٠ أو ٣٠ ليرة فلا يسترد بذلك سوى ١٤ او ٢٠ ليرة فقط . اي أن التخفيض يصبح هنا وهميا تقريبا ، مع فرق (!) : ان العامل يدفع هذه المرة من جيبه كي يعود الصندوق فينقل ما يدفعه الى جيب مستورد الادوية وصاحب الصيدلية !!

تعويض أيام المرض والامومة

ذلك هو الجانب الثاني من الضمان الصحي . هذا الجانب هو بالضبط ما تم نسفه من الاساس بموجب « التسوية » الاخيرة التي انهت « الاضراب العام » . هنا لم يربح العمال . بل خسر بعضهم كل شيء اذ أرجعتهم « التسوية » الى حدود قانون العمل تماما .

١ — <u>فالضمان الاجتماعي</u> كان ينص على ان للعامل اذا <u>مرض</u> الحق في :

● <u>اجازة</u> مرضية مدفوعة منذ <u>اليوم الرابع</u> بنسبة ٥٠ بالمئة من الاجر على أن <u>لا يقل التعويض عن ٣,٢٥ يوميا مهما كان</u> أجر العامل . (المادة ٢٣ الشهيرة) .

● يستحق التعويض بمجرد أن يكون العامل مستخدما فعليا من ثلاثة اشهر .

● للعامل حرية اختيار الطبيب . وتقرير الطبيب الذي يختاره ملزم لرب العمل .

● اجازة امومة مدتها سبعين يوما للعاملة الحامل ٣٠ منها تدفع بنسبة الثلثين والباقي يدفع بكامله .

٢ — <u>والعرض</u> الذي قدمه الضمان الاجتماعي بالذات اثناء <u>المفاوضات</u> رفع التعويض الى ٧٠ بالمئة للمتزوج . وتعهد بدفع أيام المرض الثلاثة الاولى اذا استمر المرض ١٥ يوما .

٣ — أما <u>التسوية</u> التي انتهت اليها المفاوضات فقد نصت على الغاء احكام المرض والامومة الواردة في قانون الضمان الاجتماعي واستبدالها بأحكام قانون العمل التالية :

● لا يدفع للعامل اي تعويض مرض قبل مضي سنتين على استخدامه لدى رب عمل <u>واحد</u> .

● بعد ذلك يدفع له شهر براتب وشهر بنصف راتب . فاذا مضى عليه اكثر من أربع سنوات حق له شهر ونصف براتب وشهر ونصف بنصف راتب .. الخ ..

● ليس للعامل حرية اختيار الطبيب بل عليه تحت طائلة رفض التقرير الطبي وربما الطرد من العمل أن يعرض نفسه على طبيب المؤسسة الذي يعينه رب العمل .

● الغاء اجازة الامومة (٧٠ يوما حسب قانون الضمان) للمرأة العاملة الغاء كليا (!) الا فيما يسمح به رب العمل وطبيب المؤسسة رغم انها لم تكن في اي وقت مدار بحث ونزاع . تلك هي « التسوية » التي سمتها « نداء » الحزب الشيوعي دون ادنى تحفظ « بالانتصار » ...

مقابل تعديل المادة ١٩ (وكان ينبغي أن يقال تصحيح !) وحفظ حقوق اضافية لعمال المؤسسات « المغنية » ومستخدميها ، يتم تكريس الارباح اللصوصية لمستوردي الدواء وأصحاب الصيدليات . ويلقى مجددا بعمال المصانع والمؤسسات الباقية بين براثن اصحاب العمل وتحكم طبيب المؤسسة وسلب المرأة العاملة أبسط حقوقها : حقها في اجازة الامومة دون أن يعني ذلك طردها من العمل..

مما سبق يمكن تسجيل الملاحظات السريعة التالية :

— ان نتائج المفاوضات لم تعكس فقط واقع القيادات النقابية المهلهلة ، وهزال الاستعدادات الفعلية للمساومة والضغط ، بل تعكس أيضا نوع ثقل القطاعات المفاوضة، والذي تركز في المصالح المستقلة ، والبترول ، والمصارف ، وغيرها ، وهو ما بدا جليا في التسوية .. فالتسوية المذكورة اذا كانت تستبعد مصالح عمال الصناعة (وهم الغالبية الساحقة) مع غيرهم من عمال القطاعات الخاصة الباقية ، وتضر بهم ضررا فادحا ، لا تسيء لعمال ومستخدمي المصالح المستقلة والمصارف وغيرها . فما يبقى بعد تعديل المادة ١٩ تحفظه لهؤلاء المادة ٦١ المعدلة (حفظ الحقوق المكتسبة) . وفي الحالتين يبقى أرباب العمل والمستوردون ايضا في عداد الرابحين (وخاصة الصناعيين) .

— ان تكريس سيطرة رب العمل و«طبيبه» على حق العامل في الاجازة المرضية وفرض شرط السنتين مجددا (الذي نادرا ما يتوفر في وضع الصرف الكيفي للعمال) يجعل من مطلب الغاء الصرف الكيفي مطلب المرحلة المقبلة الاساسي والاول .

— ان عجز الصندوق — اذا حصل — لن يكون بسبب تلاعب العمال كما روجت ابواق السلطة واصحاب العمل بل سيكون نتيجة واضحة لرضوخ الدولة لاحتكارات الدواء ولمصالحها الذئوية . ان سد العجز له جواب واحد : تأميم استيراد الدواء والحاق الهزيمة بعصابة المتاجرين به .

معركة الضمان الصحي لم تنته بأي « انتصار » ، واذا كانت التسوية المذكورة خطوة الى الامام فهي تبقى على كل حال خطوة على قدر حجم و «امكانات» القيادات المهلهلة التي تنطق باسم الطبقة العاملة اليوم . اما الانتصارات الفعلية فلن يحققها غير العمال الواعين المنظمين ، وقياداتهم الديمقراطية .

١ — ما عدا حالة واحدة سمح للاجير فيها أن يطلب صرفه من الخدمة مع التعويض هي عندما يمضي عليه ٢٥ سنة في خدمة رب عمل واحد (!) ، فعندها يحق للاجير تعويضا يبلغ عشرين شهرا اذا كان في مؤسسة غير حرفية ، و ١٠ اشهر اذا كان عاملا في مؤسسة حرفية .

٢ — خفض هذا الاشتراك بالنسبة للمؤسسات الحرفية (احذية ، نجارين ، خياطين ، افران الخ ..) فأصبح ٦ ليرات مقطوعة شهريا عن كل اجير .

٣ — كانت المادة ١٩ التي عدلت بموجب « التسوية » الاخيرة تنص على أن تقديمات العناية الطبية في حال المرض لا تعطى للعامل ، الا بدءا من اليوم الرابع لمرضه . أي أن المادة ١٩ كانت تقول للعامل انك اذا مرضت واسرعت لشراء الدواء من اول يوم لمرضك فسوف لا اتعرف على شيء ولن أدفع لك سبعين بالمئة من الكلفة . فلكي ادفع ، عليك الانتظار والصبر ثلاثة ايام كي تستحق مني ٧٠ بالمئة من ثمن الدواء .

مظاهرات الطلاب

دولة الشرطة والعصابات المسلحة : من اعتداءات الميليشيا الى هراوات "الفرقة ١٦"

■ **في فترة لا تزيد على الاسبوع توالت الاحداث التالية : صدام مسلح بين ميليشيا الكتائب وعناصر من القوميين الاجتماعيين تدخل عناصر مسلحة كتائبية في انتخابات رابطة الحقوق والعلوم الاقتصادية في الجامعة اليسوعية، هجوم عدد من أفراد ميليشيا الكتائب على طلاب مهنية الدكوانة المعتصمين في مدرستهم ،تصدي الشرطة البيروتية للتظاهرات الطلابية والسواقين يومي الثلاثاء والاربعاء بالقنابل المسيلة للدموع ، والهراوات واعقاب البنادق والمسدسات والرفس والشتائم البذيئة .**

ولم يكن العنف الذي استعمل هو عنف الشارع فقط . فقد قبضت الشرطة على تلميذ تكميلي ، مروان جعفر ، واحتجزته في دائرة المسير . عندما دخل مروان جعفر الدائرة ، كان سليما معافى . لكن عندما خرج ، بعد احتجاز دام اكثر من خمس ساعات ، خرج مدمى ، في أعلى صدغه الايمن جرح واضح ودم مخثر ، وعلى ظهره اثار كدمات عنيفة . ولم يطلق سراح مروان جعفر الا بعد أن شهد سائقون محتجزون انه سائق وليس تلميذا . يضاف الى ذلك شحن الجو وتعبئة افراد الشرطة بحقد حاد تجاه الطلاب . فوصف أحد افراد الشرطة استعدادهم للتصدي للطلاب بأنه يفوق « الاستعداد للاسرائيليين » (الذين تتصدى لهم السلطة كما يعرف اهل الصرفند..)

ما يعني هذا العنف المكشوف؟

ليس في وضع ميليشيا الكتائب سر خاف . فمسلحو الحزب الذي يرفع علم « اللبنانية » لم يحركوا يوما ساكنا عندما تعرض لبنان لعدوان اجنبي . و « المساهمات » الوطنية التي قدموها حتى اليوم تنحصر في تدعيم المعسكر الطائفي الذي ينتمي اليه التنظيم المسلح . عام ١٩٥٨، نصب بيار الجميل(رئيس حزب الكتائب) دور الدرع « الشعبي » لسياسة الخيانة والتبعية الاستعمارية التي قادها كميل شمعون . وكانت الميليشيا هي هذا الدرع وبالاشتراك مع مسلحي الحزب القومي السوري ، « التقدمي » لاحقا . وعندما نزل قناصة الاسطول السادس الاميركي على شاطىء خلده ، جنوب بيروت ، اطلق مسلحو الكتائب رصاصهم ... ابتهاجا بالاحتلال الاميركي ! وقد كان تشكيل التنظيم المسلح ، المرتبط بالطائفة ، اجراء عاديا في بلد رسم المستعمر الفرنسي حدوده ليجمع ضمنها اكبر عدد ممكن من الطوائف ، واعطى كل طائفة استقلالها الداخلي في قانون الاحوال الشخصية، كما ربط تمثيلها السياسي بالوجاهات العائلية (الطائفية حكما) والمحلية (الطائفية حكما هي الاخرى) . فكان تنظيم « النجادة » العسكري يمثل سنة احياء بيروت الغربية ، وكانت منظمتا « الطلائع »و « النهضة »المرادف الشيعي « الهادىء » نسبيا . وتشكلت هذه التنظيمات من القبضايات والازلام المحترفين ، ومن « انفار » يملكون السلاح أو يسلحون في ظروف محددة ، يمضون الى اعمالهم في الظروف العادية .

وقد عرفت هذه التنظيمات مصائر مختلفة تبعا للطائفة والمحلة ، وتطور اوضاعهما . بينما تلاشت « الطلائع » العسيرانية — الزينية ، كما تلاشت « النهضة » الاسعدية ، تحولت « النجادة » الى حلقة صغيرة من حرفيي الدائرتين الثانية والثالثة في بيروت ، لا يلعب السلاح الا دورا ثانويا في تجمعهم والتفافهم حول زعيم أوحد هو عدنان الحكيم . ويعود انقراض هذه التنظيمات الى سببين :

— تراجع حدة الخلاف بين الزعامات التقليدية وانتقاله الى مجالات تحول دون المواجهة الدامية والدائمة : التوظيف ، اعتمادات المنطقة ..

— حلول هذه المجالات في ربط الازلام بالزعيم التقليدي ، محل القمع المباشر لمنطقة النفوذ واهلها . هذا عدا انتقال مورد رزق البكوات من استغلال الارض وفلاحيها ، الى مجالس ادارة المصارف والشركات العقارية .

لكن « المفاتيح » الانتخابيين ، ومحطات التهريب ، ووجوه العشائر ..... احتفظوا ببؤر مسلحة من نوع اخر ..

كانت ميليشيا الكتائب هي التنظيم الوحيد الذي اجتاز السنوات الثلاثين الاخيرة (٣٥ سنة على وجه التحديد) وحافظ على استمراره . فالتنظيم الذي نشأ على غرار التنظيمات الفاشستية الاوروبية (القمصان السود في ايطاليا ، صلبان الحديد في فرنسا ...) تمركز في منطقة جبل لبنان — المتن الشمالي — اي في منطقة ، ارتبط وجودها المستقل بالشكل الطائفي للحكم . ثم ان ازدهار هذه المناطق والارتفاع النسبي لمستوى المعيشة فيها وعدم بروز اتجاهات سياسية متناقضة بحدة شكلت عوامل منعت استفحال البؤر المسلحة المنفصلة . وخلال اكثر من عشرين سنة شكل بيار الجميل الجناح الماروني الاكثر تصلبا خارج السلطة سمح له بأن يلعب دورا « جماهيريا » محرضا . فهو يقوم باصلاح اعوجاج السلطة تجاه القضايا « اللبنانية »، وهو يحمل لواء الدعوة ضد « المنشقين » من عروبيين وقوميين سوريين وشيوعيين . وبينما كان الموجود في السلطة ومتطلبات التوازنات اللبنانية تفرض على الزعماء الموارنة الحلول الوسط والتنازلات ، بقي الجميل « صافيا » طاهرا ، يمثل في سذاجة ورتابة لا حد لهما ، موقف المتني العادي ، الذي يعيش في رعب الابتلاع « التركي » المسلم ، يجتر مواعظ طوبيا عون ، وبولس مسعد ، ويوسف الدبس ...

بالاضافة الى خرافة الازدهار ورأس مال الاستقرار وبترول الامن (وهي كلها تعابير الجميل المفضلة) . هذا الوضع « المتميز » جعل بمكنة الكتائب ان تحتفظ بميليشيا واسعة لعبت دورا بارزا في حرب ١٩٥٨ الاهلية، كان من نتائجه وصول الكتائب الى الحكم واستمرارها في المجلس النيابي قوة لا تقل عن عشر المجلس النيابي — مع الحلفاء الخاصين—.

القصد من هذا التذكير هو قياس التحول الذي طرأ على دور التنظيم العسكري الكتائبي. خلال السنتين الاخيرتين ، ومنذ دخول المقاومة الفلسطينية ، كانت الكتائب تستعد لمواجهة سافرة مع المقاومة . وتبعا لتوزيع مناطق السكن وغلبة الصفة الطائفية عليها ، كانت الميليشيا تقوم بدور البوليس : في ضواحي تل الزعتر ، في ضواحي برج البراجنة (حارة حريك) ..... ولكن المهام الاخيرة مختلفة . في مهنية الدكوانة، في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، كما ، سابقا ، في مدرسة الاداب العليا ، برز دور جديد للميليشيا : <u>في كل هذه الحالات قامت تحركات وطنية أو مطلبية في منطقة نفوذ الكتائب ، وقام بهذه التحركات عناصر وطنية تعتبر الكتائب نفسها وصية مطلقة عليها</u> . اي أن الاطار الطائفي ، والضوابط الطائفية التلقائية ، لم تعد تكفي . مما يدفع تنظيما مسلحا ، طائفي العناصر والاعداد والسياسة ، الى قمع تحرك ضمن منطقة نفوذه الطائفي — نفوذ على المواطنين ونفوذ على منطقة جغرافية — . وبما أن الدولة لا تستطيع أن ينفلت قمعها من بعض الحدود القانونية ، فالتنظيم المسلح يقوم بمهمة القمع في الظلام. لكن بوادر التحول في نوع القمع ووجهته تشير الى تقدم المعركة ذات الطابع الاجتماعي (والوطني أحيانا) في فئات من الجماهير ، كان الافيون الطائفي يعزلها عن هذه المعركة .

هذا يعني أن تزايد اتساع المعركة واتضاح طابعها الاجتماعي ، في الفئات المعنية ، سوف يطرح على التنظيمات المسلحة ، ولا سيما على ميليشيا الكتائب ، مهام متزايدة تنقل القضية من صعيد التصدي الاني ، الى صعيد القمع الدائم . ولكن هذه هي مهمة السلطة « الشرعية » ، سلطة الدولة . هنا ايضا يبرز التكامل ، في لبنان الحالي الذي خلفته السلطة الاستعمارية، بين دور المؤسسات « الخاصة » ودور المؤسسات « العامة » . لكن من البين أن الطابع « الخاص » للاولى ليس سوى تمويه : فهي تشكل فعلا عنصرا من عناصر البوليس العام الذي تتوجه الدولة « الشرعية ». لذلك كانت المطالبة بحل الميليشيا المسلحة الخاصة أمر اولي في البرنامج الديمقراطي . ولكن المطالبة لا تقنع اذا لم تحم منظمات جماهيرية، عمالية وشعبية ، استقلالها وتناقض نضالها مع القمع الطائفي ، اكان مسلحا أم وديعا وداعة التبشير !!.

« المظاهرات الطلابية ظاهرة حيوية » — تصريح نجيب أبو حيدر ، وزير التربية

قوى « العلم » و « الحوار » : حسن مشرفية ، جعفر شرف الدين ..

« الحوار » بالهراوات

بعد العصابات المسلحة . الدولة المسلحة.. بعد المشاكل المحلية المحدودة التي تخرج عن خط الاوصياء الطائفيين ، المشاكل العامة التي تطال مئات الالاف من اللبنانيين ، والتي تهدد نهجا اقتصاديا وسياسيا يتضح عجزه يوما بعد يوم عن الجواب على المشاكل الجديدة . كان جواب الدولة على مطالبة الطلاب لها بالوفاء بالوعد الذي قطعته منذ اكثر من شهر ، عندما عينت لجانا تربوية اناطت بها مهمة اعادة النظر في المناهج والتعليم ، كان جوابها الضرب الاعمى الذي يبغي كسر المطالبة المطلابية .

عندما يكتب محرر « النهار » الطلابي مقالا غضوبا يهاجم فيه « دولة الكلاب » التي لا تفهم قضايا الطلاب ، ينسى (أو يجهل) أن القمع الذي انكشف ما كان ، في وزارة غسان تويني ، الا الحل المستبعد مؤقتا . لماذا تطلق الدولة شرطتها وقنابلها ؟ لان المسائل التي طرحها الطلاب تتعدى طاقة استجابة الدولة الحالية : مصالح طبقية ، مقدرة اقتصادية ، اجهزة ادارية ... أي ان عمل تويني ما كان الا مد حبل القمع و ... الكلام! ولكن ايا من المشاكل الفعلي لم يلق ولو بداية جواب وهذا طبيعي .

ان الطلاب طرحوا قضايا لا تكفي قواهم ، لوحدها ، ان تحلها . فكما أن هذه القضايا تتعدى طاقة الحكم ، لذلك فهو يقمع ، بعد أن « حاور » كذلك فأنها تتعدى طاقة الطلاب ، انها ، كما قلنا في مقال سابق ، مهام تعني مجمل الحركة الديمقراطية الوطنية ، وعلى الاخص طليعتها العمالية .

التعليم

التعريب من أجل ايجاد ثقافة وطنية

ليس من قبيل الصدفة أن تنال قضية تعريب المناهج التعليمية الحيز الذي نالته من النقاش والجدل على صعيد الدولة وبعض المؤسسات الرسمية والخاصة ، فينبري اساتذة جامعيون وثانيون ورؤساء معاهد الى تقديم وجهات نظرهم اما على صفحات الجرائد أو في ندوات عامة . ذلك أن الحركة الطلابية استطاعت هذا العام بمزيد من الوعي والتماسك والتنظيم ان تدرك الدلالة السياسية والطبقية للمسألة التربوية .

فقد وضح للطلاب الثانويين من خلال معركتهم الاخيرة أن القضية ليست قضية مطالب جزئية ترفع الى المسؤولين ، وانما هي قضية السياسة التعليمية بالدرجة الاولى . واذا كان جهدهم قد تركز بشكل اساسي على مسألتي التعريب والمشاركة الطلابية ، فلان اعتماد اللغة الاجنبية كلغة اولى لتدريس المناهج عدا عن كونه يبرر باسم الانفتاح على الثقافة الاوروبية (1) التبعية لهذا الاستعمار ، عدا عن ذلك كان يتيح التصفية المستمرة للطلاب للحد من الازمة التي اخذت تتعاظم بين « المثقفين » ، حملة الشهادات ، الذين لا يجد النظام لهم مجالات عمل . وهكذا بدت قضية التعريب على أنها قضية أساسية تتعلق باهداف النظام ودوره وانعكاس ذلك على مصالح جماهير الطلاب ، وحتى مصالح الذين منهم رفضوا ، مبدأ التعريب ، بحكم الايديولوجية اليمينية الطائفية ، بالرغم من تناقض اعدادهم .

على انه لا يمكن ايفاء الموضوع حقه من النقاش والبحث ، في مقال سريع كهذا . ذلك ان معالجتهتقتضي على الاقل الالمام بتجارب الدول المتخلفة في هذا المجال ، وخاصة الدول العربية . كما تقتضي الالمام بتجارب الدول المتقدمة ايضا في تعليم اللغات الاجنبية . بالاضافة الى ان ذلك يتطلب بشكل أساسي دراسة احصائية عن كيفية تدريس اللغات الاجنبية في لبنان حسب الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية . لذلك يستقصر الامر على مجرد تعليق حول بعض المقالات التي كتبت في الموضوع في أكثر من جريدة وخاصة في جريدة « النهار » على ان اهتمامنا يتوجه الى الطريقة التي طرحت من خلالها المسألة والى المستوى الذي يحدد مجرى النقاش .

★★★

— في عداد المقالات يمكن التوقف بشكل اساسي عند مقال الدكتور بستاني (« النهار » ، يوما ١١و١٢–١–٧١) ، وعند مقال الاب اسطفان صقر مدير جامعة الكسلك . فالدكتور بستاني يطرح مسألة التعريب طرحا خاصا يبني على موقف لا يصعب استجلاء طابعه السياسي ، لكي يسوق بعد ذلك عددا من الحجج والامثلة لتاكيد احكام ومقولات لا ينكرها احد . فهو يساوي بين التعريب وبين اهمال اللغة الاجنبية ، بحيث يعتبر ان التعريب لا بد ان يؤدي حتما الى الاقتصار على التراث الذي تقدمه اللغة العربية والى الانقطاع عن المنجزات العلمية والادبية في اللغات الاجنبية . وبناء على هذا الفهم يصبح من السهل استخدام أقوال لأساتذة جامعيين مصريين (طه حسين وأحمد أمين) تبين اهمية اللغة الاجنبية في اغناء ثقافة حاملها وفي تعميق معرفته العلمية في شتى الحقول . كما يصبح أيضا من السهل الاستشهاد بأقوال سياسيين ، وبالضبط بأقوال جمال عبد الناصر بمناسبة نقده (أي عبد الناصر) للمستوى السيء الذي وصل اليه تعلم اللغة الاجنبية لدى الطلبة المصريين ، وتشديده على ضرورة اتقان اللغة الاجنبية .

واذا كنا لا نريد أن نغرق في سياق الحجج التي يقدمها الدكتور بستاني فانه تكفي الاشارة الى أن كاتب المقال لجأ بشكل انتهازي رخيص الى شهادة عبد الناصر ، بينما كان بأمكانه ان يقدم شهادته هو (وقد عاش فترة من حياته في فرنسا) عن كيفية تدريس اللغة الاجنبية مثلا في المدارس الفرنسية ، وكيف أن الطالب الفرنسي الى جانب أنه يحصل علومه بلغته الام ، يتقن لغة اجنبية كأداة لتحصيل ثقافة اخرى او ترجمتها . ولو كان تدريس مواد العلوم وغيرها باللغة الوطنية يفقد اللغة الاجنبية أهميتها لما كان الفرنسيون يتعلمون لغة ثانية الى جانب لغتهم . ولا يمكن التذرع هنا بأن أهمية اللغة الاجنبية بالنسبة للفرنسي ليست بنسبة أهميتها للبناني . فالفرنسيون لا يتعلمون اللغة الاجنبية كهدف بحد ذاته ، وانما كوسيلة للاطلاع والترجمة . الا اذا كان الدكتور بستاني ، يريد أن تبقى اللغة العربية ، وبالتالي كل الفئات التي تعتبر هذه اللغة اداتها الطبيعية في اكتساب المعرفة والتعامل ، معزولة عن كل الانتاج العلمي والحضارة لبقية اللغات ، فيقتصر التدريس في اللغة الام على مواد التاريخ والجغرافيا والادب العربي كما يدرس في المرحلة الثانوية وفي الجامعة ..

واذا كان صاحب المقال لا يصرح بهذا الموقف فان الاب اسطفان صقر ينوب عنه في ذلك ، عندما يدعو الى اعتماد اللهجات العامية (اللغة المحكية) والى تصنيف المدارس في لبنان حسب اللغة الاجنبية المعتمدة فيها كلغة أساسية ، وذلك خوفا من أن يؤدي الاتجاه في التعريب بما يمكن ان يحدث من التناقض بين مصالح الفئات الطلابية وبما يمكن أن يساهم به من توحيد الثقافة ، خوفا من أن يؤدي ذلك الى وعي الدور الايديولوجي الذي يمارسه هؤلاء « المثقفون » باسم ما يسمى « التفوق » اللبناني والمشاركة بالحياة العربية .

وهكذا فان الموضوع الاساسي لا يكمن في المغالطات التي يقع فيها صاحب المقال ، وانما ما ينبغي التشديد عليه هو الطريقة التي تطرح من خلالها مسألة التعريب ، والتي تخفي بحد ذاتها الموقف الذي اشرنا اليه .

فلماذا هذا التشديد على أن القضية ليست « قضية لغات فحسب ، بل قضية لغتين ثقافيتين » (بستاني) ، وعلى أن « اللغة ليست اداة تعبير كلامي عن فكرة فحسب .. وان تدريس اللغة الاجنبية ، ان لم يكن مرفوقا بمضمون أي من دون مادة تدريس هو محاولة فاشلة وعقيمة » (صقر) ؟ فمن قال بان اللغة يجب ان تدرس كلغة فقط ؟ فهل هي محاولة اذن لاستغباء الناس بتصويرهم على انهم يطالبون بتعلم اللغة الاجنبية فقط ؟ وهل يمكن ان تدرس اللغة كلغة فقط سواء كانت اجنبية أم وطنية ؟ هذا الى ان الناس لا يريدون تعلم اللغة الاجنبية لكي يتحدثوا بها في صالوناتهم وسهراتهم ، كما يتصور بستاني وغيره ، بل لكي يستخدموا ثقافتها وعلومها في مجالات تطوير ثقافتهم وتنميتها . وهذا ليس امرا مستحيلا في الظروف الراهنة للمجتمع اللبناني أو أي مجتمع عربي ، واذا كنا قد وصفنا استشهاد الدكتور بستاني بتجربة مصر وسوريا في مجال التعريب بالرخص الفكري ، فيجب أن نضيف الى ذلك تهمة الاساءة العلمية الى حكم على تجربة لم تكتمل بعد .. بالاضافة الى أنه يتغافل عن أمر لا يمكن نكرانه ، وهو أن المكتبة العربية ، وخاصة المكتبة المصرية ، لا يمكن التقليل من أهميتها في مجالات العلوم الانسانية والبحتة أيضا .

— والخشية من أن يؤدي التعريب الى الانقطاع من الثقافة الاجنبية ، هي خشية على شيء وهمي لا وجود له في الواقع . ذلك انه لو عدنا الى حصيلة ما ينتهي اليه الطالب اللبناني بعد التخرج لوقعنا في الغالب على ثقافة هزيلة متخلفة تتجلى في الطريقة التي يفكر بها معظم الذين يحملون شهادات ... فاعتماد اللغة الاجنبية يشكل عائقا أساسيا أمام جماهير الطلاب لتحصيل ثقافة علمية لا يشك أحد بضرورة استيعابها . والهدف الذي رمت اليه الدولة من نظام البكالوريا ليست « تزويد الطالب اللبناني بثقافة مزدوجة » . وانما هدفت في الاساس الى تأمين نمط معين من الثقافة عند من يسميهم الدكتور بستاني زورا وبهتانا «النخبة» وهم فئة من « المثقفين » الذين يجب ان يؤمنوا التبرير الايديولوجي لعلاقات الانتاج اللبنانية، أي لعلاقات الاستغلال باسم الدور الوسيط الذي يلعبه لبنان . هذه « النخبة » المزيفة مهمتها تطوير المؤسسات التعليمية ضمن حدود تكريس الايديولوجية السائدة أولا ، وملء الاطارات الادارية ضمن حدود تطلبات الوضع الاقتصادي ثانيا . ووضع الملامة على الدولة لانها لا توفر الوسائل التربوية الصحيحة التي تمكن الطالب اللبناني من اتقان اللغة الاجنبية ، حجة واهية . وهذه الحجة التي يشيعها البعض والتي من شأنها ان توهم أن المشكلة الاساسية في نظام التعليم الحالي هي تأمين مستوى جيد لتعليم اللغة الاجنبية ، تحول مسألة التعريب الى مسألة تقنية أو « علمية » كما يقول صاحب المقال ، وذلك بعزلها عن دلالتها السياسية ، وكان الامر مجرد تحسين وسائل تعلم اللغة الاجنبية لكي تحل المشكلة .

ان القضية ليست قضية تحسين وسائل تعليم اللغة الاجنبية ، ولا قضية ازدواجية لغة أو ثقافة . فلا وجود لثقافة مزدوجة في وعي الفرد . ولكن القضية تتعلق قبل كل شيء بنوعية الثقافة التي يحصلها الفرد ، وتتعلق بحجم وطبيعة الفئات الاجتماعية التي تطالها هذه الثقافة .

وفي الوضع الحالي فان الثقافة العلمية تقتصر على فئة معينة من « المثقفين » الذين سمحت لهم ظروفهم الاجتماعية (انتماؤهم الطبقي او الحاجة اليهم كأدوات لانتاج ايديولوجية النظام وتعبئة اطاراته الادارية والسياسية عند بعض فئات البورجوازية الصغيرة) باتقان اللغة الاجنبية . ثم ان هذه الفئة بحكم كونها تشرف على التوجيه التربوي ، وعلى وضع المناهج بشكل خاص ، فان ما تقدمه الى جماهير الطلاب هو نمط معين من الثقافة من شأنه خلق نماذج هزيلة لا تملك القدرة على التفكير ولا تتمتع بروح النقد العلمي ولا تملك امكانية تطوير ثقافتها واغنائها . كل ذلك من أجل تكريس فكر طوبائي ، طائفي، رجعي.

من هنا فان الحملة ضد « التعريب » الى الحين الذي تصبح فيه اللغة العربية لغة انتاج علمي تهدف الى الابقاء على الوضع الحالي الذي لا يتيح لجماهير الطلاب الاستفادة من الثقافة والحضارة التي تشدق الدكتور بستاني بالمحافظة عليها ظاهرا ، والتي يعمل على منعها وايصالها الى الطلاب باطنا. وهكذا يزعم هذا وأمثاله أنهم يخشون على « موت » الناشئة ، بينما يعملون في الحقيقة على ابقائها ميتة وهامدة ومحنطة . وموقفهم اذا فهم ليس أكثر من عملية خداع يقوم بها مثقفون يخشون على موتهم من توسيع الثقافة ونشرها وايصالها الى أوسع الفئات الطلابية والجماهيرية ، الثقافة التي ستساهم في وعي العلاقات والظروف التي لا يكون تغييرها الا على حساب هذه الجثث من « المثقفين » الذين يذيعون على كراسي « الثقافة » الزائفة والذين يدعون فضيلة العلم والمعرفة.

واذا كان التعريب هو جهد ثقافي وعلمي ، فان الذي لا شك فيه أن الموجهة التي سيتخذها هي وجهة سياسية . وكل الخطورة في هذا التعبير أن التعريب هي مسألة علمية بحته .

واذا كان التعريب يجب ان يتم بعيدا عن الارتجال فان ذلك لا يعني مطلقا أن التعريب ليس خاضعا للاهداف السياسية التي يبغيها النظام من وضع البرامج والخطط التربوية . ويجب ان لا ننزلق بالمقابل مع الذين ينادون بالتعريب لمجرد المساواة الشكلية بين اللغتين، أو لارضاء « كرامة » جاهلية تأبى علينا أن نرى اديبات لبنانيات ، بنات ادباء ، « ينشئن ادبا ممتازا باللغة الاجنبية ، بينما هن غير قادرات على الانتاج بلغتهن » (الدكتور حلمي اللحام ، جريدة « النهار ») . ان التعريب ضروري بقدر ما يساعد أبناء الفئات الشعبية لا « ناديا تويني وهدى اديب » وغيرهن ، على تحصيل ثقافة ضرورية لتطوير ثقافتهم ولانتاج حياتهم على أسس جديدة ، لا مجال فيها للعوائق والقيود التي تقف حائلا دون توق الجماهير الى المحرية والتقدم ..

والحاجة الى التعريب لا تمليها « المحافظة على دور لبنان كوسيط بين الشرق والغرب » كما تقول لجنة المناهج الغيورة على الحفاظ على الامتيازات التي يوفرها لها نظام الخدمات والاستغلال . فدور لبنان كما يمارس حاليا على صورة المساهمة في استغلال طاقات الشعوب العربية ونهب مواردها لصالح المستعمرين ، والوقوف حائلا دون تطوير قوى الانتاج اللبنانية ، هذا الدور يقتضي ان تدرس اللغة العربية كما هي تدرس حاليا كأداة لاختيار ما يتلاءم مع التفكير الغيبي والطائفي من التراث العربي ، ويقتضي ان تبقى معزولة عن استيعاب حركة التطور العلمي والادبي ، لتامين علاقات الاستغلال في ظل اسطورة لبنان الازلي ، المتعدد اللغات والثقافات ، المنفتح على العالم ، « المتفوق على المجتمعات الشبيهة » (اي العربية) ، بينما لبنان يهجره شبابه ، وتتجول فيه الطائرات الاسرائيلية ، وتحدث في عاصمته اكثر من جريمة في اقل من اسبوع ..

ان الحاجة الى التعريب تفرضها الضرورات التالية :

— تنمية اللغة العربية وجعلها قادرة بأعمال الترجمة والتاليف الى استيعاب المفاهيم العلمية والتجارب الغنية في اللغات الاخرى .

— وذلك لفسح المجال امام اوسع الفئات الطلابية وامام الجماهير اللبنانية، بالانفتاح على الثقافة المعاصرة ، في الاتجاه الذي يسمح لها بتطوير ثقافتها نحو ثقافة وطنية تساهم في تعميق وعيها لعلاقات الاستغلال والتخلف والتجزئة والتبعية للاستعمار .

١ — لا يعني ذلك مطلقا العزلة عن الثقافة الاوروبية كما سيتبين فيما بعد . .

إضراب السائقين

مطلب آخر من مطالب الاجراء

سائقو طريق الجديدة : نريد موقفا لنا في "المعرض"



يوم الثلاثاء الماضي توقفت المئات من السيارات العمومية عن الحركة واعلن اصحابها وسائقوها الاضراب احتجاجا على تنظيم محاضر الضبط الجائرة والظالمة بحقهم .

وكان في طليعة السائقين المضربين سائقو خط البسطة وطريق الجديدة ، اذ أن هؤلاء يعانون من عدة قضايا مع الدولة ومع رجال شرطة السير . فما هي المشكلة التي يطرحها السائقون ؟

يقول السائقون ان شرطة السير دأبت على تحرير محاضر ضبط بحقهم لا تفه الاسباب. وغالبا ما تكون هذه الاسباب هي التزمير ، والتوقف قليلا لحمل الركاب ، ثم التجاوز . وقد بدا للسائقين وكأن لدى الدولة رغبة في مقاسمتهم اجرتهم اليومية التي لا يحصلون عليها الا بالكد والجهد ليملأوا خزينة الدولة على حسابهم .

ومما يعقد الامر اكثر ان شرطة السير لا تكتفي بتنظيم محاضر الضبط فقط بل تلجأ دائما الى حجز الدفتر وارساله الى الدوائر المختصة حيث لا يسلم الدفتر الى صاحبه قبل ثلاثة أيام . وبهذا يكون السائق قد حرم من اجرته خلال الايام الثلاثة هذه . هذا وتتراوح قيمة المخالفة بين ٢٠ و ٥٠ ليرة مع العلم ان ابرز السائقين لا يحلم بالحصول على مثل هذا المبلغ .

من هم سائقو خط طريق الجديدة ؟؟

يبلغ عدد سائقي خط طريق الجديدة بين ٨٠٠ وألف سائق ، والاغلبية الساحقة منهم يعملون بالاجرة ، أما من يمتلك منهم سيارة فما زال مديونا لم يسدد اقساطها بعد . ويقيم ٢٠٠ من هؤلاء السائقين في محلة البسطة الفوقا ويتوزع الباقون في المناطق التالية : طريق الجديدة ، ابو شاكر من فوق ، ابو شاكر من تحت ، شارع حمد ، صبرا .

ازاء هذا الوضع الذي يعانيه السائقون بشكل عام وسائقو خط طريق الجديدة بشكل خاص ، وبعد استنفاد كافة الوسائل لم يجدوا غير الاضراب والتظاهر لايصال صوتهم الى المسؤولين والضغط عليهم من أجل تنفيذ مطالبهم .

كيف جرت التظاهرة ؟

وقد اشترك في مظاهرة السائقين حوالي ٥٠٠ شخص قطعوا خطوط طريق الجديدة والبسطة والخندق الغميق وذلك عندما اوقفوا سياراتهم وسط هذه الشوارع . وبعد ذلك وصلت التظاهرة الى ساحة رياض الصلح حيث قطع السير ، فاصطدم السائقون بالفرقة ١٦ التي استخدمت القنابل المسيلة للدموع (أطلقت ٦–٧ قنابل) ، ثم الاطفائية التي فتحت خراطيم المياه على المتظاهرين . حينئذ تفرق السائقون تاركين سياراتهم في ساحة رياض الصلح التي صادرتها شرطة السير بواسطة الونش .

هذا وقد اعتدت الشرطة على بعض السائقين واعتقلت خمسة منهم ومن بينهم رئيس النقابة عبد الامير .

استغلال فوق استغلال

ينقسم السائقون ، الى قسمين : الاول مالك للسيارة والثاني يعمل بالاجرة . ويشتغل صاحب السيارة عادة ١٢ ساعة يوميا ثم يسلمها بعد الظهر للاجير ليعمل عليها . على أن تسليم السيارة يخضع لشروط فاذا كان السائق لوحده ، فيتوجب عليه أن يدفع لصاحب السيارة ١٨ ليرة يوميا . واذا تم تسليم السيارة لسائقين يتناوبان على العمل وجب على كل منهما دفع ١٢ ليرة يوميا . وعلى السائق الاجير ايضا ان يدفع ثمن البنزين وتصليح الدولاب اذا أصيب بعطب . أما تصليح السيارة فعلى صاحبها .

بالاضافة الى ذلك يتوجب على صاحب السيارة ان يدفع ٥٠٠ ليرة اذا أراد الاشتراك في أحد المواقف ، يضاف اليها ٦ ليرات ثمن « بلاك » (اشارة الموقف) مع ليرة ونصف يوميا و ٢٥ قرشا كضريبة عن كل دقيقة . والجدير بالذكر ان موقف الصمدي يتقاضى ٢٠٠ ليرة عن السيارة الواحدة ، مع ٢٥ قرشا لكل دقيقة ، اما موقف المصيطبة فيصل المبلغ فيه الى ٢٠٠٠ ليرة مع ٢٥ قرشا يوميا .

هذا وقد اجرى احد السائقين « جردة » بالمبالغ المتوجب عليه دفعها يوميا فكانت النتيجة كالاتي : ٥ ليرات اجرة بيت ، ليرة واحدة ثمن كهرباء وماء وحراسة وكناسة ، ١٨٠ قرشا ثمن فطور ، ٥٠ قرشا بهار وسماق ، ١٤٠ قرشا غداء يضاف اليه ٢٠٠ قرشا ثمن اوقية وربع لحمة ، ٥٠ قرشا ثمن علبة صلصة ، ٥٠ قرشا ثمن خبز ، وكل هذا لعائلة مؤلفة منه ومن زوجته وطفلته الصغيرة . وهذا عدا ايجار المدارس وثمن الثياب والطبابة والادوية . واخيرا لا اخرا يأتي محضر الضبط ليجعل السائق على وشك الافلاس ان لم يكن الضربة القاضية .

مطالب السائقين

ان مطالب السائقين بشكل عام تنحصر في مطلبين اساسيين : الاول ، اصدار عفو عام عن مخالفات السير المنظمة في الاشهر الاربعة الاخيرة . والثاني اصدار اوامر صريحة بعدم تنظيم أي محضر ضبط الا بالمخالفات الواضحة .

واما سائقو سيارات خط طريق الجديدة فيضيفون مطالب أخرى ذات اهمية بالنسبة لهم وهذه المطالب هي : الغاء تنظيم المخالفات المتعلقة بالتوقف من اجل اقلال المراكب او انزاله . الحق باستعمال نوع من الزمور الخفيف . تامين موقف لهم في ساحة المعرض اي اعادة موقفهم القديم . ذلك أن موقفهم الحالي في المعازارية يقع بعيدا عن أماكن عمل سكان محلتهم ، الامر الذي يؤدي بهم الى فقدان الزبائن او الركاب وخاصة في أيام الشتاء .

هذا وعلمنا من بعض مصادر سائقي طريق الجديدة انهم يتداعون لتاليف نقابة خاصة بهم تدافع عن مصالحهم وتناضل من أجل تأمين موقف لهم في المعرض .

تحرك مزارعي التبغ في منطقة النبطية

بين مصيدة الاقطاع السياسي وفخ اللجنة التأسيسية

تناولت « الحرية » في أحد مقالاتها السابقة قضية مزارعي التبغ في الجنوب والقت ضوءا عاما على دور الثالوث المتآمر (الريجي ، السلطة ، الاقطاع السياسي) في التحكم برقاب المزارعين ، والان ياتي تحرك المزارعين ليكشف بوضوح هذا الدور .

يبذل المزارع على مدار السنة جهدا كبيرا في سبيل انجاز محصوله فمن بذر المشاتل وشراء السماد وتسميدها والعناية بها الى حراثة الارض الى السهر طوال الليل لقطف الشتل ، الى تجفيف المحصول ، حتى جمعه وتوضيبه ، فتسليمه الى الريجي . وبالتالي الاصطدام بسيل من الاجراءات التي تحدد كيفية تسليمه ، وتسعيره . فالريجي تصنف الدخان الى ثلاثة اصناف . فالصنف الجيد سعره الاقصى ٩٢٠ قرشا والصنف المتوسط سعره الاقصى ٥٢٠ قرشا والصنف المتدني سعره الاقصى ١٦٠ قرشا . ولقد لجأت الريجي هذه السنة الى تخفيض سعر الدخان بحجة انها تضررت من جراء تهريب الدخان الاجنبي ، كما لجأت الى اصدار تشريع مفاده ان كل زيادة في المحصول عن نسبة التخمين لا يدفع من ثمنها للمزارع سوى نسبة ١٠ بالمئة . ليس هذا فقط فالنقصان في المحصول يعني أن على المزارع أن يدفع خمس ليرات عن كل كيلو غرام ناقص بل ان النقصان يعرض المزارع الى فقدان رخصته ، (لجأت الريجي الى نزع رخصة أحد المزارعين في بلدة عديسة لان محصوله نقص عن نسبة التخمين ، مع العلم أن هذه البلدة كان المحصول فيها متدنيا لتاخمتها للحدود الاسرائيلية) .

وتقوم الريجي بحسم وزن الخيشة التي يغلف بها الطرد (تحسم الريجي كيلو غرام مع العلم أن وزن الخيشة لا يتجاوز في حده الاقصى النصف كيلو) ليس هذا فحسب بل ان عمال القبان بالاتفاق مع رئيس المستودع يلجأون الى التلاعب في وزن الطرد باتجاه تخفيضه في معظم الاحيان .

هذه الاسباب مجتمعة شكلت مفتاحا للتحرك العفوي ضمن هذا القطاع المستغل .

بدء التحرك :

يوم الاربعاء في ٦ كانون الثاني لجأ بعض المزارعين (نجيب ومحمد سكافي) بسبب تدني الاسعار الى اتلاف بعض دفاتر وسجلات الريجي، فما كان من السلطة الا ان اقتادت نجيب سكافي الى السجن ، وكان لهذه الحادثة تاثيرها عند بعض المزارعين . ففي يوم الاثنين ١١ كانون الثاني بدأ بعض المزارعين من قرية انصار بالامتناع عن تسليم محصولهم ثم تبعهم مزارعو بلدة القصيبة ، فزبقين ، فعدشيت ، حتى تراكم في المستودع اكثر من ٢٤٠٠ طرد . ونشطت حركة عدم تسليم المحصول حتى شملت جميع المزارعين المتدفقين الى مستودع الريجي ، وقد رفع المزارعون عدة مطالب تتمثل في زيادة الاسعار وعدم حسم الجزء من المحصول الذي تطلق عليه الريجي صفة « عديم النفع » .

اتسمت حركة المزارعين العفوية بالضياع، وذلك لعدم قدرتهم على اكتشاف وتبني اسلوب محدد لمواجهة الريجي ، مما سمح لحفنة من أزلام الاقطاع السياسي من تنصيب انفسهم على رأس الحركة تحت اسم « لجنة الدفاع عن حقوق الفلاحين » .

أسباب اجهاض التحرك

دور ادارة الريجي :

جرت العادة في السنوات السابقة ان تعمد الريجي الى تسلم المحصول في منتصف تشرين الثاني ، ولكنها في هذه السنة عمدت الى تأخير الموعد لغاية الخامس من كانون الثاني ، وذلك بغية الوصول بالمزارع الى حالة الطفر والافلاس مما يجعله لاهثا يضطر معها الى تسليم محصوله لكي يتمكن من تسديد الديون المترتبة عليه . بذلك تسهم الريجي بتنفيس أي تحرك منتظر ، وهذا ما حصل فعلا ، فالمزارعون لا يملكون حتى اجرة السيارة لنقل محصولهم الى المستودع . من أجل اضعاف التحرك لجات الريجي الى اغراء العاملين على انجاح الاضراب وذلك بوعدهم انهم سينالون اسعارا جيدة اذا هم سلموا محصولهم . هذا ما أكده أحد المزارعين — محمد منصور — حين رد على رياض شعيتاني أحد مسؤولي الريجي بقوله : « الادارة طلبت مني تسليم محصولي ووعدتني بانها سوف تكارمني »، وتلافيا من الريجي لتصدي المضربين لاي مزارع يريد تسليم محصوله ، نصحته بتسليم محصوله في مستودع الغازية .

دور السلطة :

خوفا من تزايد حركة الاضراب وتصاعدها لجأ الدرك الى تفريق المزارعين الذين يتجمعون في المستودع ، والى كم الافواه

— البقية على الصفحة ١٥ —

مشروع الموازنة الجديدة وبيان وزير المالية

موازنة تقليدية تعكس طبقية النظام وعدائه للشعب

جميع « بالونات » الوعود الزاهية التي اطلقتها حكومة الشباب و « الثورة من فوق » ينفجر الواحد منها تلو الاخر ولا يبقى منها شيء .. وهكذا تتبخر بسرعة المحاولة الديماغوجية التي سعت هذه الحكومة لان تخدع الناس بها بتصوير نفسها بأنها من غير نوعية الحكومات السابقة التقليدية . ولكن انقضاء فترة « المئة يوم » على قيامها كشف عن اكثر من مئة دليل بأنها مثل سائر اخواتها الحكومات السيئة الذكر .

وجاء مشروع موازنة الدولة الجديدة لعام ١٩٧١ الذي قدمه وزير المالية السيد الياس سابا في مؤتمر صحفي يوم الاثنين الماضي ليفجر اضخم « بالونات » الحكومة ويعجل بسيرها السريع في طريق السقوط . وكان البيان الوزاري وكذلك تصريحات رئيس الحكومة ووزير المالية قد اكثرت من التركيز عن عزم الدولة على معالجة الاوضاع المالية والاقتصادية المتردية باسلوب جديد وباعادة النظر في النظام الضرائبي على اساس اعتماد الضريبة التصاعدية وتخفيف الاعباء عن الطبقات الكادحة وذات الدخل المحدود .. ولكن مشروع الموازنة الجديدة قضى على جميع الاوهام في هذا المجال وابقى على طابع الموازنة الظالم بحق الاكثرية الساحقة من المواطنين الذين يغذون خزينة الدولة بعرقهم ودمهم لتنعم الطبقة الحاكمة بصلاحية الانفاق وفقا لمصالحها ومنافعها الخاصة . وقد بقيت نسبة الضريبة غير المباشرة التي تجبى بشكل رئيسي من الطبقات الكادحة على حالها اي حوالي ٦٠ بالمئة من مجمل الواردات .

وبلغت ارقام الموازنة الجديدة في اجزائها الثلاثة ٧٧٤ مليون ليرة . واذا اضفنا اليها ارقام الموازنات الملحقة (مديرية الهاتف ٠٠٠ر٨٥٠ر٦٤ ، مديرية اليانصيب الوطني ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٠ ، مكتب الحبوب والشمندر ٠٠٠ر٠٠٠ر١٢) فتبلغ ٠٠٠ر٢٥٠ر٨٧١ مليون ليرة .

وبلغت نسبة الزيادة السنوية في حجم الموازنة ٢ر٥ بالمئة بينما كانت نسبة الزيادة الوسطية خلال السنوات العشر الماضية ١٢ بالمئة . كما بلغ حجم السندات على الخزينة التي يحق للحكومة اصدارها ١٧٥ مليون ليرة .

وهناك اربع وزارات انخفضت موازناتها : الخارجية من ٣٠٠ر٧٨٥ر٢٥ ليرة الى ٢٠٠ر٣١٣ر٢٣ ليرة ، الاشغال العامة من ٨٠٠ر٦٢٩ر١٠٦ الى ٣٠٠ر٩٠٨ر٩٠ ، الدفاع من ٣٠٠ر٧٦٤ر١٧١ الى ٧٠٠ر١٧٧ر١٦٦ ، الموارد المائية والكهربائية من ١٠٠ر٥٧٩ر٢٦ الى ٠٠٠ر٨٣٤ر١٧ .

وارتفعت موازنات خمس وزارات : الصحة من ٨٠٠ر٦١١ر٢٢ الى ٠٠٠ر٧٨٥ر٣٠ ، التربية من ٢٠٠ر٦٦٣ر١٢٣ الى ٨٠٠ر١٠٨ر١٥٢ ، التصميم من ٧٠٠ر٤٤٤ر٢ الى ٩٠٠ر٨٨٨ر٣ ، البريد من ٤٠٠ر٩٩٠ر١٣ الى ٥٠٠ر٠٠٧ر١٧ ، العمل والشؤون الاجتماعية من ١٠٠ر٢٣٦ر١٣ الى ٩٠٠ر٥٥٦ر٢١ ليرة .

وزادت الديون المتوجبة الاداء من ٧٠٠ر٩٦٨ر٤٣ الى ٥٠٠ر٧٠٠ر٥٤ ليرة .

ولوحظ كذلك زيادة ملحوظة في نفقات الرئاسات الثلاث : رئاسة الجمهورية ٠٠٠ر٨٦٦ الى ٨٠٠ر٠٧٩ر١ ، مجلس النواب من ٢٠٠ر٩٢٦ر٣ الى ٨٠٠ر٢٤٦ر٤ ، رئاسة الحكومة من ١٦٠ر١٩٥ر٢٥ الى ٦٠٠ر٣١١ر٢٦ ليرة .

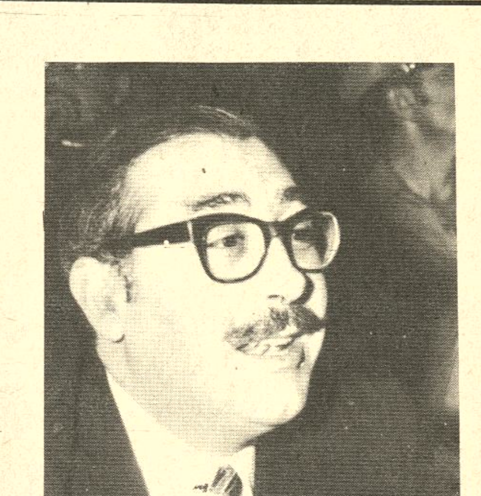
وتتناقض هذه الزيادات في موازنة الرئاسات الثلاث مع ما اعلنه وزير المال من انه حرص لدى اعداده الموازنة الجديدة على عصر النفقات والغاء الاعتمادات السرية . ولكن مضاعفة موازنة رئاسة الدولة وزيادة موازنات رئاسة الحكومة ومجلس النواب ينفي ما ذهب اليه الوزير ويؤكد ان كل شيء باق على حاله في نظام الحكم المتهافت .

هذا وقد انخفض نصيب الجزء الثالث من الموازنة — المخصص نظريا للمشاريع الانمائية — عما كان عليه في الاعوام السابقة. فقد بلغت موازنة هذا الجزء ٧٧ مليون ليرة فقط وزعت كما يلي : وزارة الدفاع ٣٢مليونا ، وزارة التربية ٠٠٠ر٥٠٠ر٢ ، وزارة الاشغال ٢٩ مليونا ، وزارة الزراعة ٣ ملايين ، وزارة الموارد ٠٠٠ر٥٠٠ر١٠ .

ان اول ما يكتشفه الباحث لدى اطلاعه على مشروع موازنة عام ١٩٧١ هو انه اعد انطلاقا من ذات المواقع الطبقية التقليدية التي اتسمت بها موازنات جميع الاعوام السابقة . اما تصريحات المسؤولين الديماغوجية عن عزمهم على تغيير الاسس التي توضع تبعا لها موازنات الدولة فليست سوى حقن تخديرية للشعب ومحاولات لتضليله .

ان مجمل نفقات الموازنة الجديدة ، مثلها مثل موازنات الدولة السابقة تذهب على مجالات غير انتاجية . ويلتهم الجزء الاكبر من النفقات مختلف أجهزة الدولة الادارية وغير الادارية . ويبلغ عدد موظفي الدولة الاداريين

بقلم : حسن فخر



وزير المالية الياس سابا

بالاستناد الى معلومات مجلس الخدمة المدنية حوالي ٢٠ ألف شخص . وتزيد نفقات اجهزة الدولة الادارية على الـ ٦٢ بالمئة من مجمل النفقات .

ويقع الغرم الاكبر في تغذية موارد الخزينة على كاهل الجماهير الكادحة من عمال وفلاحين وجميع ذوي الدخل المحدود . فهؤلاء هم الذين يغذون الخزينة بالمال في الوقت الذي تهمل فيه الدولة القيام بأبسط واجباتها تجاههم وخصوصا فيما يتعلق بتأمين العمل والمسكن والمدرسة والطبابة لهم .

وواصلت الدولة خلال السنوات الماضية تنفيذ سياستها القاضية بفرض المزيد من الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تصيب اعباؤها بشكل خاص الجماهير الشعبية ، في حين تتجاهل المطالبة باعادة النظر بتوزيع الاعباء الضرائبية واعتماد مبدأ الضريبة التصاعدية على الدخل . فالعداء لمصالح الجماهير الكادحة هو ما يميز سياسة الدولة الراهنة وهذا ما يلقي مزيدا من الاضواء على ابعاد الازمة الاجتماعية والاقتصادية المحتدمة. وليست سياسة الامعان في فرض الضرائب غير المباشرة سوى خطة صارخة لنهب الشعب وافقاره وتغطية هذه العملية بقوانين يصدرها النظام لاضفاء طابع الشرعية عليها .

ويحرص النظام بمختلف الطرق على عدم مس مصالح الطبقة الرأسمالية الحاكمة التي لا تزيد نسبتها عن الـ ١٨ بالمئة من مجموع السكان . وتبين الدراسات الاقتصادية بأن هذه الطبقة التي تنعم بحوالي ٦٥ بالمئة من مجمل الدخل الوطني لا تغذي ميزانية الدولة باكثر من ٧ بالمئة من مواردها .

وخلال السنوات الـ ٢٥ الماضية تضاعفت معدلات الضرائب مرات عديدة . ويؤكد هذه الحقيقة واقع تصاعد ارقام موازنات الدولة التي كانت عند اعلان الاستقلال في عام ١٩٤٤ ٣٤ مليون ليرة فاصبحت اليوم في حدود الـ ٨٠٠ مليون ليرة . بالطبع ان زيادة موارد الموازنات هو ظاهرة طبيعية خصوصا في الدول التي تزداد فيها مصادر الدخل الوطني بشكل ثابت بحيث يكون ذلك ناجما عن زيادة القدرة الانتاجية واستغلال الثروات الوطنية . ولكن الامر يختلف في لبنان حيث لم يرتفع الدخل المتوسط للعامل خلال هذه الفترة باكثر من ثلاثة اضعاف ولم يرتفع عدد السكان باكثر من الضعف ، ومع ذلك فقد ارتفعت الضرائب اكثر من ٥٠ ضعفا .

والجدير بالذكر أن الدولة اللبنانية وضعت في الخمسينات قانونا يفرض نظريا ضريبة تصاعدية على مداخيل الافراد والشركات . ولكن هذا القانون ، الذي صيغ بشكل يتيح المجال للمكلفين بالتهرب من اعبائه وعدل مرات عديدة في هذا الاتجاه ، لم يطبق ابدا بشكل حازم . ويؤكد بعض الخبراء الاقتصاديين بأن حوالي ٤٠ بالمئة من ضريبة الدخل تضيع على الخزينة كل عام بسبب سوء نظام الجباية . والملاحظ أن كبار الراسماليين والشركات والمؤسسات الاقتصادية تتهرب من تنفيذ هذا القانون باساليب ووسائل احتيالية كثيرة . فقد نص هذا القانون على استيفاء ضريبة الدخل وفقا للكشوف المحاسبية التي يقدمها المكلفون ، والتي لا تتضمن سوى جزء بسيط من الارباح الحقيقية التي يجنونها . وتلعب شركات المحاسبة — وهو الامر الذي يعرفه جيدا وزير المالية حيث كان يعمل في هذا الحقل — دورا اساسيا في اتاحة المجال امام كبار التجار والشركات لاخفاء ارباحهم الحقيقية وذلك عن طريق تنظيم كشوف صورية عن موازناتهم وارباحهم بالتواطؤ مع مراقبي ضريبة الدخل . ومن الامثلة الصارخة في هذا المجال ان حجم ضريبة الدخل على بنك انترا في العام السابق لاعلان افلاسه لم يزد على ٦٠ الف ليرة !.

وتتراوح معدلات ضريبة الدخل المعمول بها — نظريا — في لبنان ما بين ٧ بالمئة عن الدخل السنوي المتراوح ما بين ٥ و ١٥ الف ليرة ، و ٤٢ بالمئة عن الدخل الذي يزيد عن ٧٥٠ الف ليرة . وعلى الرغم من ضآلة نسب هذه المعدلات فانها لم تطبق بشكل صحيح وحازم مرة واحدة . والمعروف أن ضريبة الدخل التصاعدية تصل في فرنسا الى نسبة ٦٥ بالمئة وفي أميركا ٩٠ بالمئة وفي بريطانيا ٩٢ بالمئة . هذا ولا يزيد حجم ضريبة الدخل التي تستوفى حاليا عن الـ ٦٥ مليون ليرة . وفي تقدير الخبراء الاقتصاديين ان هذا الرقم يمكن رفعه الى اكثر من ٥٠٠ مليون ليرة اذا ما طبقت سياسة ضرائبية مدروسة بشكل حازم .

★★★

ان موازنة الدولة — اية دولة — هي مرآة توضح طبيعة النظام الذي تمثله وتظهر بشكل عام حقيقة اوضاع وظروف حياة الطبقات الاجتماعية المختلفة . وبامكان المراقب أن يحكم بشكل تقريبي لدى اطلاعه على بواب الموازنة فيما يتعلق بمصادر الواردات وطرق الانفاق على الخطوط العامة للاوضاع الاجتماعية السائدة.

وفي ضوء كل ما سبق من وقائع يمكن القول ان موازنات الدولة اللبنانية كانت ولا تزال في خدمة مصالح الطبقة الحاكمة واداة لتشديد استثمار وافقار الجماهير الشعبية.



قضية النفط

من معارك البلدان المتخلفة في وجه النهب الاستعماري لمواردها

ان المعركة التي تدور حاليا على صعيد عالمي بين الدول المصدره للنفط (١) والشركات الغربيه التي تقوم باستخراجه وتسويقه ،وعلى صعيد اضيق بين الجزائر وفرنسا ، تمثل في اتجاهها العام صراعا محتدما بين بلدان متخلفة خارجة حديثا من استعمار مباشر لها لم تحل بعد جميع ارتباطاتها به (ليبيا، الجزائر ..) أو بلدان متخلفة ذات علاقات تبعيه وطيدة بالدول الرأسمالية المسيطرة (فنزويلا ، ايران ، السعودية) تسعى الى الاستفادة من ثرواتها لتجاوز صعوبات مراحل التنمية التي تتعرض لها ولتحسين مستوى معيشة شعوبها ... من جهة ، وبين بلدان رأسمالية متطورة كانت الى الامس القريب تقوم بالنهب المباشر لثروات البلاد التي تستعمرها (فرنسا وبريطانيا) او بلدان رأسمالية تقوم بعملية النهب والاستغلال للعالم الثالث عن طريق العلاقات الاقتصادية التي تقيمها معه لتحصل على المواد الاولية التي يملكها والضرورية لانتاجها بأسعار بخسة جدا ولتغرق أسواقه ببضائعها المصنعة بأسعار فاحشة الارباح لصالحها (اميركا ، بريطانيا ..) من جهة اخرى .

واهمية معركة النفط الحالية بين هذه البلدان وتلك كونها تدور حول مادة اولية لا يبدو ان هناك ما يحول دون اعتبارها ستبقى المادة الرئيسية لمصادر الطاقة العالمية حتى سنة ٢٠٠٠ ، من هنا لا تقتصر اهميتها على الصعيد الاقتصادي والمالي فقط انما تتعداه الى المستوى السياسي والاستراتيجي. وتشير الاحصاءات الى ان بلدانا كبلدان السوق الاوروبية المشتركة ارتفعت وارداتها النفطية من مختلف انحاء العالم من ٢٨٠ مليون طن عام ١٩٦٧ الى ٣٦٠ مليون طن عام ١٩٦٩ . انطلاقا من هذه المعطيات يفهم التحرك الاقتصادي والسياسي النشيط للدول ذات العلاقة ، ويفهم ما يعنيه ليوهامون المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفرنسية حين يقول ان الهدف الذي ترمي اليه فرنسا من دعمها لمحادثات طهران هو « تجميد اكثر اسواق المواد الاولية اهمية بناء لاتفاق بين المنتجين والمستهلكين » .

وتكتمل الصورة حين يبدو النفط من المواد التي تتطلب استثمارات ضخمة ، ويتطلب مجهودات عملية ، بالاضافة الى انه يشكل في تطلبه لوسائل متنوعة في عملية الاستخراج والتحليل دافعا لصناعات متطورة .

لكن الجانب الاهم في الموضوع ان المعركة تدور حول مادة تشكل اكثر مواطن الاستغلال شدة واتساعا . فالبلدان المصدرة للنفط تنتج ما يعادل ٨٥ بالمئة من احتياجات العالم غير الشيوعي ، بالاضافة الى أن بعضها يملك احتياطات تكفي لاكثر من قرن . ومعظم هذه الثروات ان لم تكن كلها مستثمرة من قبل شركات اجنبية تحتكر لنفسها معظم المردودات الناتجة عن استهلاكها . ولاعطاء فكرة اولية عن مدى استغلال هذه الشركات ونسبة ارباحها الى تلك التي للدول المصدرة لنأخذ الجزائر مثلا يتردد في بلاد المغرب الاخرى وبلاد الشرق الاوسط . تحصل الجزائر على ٢٥ فرنكا فرنسيا مقابل استخراج كل طن واحد من أراضيها ، وتحصل الشركات الفرنسية المستثمرة على ٢٨ فرنكا بينما تحصل الدول الاوروبية مقابل كل طن يستعمل على ارضها على ضريبة جمركية يبلغ معدلها ٢٠٠ فرنك ! اي أن الضريبة الجمركية فقط تساوي ثمانية اضعاف المبلغ الذي يحق للجزائر أن تحصل عليه ! وواضح أن الضرائب المفروضة على النفط المستورد ما كانت لتصل الى هذا الحد لولا الاسعار البخسة التي تفرض على النفط الخام في البلدان المصدرة . هذا الاستغلال الرهيب في شدته واتساعه يدفع رجلا كشاه ايران الى ان يقول واضعا امكانية انشاء اتحاد كبير لشركات النفط تدعمه وترعاه الدول الصناعية : « ان ذلك سيكون ابشع انواع الاستعمار الاقتصادي والاستعمار الجديد » ، كان الوضع الحالي لا يكفي ليحوز هذه الصفة . على أن القضية اساسا ليست في وضوحها ، ولا في وصفها انما في طبيعة الحكم القائم في البلدان المصدرة ، في طبيعة الطبقة المسيطرة وحدود علاقاتها مع الشركات والدول المستغلة .

اوبيب وشركات النفط الغربية :

انشئت منظمة « اوبيب » في ايلول سنة ١٩٦٠ من فنزويلا وايران والعربية السعودية والكويت والعراق وانضم اليها تباعا قطر وليبيا واندونيسيا وابو ظبي والجزائر . وتعتبر الدول الاربع الاولى مع ليبيا من أولى الدول المنتجة للنفط ، بينما تحتل السعودية والكويت وايران المرتبة الاولى فيما يتعلق بالاحتياط النفطي . وهدف المنظمة دراسة ووضع نظام لتأمين استقرار اسعار النفط مع الاخذ بعين الاعتبار مصالح البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة (!) وبعد تزايد الطلب على النفط كنتيجة للدور الذي يلعبه اكثر فاكثر كمصدر للطاقة وتمتع النفط المحيط بالبحر الابيض المتوسط بوضع متميز بالنسبة لاوروبا بعد اغلاق قناة السويس وتوقف خط انابيب التابلاين ، اطلت بوادر اعادة النظر في اسعاره . فكان مؤتمر كاراكاس للاوبيب في ٥ كانون الاول ١٩٧٠ حيث اتخذت قرارات بالاجماع تشكل مواد المحادثات الحالية في طهران بين اوبيب وشركات النفط الغربية ، اهمها :

— رفع نسبة الضرائب على ارباح الشركات من ٥٠ بالمئة الى ٥٥ بالمئة كحد ادنى .

— ازالة التفاوت في اسعار النفط المعلنة في الدول الاعضاء على اساس اعلى سعر مطبق فيها مع مراعاة اختلاف الكثافة والموقع الجغرافي ...

— رفع عام وموحد في اسعار النفط المعلنة في الدول الاعضاء بحيث يتفق مع تحسن احوال السوق العالمية ......

اما الشركات الغربية التي دعيت للتفاوض معها بهذا الشأن فانها جميعا اميركية ما عدا اثنتين بريطانيتين ، وواحدة فرنسية هزيلة . واهم ما في موقفها هو التالي :

— اعادة النظر في الاسعار المعلنة على اساس ارتفاع الاسعار العالمية والتضخم المالي.

— ترفض الشركات مبدأ المدفوعات ذات المفعول الرجعي .

— ترفض الشركات اية زيادة لنسبة الضريبة خلال السنوات الخمس التي يسري فيها مفعول الاسعار الجديدة المتفق عليها .

— ترفض الالتزام باعادة توظيف اموالها وارباحها الناتجة عن استخراج البترول في الدول المنتجة له .

هكذا تحصل مواجهة بين دول تلمس الغبن الكبير الذي تتعرض له في تعاملها مع الشركات الغربية وبين هذه الشركات . فالدول المصدرة تعاني من صعوبات الانماء كما ذكرنا ، كما تعاني من ضروب المشاكل التي يفرضها الحكم القائم فيها من فقر وبطالة وغيرها .. وتضطر هذه الدول الى اللجوء للدول الغربية تستدين منها ما تسرقه هذه من ثرواتها . هكذا تقدم فرنسا الى الجزائر ديونا تبلغ حوالي ٦٠٠ مليون فرنك في السنة . في الحين الذي تحصل فيه فرنسا على أرباح تعادل ٨٧٥ مليون فرنك سنويا من النفط الجزائري الخام وحده . ان هذه الدول المصدرة للنفط والتي يهم الحكم في كل منها الا تتفاقم المشاكل الاجتماعية في بلده يجد في تزايد الطلب على النفط واغلاق القناة فرصة انتزاع بعض ما تنهبه الدول الراسمالية وشركاتها دون أن يستطيع الانتقال الى مرحلة السيطرة المباشرة والحرة على موارد البلاد والحفاظ على ثرواتها بتأميم الشركات المستثمرة . اما الشركات والدول الراسمالية فتحاول الحصول على النفط بادنى الاسعار الممكنة ، وتكريس ذلك رغبة منها في توفير الحد الادنى لكلفة الانتاج التي يشكل النفط عنصرا اساسيا فيها، وبالتالي توفير الحد الاقصى الممكن من الارباح. ويهم هذه الشركات والدول أن تبقى البلدان المصدرة في التخلف لان ذلك يعني بالضرورة تبعية هذه البلدان لها ويحول دون سيطرة هذه البلدان على ثرواتها ومواردها . لذا ترفض الشركات ذلك الطلب الخجول لبعض البلدان بتوظيف قسم من ارباحها فيها . ذلك ان الاستثمارات لا تتم الا في المجالات التي تدر ارباحا . ولو ان هذه متوفرة لما كانت هناك حاجة للدعوة الى الاستثمار . لذا تفضل الشركات ان توظف اموالها في بلادها الاصلية أو غيرها حيث تتمكن من التوسع والسيطرة . وتسعى الشركات الى ايجاد وضع مستقر للاسعار ، كما يمكن الاتفاق عليها على مدى عدة سنوات ، محاولة تطويق اي تحرك ممكن قريب ، كما تسعى الى حرمان بعض الدول من الاستفادة من رفع الاجور بتحصيل ما ينتج عن ذلك ابتداء من تاريخ انتهاء الاتفاق القديم (الجزائر) برفض المفعول الرجعي .

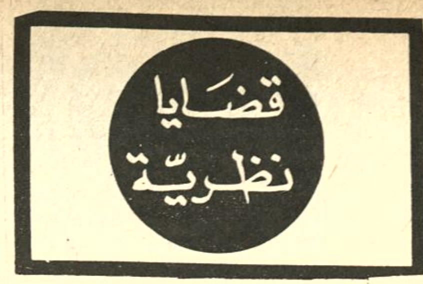
في هذه المواجهة التي يصفها البلاغ الليبي — الجزائري المشترك بأنها « مرحلة تاريخية » تعيشها الدول المنتجة للنفط « كي تؤكد على مصالحها وتفرض التغييرات الملائمة لنظام سحب مواردها الحيوية لحساب المصالح الاجنبية وحدها » ، محددا بذلك الاتجاه « الاشتراكي » لهذين البلدين اللذين يسعيان لملاءمة مصالح بلديهما مع المصالح الاجنبية (!) وكأن هذه المصالح ليست متناقضة ، وكأن ارباح المصالح الاجنبية لا تقوم على نهب المصالح الوطنية ، في هذه المواجهة يسعى كل طرف الى الوسائل التي يملكها لفرض الحل لصالحه . وبما أن المشكلة بالنسبة للدول المصدرة هي الحصول على حصة اكبر مما تعطى لها حاليا ، فان الدعوة الى رفع الاسعار ارفقت بتهديد اعلنه شاه ايران في مؤتمر صحافي بزيادة الضرائب على دخل الشركات . ويبدو هذا الاجراء هو الوحيد الذي يمكن للدول المصدرة ان تلجأ اليه في حدود علاقاتها ومواقفها ، مع استبعاد تطبيقه نظرا لامكانيات الاتفاق الواسعة . فالشركات لم ترفض اعادة النظر بالاسعار ، انما ستسعى قدر الامكان الى الحد من الزيادة ، وذلك تمثيلا لمصالحها المتفقة ومصالح الدول الصناعية . والمسألة هنا شديدة الحساسية بالنسبة لاميركا خاصة ، ذلك لعلاقتها القريبة بالوضع في الشرق الاوسط ، اذ ان ازدياد الدخل العربي من النفط يتحول الى مشكلة توازن القوى ويفرض ردا اميركيا مقابلا . كما ان مطالب الدول المنتجة للنفط تتعارض ومصالح الشركات الاميركية المسيطرة. لذا كان التحرك الاميركي سريعا ومهما . فاذا بمبعوث نيكسون الخاص ووكيل وزارة الخارجية الاميركية جون ايروين يقوم بجولة على بعض الدول ذات العلاقة يبدو الغرض واضحا منها ، ذلك ان اميركا تسعى الى شق صفوف اوبيب اعتمادا على الدول المرتبطة بالولايات المتحدة ، كايران والعربية السعودية .. غير ان هاتين الدولتين تحتويان على أضخم احتياط بين الدول المصدرة ، ولذا تهتمان بزيادة الاستخراج اكثر مما تهتمان بزيادة الاسعار ... عكس الجزائر . مع ذلك فسرعان ما اعطت جولة ايروين نتائجها ، فالشاه يعلن في مؤتمره الصحفي : « نحن مستعدون للتفاوض على سعر عادل ومناسب كما اننا مستعدون لعقد اتفاق لمدة خمس سنوات » اما وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني فيقبل « مبدئيا » عروض شركات النفط العالمية الكبرى . هكذا تضعف « الوحدة » التي خرجت اوبيب بها على الشركات ، هذه الوحدة التي فرضها موقف الشركات والدول الراسمالية المستغلة ، عن طريق مداخلات هذه الشركات والدول نفسها وتأثيراتها .

الجزائر وفرنسا :

يخضع الوضع المتأزم الحالي بين فرنسا والجزائر لجملة من العلاقات على مستويات عدة لا تقتصر على النفط فقط وان كانت مسألة النفط هي المطروحة وهي الاهم . فالجزائر تشكل سوقا مهما للبضائع الفرنسية يستهلك حوالي ٣ مليارات فرنك فرنسي خاصة أن الجزائر تعتمد على المصانع الفرنسية لتوفير مستلزمات خطة التصنيع فيها . وفي الجزائر عدد كبير جدا من الخبراء والفنيين واصحاب

— البقية على الصفحة ١٥ —

١ — يختصر اسم هذه الدول بأربعة احرف انكليزية « او. ب. اي. ك. » (اوبيك) أو اربعة احرف فرنسية « او. ب. اي. ب. » (اوبيب) .



دراسة حول الفئات الوسطى في المدن ٤

المأزق التاريخي للبورجوازية الصغيرة في العراق

■ الازمة الذاتية والازمة العامة ■

هذه هي الحلقة الرابعة والاخيرة من دراسة حول الفئات الوسطى في المدن (البورجوازية الصغيرة)وتتحدث هذه الحلقة عن المأزق التاريخي الذي تعانيه البورجوازية الصغيرة العراقيه والازمة الذاتية والعامة التي تمر بها.

■ في جميع الحالات التي تأتي فيها البرجوازيه الصغيرة (أي كتلة منها) للحكم ، سواء كقوة تقدمية أم كقوة تنفذ مشاريع الامبريالية ، كما في العراق وأندونيسيا ، فأن حكمها يدخل عاجلا أم آجلا في أزمة عميقة . ولهذه الازمة جانبها الذاتي ، المتعلق بتركيب هذه الفئة الحاكمة نفسها ، والموضوعي المتعلق بالوضع الاجتماعي الاقتصادي العام في البلد ، وهو الذي سيحسم في النهاية مصير تلك الاحكام طبعا .

ان الجانب السياسي الذاتي للازمة تتمثل في ١ ــ الصراعات العنيفة داخل الكتلة الحاكمة ، ٢ ــ فرض نظام دكتاتوري عنيف ٣ ــ المأزق الدعائي والايديولوجي للنظام .

تتألف الكتلة الحاكمة من قوى مختلفة من البرجوازية الصغيرة ، تآلفت سياسيا لمرحلة ما للاستيلاء على الحكم ، لكن انجاز هذه المهمة قد آذن بانتهاء تلك الوحدة والتآلف السياسي غير المبني على اي اساس اخر .

وفي داخل الحكم الجديد تبدأ المحاور بالتشكل في الصراع حول السلطة ، ولكسب القواعد هنا وهناك . وبما ان التركيبات الاجتماعية القديمة ، العائلية والعشائرية هي وحدها التي تطفى بعد انهيار الوحدة الفكرية الواهية لهذه الكتل ، فهذه التركيبات تصبح أسس المحاور الجديدة .

ان صراع هذه الكتل الداخلي يعرقل نشوء البرجوازية الجديدة ، ويفتت قوى النظام ككل، ويمكن أن يكون عاملا مساعدا لتقوية الحركات الجماهيرية الموجهة ضد النظام ككل . ولكن من الواضح ان ((صعود ونزول)) هذه الكتل في سلم الحكم لا يغير شيئا في طبيعة الحكم الاساسية .

ان القسوة والدموية التي تحل بها الصراعات الداخلية بشكل عام ، تنجم من الخطر الشديد الذي تشكله اية قوة على الاخريات داخل النظام . ان نظام كتلة البرجوازية الصغيرة نظام قلق ومتارجح جدا والارهاب والعنف تجاه المعارضة الداخلية دليل على الخوف من انفجاره الداخلي ، وهو ايضا سبب الارهاب العنيف تجاه المعارضة الجماهيرية . ان الدكتاتورية والارهاب الشديدين تعبير عن ضعف النظام ككل وعن الشعور الحاد بعدم الاستقرار والحياة من شهر لشهر ومن يوم ليوم .

ويتلخص المازق الدعائي لنظام كتلة البرجوازية الصغيرة في انها اذ تاتي عموما تحت شعارات ثورية ، بل وحتى ماركسية واشتراكية ، تلعب دورا دعائيا لهذه الافكار ــ مع كل التحريفات والمهزليات . انها تتكلم عن العمال والفلاحين ، والطبقات والصراع الطبقي ، والثورة والعنف الثوري وحروب التحرير الشعبية ، وتؤيد الثورات العالمية وتتكلم عن الاشتراكية وتمدح ماركس ولينين، وتقف دعائيا ضد الاستعمار والمرجعية وتسمح للنشريات الماركسية احيانا .. الخ اي انها تجعل من الاسماء والشعارات الثورية جزءا من البناء الفوقي في البلد بشكل شرعي ، ان لهذا ((البناء الفوقي)) تأثير معكوس عليها ، عندما تبدو جميع اعمال هذه السلطة في تناقض تام مع هذه الدعاية . ان هذا الواقع اللفظي الثوري يعمل ضد سلطة كتل البرجوازية الصغيرة ماديا وعمليا .

لكن الازمة العامة الموضوعية للنظام هي التي ستحدد مصيره والتطور المقبل في البلد . انها بالاساس تكمن في عدم قدرة النظام على ايجاد حل حقيقي للمشكلات الرئيسية للبلد: للقضية الوطنية والقومية ، للقضية الزراعية، للازمة الاقتصادية . ان الاصلاحات التي يستطيع النظام احداثها سرعان ما تتباطأ ، وتستنفد ، ويسبب تركيز الثروة في يد النخبة البرجوازية الجديدة وحرمان العدد المتزايد من الكادحين منها توترا اجتماعيا حادا ينعكس لا محالة في حركات سياسية ثورية ، يساعد عليها ارتفاع الوعي السياسي والتنظيمي في هذه الفترة ودخول ملايين غفيرة من السكان حلبة العمل السياسي .

ان مركز النشاط السياسي الثوري يبدأ بالانتقال تدريجيا من جو الطبقات الوسطى الى الطبقات الكادحة ، في الريف والمدينة . ان الكادحين في فترة الاصلاحات البرجوازية قد ارتفع مستواهم التكنيكي والسياسي والثقافي العام ، ولم يعودوا تلك ((المخلوقات البائسة والجاهلة)) التي يستطيع البرجوازيون فرض وصايتهم عليها ، والتي تركض وراء الافندية الصغار المتحذلقين والمتحصنين في المدن . ان هذه العملية ــ اي انتقال مركز ثقل الحركة السياسية الجماهيرية الى الكادحين ــ نشهدها اليوم في العراق بوضوح .

ان التجنيد الاجباري في العراق مثلا قد منح مئات الوف من الشباب الكادح، وخصوصا الفلاحين الفرصة لرؤية مناطق أخرى من وطنه ، وأخرجه نوعا ما من زوايا التخلف والانغلاق العشائري ، وعلمه التنظيم والالتزام (رغم الاساليب المهينة التي تستعمل في الجيش العراقي) وأحيانا على القراءة والكتابة وأطلعه على الحياة السياسية . (يقدر الذين ينهون الخدمة العسكرية سنويا في العراق بـ ٣٠ الفا ، منهم حوالي ٢٠ الف من الفلاحين وبهذا يكون أكثر من ربع مليون من الشباب الريفي قد انهى الخدمة منذ ثورة تموز ٥٨) .

ان التجربة السياسية الضخمة التي خاضها اكثر من ٤٠٠ الف فلاح في الجمعيات الفلاحية عام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، وربع مليون نقابي في المدن ، وابناءهم الذين تلقوا التعليم على يد معلمين شباب هم في وضع الكادحين المتنورين سياسيا ، قد خلقت كلها جيلا كاملا مشحونا بالطاقات الثورية وقابليات التنظيم والعمل تسري في دمائهم روح الثورة وتخفق في أذهانهم راية الثورة الحمراء . وبالاضافة للكادحين فان القطاعات التي بقيت خارج الحكم من البرجوازية الصغيرة ، والتي سرعان ما يتوقف توسعها وتغلق في وجهها أبواب الصعود الطبقي ، تبقى محافظة على صفاتها التقدمية ، بل تعمق هذه الصفات بانحدار اقسام منها الى مرتبة الكادحين باستمرار .

ب ــ تقديرات عن سكان المدن ونسبة قوة العمل في العراق

ان ضخامة المشاكل الاجتماعية في العراق يمكن تصويرها بشكل مبسط بطرح الارقام الرسمية عن السكان وزيادتهم في المدينة والريف وعن التعليم .

● زيادة السكان :

ارتفع سكان العراق في ثمانية سنوات ٥٧ــ٦٥ من ٦،٣ مليون الى ٨،٣ مليون نسمة بزيادة مليونين (١) بنسبة زيادة مئوية تبلغ ٣،٥٪ وهي أعلى من النسبة في الهند ومصر والبرازيل قليلا ، وتعكس الموقف الاجتماعي المفضل للعائلة الكبيرة. وتعني هذه النسبة زيادة ربع مليون نسمة سنويا ، ولا شك ان هذا الرقم سيهز الحكام لو فكروا فيه مليا كما هز رقم مليون مصري زيادة سنوية قادة مصر قبل أعوام . ولتقريب الارقام الى الاذهان نذكر أن نفوس العراق ستتجاوز عشرة ملايين عام ١٩٧٢ وهو اليوم ٩،٥ مليون. ان توفير الطعام والعمل والخدمات الاجتماعية لهؤلاء القادمين الجدد وتحسينها لمجموع الشعب مهمة ليست في طاقة نظام جاء ضمانا لمصلحة كتلة ضيقة من السكان .

● سكان المدن :

بلغ سكان المدن عام ١٩٦٥ ٣،٥ مليون نسمة موزعين على مراكز ١٤ لواء و ٧٦ قضاء و ١٨١ ناحية ، وهم يشكلون ٤٤ ٪ من السكان (مقارنة بـ ٣٩٪ عام ١٩٥٧) . وتشكل نفوس الارياف ٤،٦أي حوالي٥٦٪ من السكان . يتركز ٢،٥ مليون نسمة في اربع مدن ــ بغداد والبصرة والموصل وكركوك ، ويتزايد هذا التركيز بالنسبة لبغداد والبصرة خصوصا .

● سكان بغداد :

بلغ عام ١٩٦٥ حوالي ١،٧٥ مليون (الرصافة والكرخ والكرادة والمامون والمنصور والاعظمية والكاظمية) . يعيش فيما يسمى بالضواحي منها (أي الصرائف ومدينتي الثورة والشعلة) حوالي ثلاث ارباع المليون . ان اي

١ ــ الارقام الرسمية هي ٦،٣٣٩،٩٦٠ عام ٥٧ ، و ٨،٢٦١،٥٢٦ عام ٦٥ بزيادة ١،٩٢١،٥٦٦ .

تقدير واقعي يضع نفوس الطبقات الكادحة والبرجوازية الصغيرة بأكثر من ٨٥٠ الف لكل منها ، وما يتبقى لمراتب البرجوازية المتوسطة والكبيرة .

● العاملون والقادرون على العمل:

لو أخذنا نسبة القادرين على العمل التي اقترحها الدكتور محمد سلمان حسن (وهي حوالي ٢٣٪ من مجموع السكان ، ويستثنى منها العسكريون والتلاميذ وأربعة أخماس النساء) فهم يبلغون في المدن وحدها عام ١٩٦٥ حوالي ٨٥٠ الفا ، بزيادة سنوية حوالي ٢٥ الفا . ويطرح عدد أفراد البرجوازية الصغيرة العاملين عدا العسكريين (الفصل الثاني) نجد حوالي (٤٥٠ الفا ــ نصف المليون) من العمال والعاطلين .. الخ في المدن . وبين هؤلاء :

ــ حوالي ١٠٠ الف في المؤسسات الصناعية الكبيرة

ــ حوالي ٥٠ الف في القطاع الانشائي

ــ حوالي ٥٠ الف في الدولة (عدا المؤسسات الصناعية والانشائية منها)

ــ حوالي ٥٠ الف في المشاريع الصناعية الصغيرة وما شابه .

ــ ويتبقى ربع مليون من العاطلين والعمال الوقتيين والمتجولين وغيرهم .. الخ .

ونلاحظ هنا أن سنة ١٩٦٥ لم تكن سنة سيئة من ناحية البطالة ، حيث تفاقمت هذه المشكلة مع الزمن حتى وصلت في السنتين الاخيرتين مرحلة امتدت فيها الى أصحاب الشهادات العليا وجميع خريجي المدارس .

ان من المستحيل على أي نظام برجوازي استهلاكي معالجة هذه المشكلة والابقاء حتى على نسبة البطالة نفسها ، بتهيأة جديدة لـ ٣٠ الف شخص سنويا في المدن وحدها ، والخدمات لاربعة اضعاف هذا العدد ، هذا على افتراض استمرار بقاء النساء في البيوت ، وامكانية كل من يعمل اعاشة نفسه وأربعة اشخاص اخرين ؟؟

جـ ــ زحف الاجيال الجديدة ــ احصائيات عن التعليم

التعليم العالي :

بلغ عدد الخريجين الجامعيين عام ١٩٦٥ حوالي ٢٨٠٠ ، وبلغ عدد الطلبة الجامعيين ٢٩١٦٠ مشيرا الى تضخم القبول في الفترة السابقة . وهناك حوالي ٧٠٠٠ طالب في كل صف دراسي (أو سنة دراسية) . ومنذ ذلك الوقت توسع التعليم العالي بفتح جامعات البصرة والموصل والسليمانية والمستنصرية ومعاهد أخرى . اننا نقترب من تخريج ٨ــ١٠ الاف طالب جامعي سنويا ، معظمهم طبعا الى العطالة .

التعليم الثانوي :

عام ١٩٦٥ تخرج من الثانوية ٩٦٠٠ منهم في بغداد ٤٣٠٠

ومن المتوسطة ١٩٠٠٠ منهم ببغداد ٧٠٠٠

بلغ عدد الطلاب في دور المعلمين ٦٨٠٠

وبلغ عدد الطلاب في المدارس المهنية ٨٠٠٠

كانت تلك السنة ((سنة رسوب)) وقد تزايد القبول في الدراسة المتوسطة والفنية وتناقص في دور المعلمين بلغ مجموع عدد الطلاب في هذه المرحلة الدراسية حوالي ٢٣٠،٠٠٠ طالبا وطالبة .

التعليم الابتدائي :

بلغعدد التلاميذ فيها ٩٥٠،٠٠٠ (٩٤٦،٦٤٦)

وعدد الداخلين جديدا ١٨٠،٠٠٠

وعدد المتخرجين ٤٨،٠٠٠

وهكذا ففي عام ١٩٦٥ تجاوز عدد الطلبة في جميع مراحل الدراسة مليونا وربع المليون نسمة ؟.

د ــ ملاحظات عن الارقام :

تشير الارقام المذكورة الى ضخامة الزيادات السنوية في كل من طبقتي العمال والبرجوازية الصغيرة في المدن ، والتي يبدو النظام عاجزا أكثر فأكثر عن معالجتها او ابقاء المستوى المعاشي ونسبة البطالة على حالها على الاقل . واذا كان هذا الواقع واضحا بالنسبة للعمال منذ عدة سنوات فانه يتضح اليوم أكثر بالنسبة للبرجوازية الصغيرة . ان تكاليف المعيشة (أسعار المواد الغذائية اليومية والايجارات والمواصلات والوقود) قد استمرت بالصعود منذ ١٩٦٠ ، في حين بقيت الرواتب ، خصوصا رواتب الدولة الدنيا على مستواها تقريبا . لناخذ معلم الابتدائية مثلا (كان عددهم عام ١٩٦٥ ٣٩،٣٣٧ معلما) الذي يستلم حوالي ٣٠ دينارا في بدء عمله ، وبعد خمس او ست سنوات عندما يكون معه زوجة وطفلين يصل راتبه حوالي الاربعين دينارا ، بزيادة حوالي عشرة دنانير لثلاثة اعضاء جدد في العائلة ، وفي وضع ارتفاع مستمر في الاسعار .

ان انخفاض مستوى المعيشة للطبقات الوسطى في العراق ظاهرة جديدة تماما في العراق، بدأت تتضح منذ أواسط الستينات . ان زحف الاجيال الجديدة في المدن يجعل من هذه الحالة امرا مزمنا ويعمقها يوما بعد يوم . فهذه الاجيال تتمتع بمعظمها بالتعليم الثانوي والمتوسط ، وقسم منها بالتعليم الجامعي (ان الطموح للتعليم امر ظاهر لجميع طبقات الشعب وقد أصبح متوفرا لسكان المدن خصوصا بشكل واسع بعد ثورة تموز ١٩٥٨) وهذه الاجيال المتعلمة تحمل معها طموحها المشروع نحو الحياة الكريمة والمثمرة ، والى المستوى المعاشي المستقر ، وهو ما يعجز النظام عن تحقيق اولياته .

ونظام كتلة البرجوازية الصغيرة ، المرتبطة عاجلا ام آجلا بالاستعمار الجديد يطمح ويأمل امتصاص القطاعات المتعلمة في داخل جهاز الدولة وتجميدها هناك . غير ان ضخامة عدد المتعلمين والخريجين وضحالة الاسس الاقتصادية والمالية التي يقوم عليها النظام تجعل من هذا الحلم سرابا بعيدا .

ان شركات النفط التي اوقفت الواردات النفطية في عهد قاسم عند حدود الـ ٩٥ مليون دينار ، قد رفعتها بعد مجيء البعث في ١٩٦٣ بنسبة ١٥ــ٣٠٪ سنويا ، حتى بلغت عام ١٩٧٠ حوالي ٢٠٤ مليون دينار . ولكن حتى هذه الزيادات ، والضرائب غير المباشرة والمباشرة المتضخمة لا تمكن الدولة من استيعاب الاعداد الضخمة من الشباب في الوظائف . والسبب في ذلك هو ضخامة الزيادة السنوية لرواتب الموظفين حاليا وزيادة رواتب التقاعد ، وأخيرا وقبل كل شيء تزايد الصرف على الجيش وأجهزة الامن القديمة والمستحدثة . فمعدل الزيادة السنوية لرواتب الموظفين تبلغ حوالي ٧٪ وتتركز في الموظفين الكبار ، بينما تتزايد رواتب التقاعد بنسبة حوالي الخمس سنويا (بلغ عدد المتقاعدين عام ١٩٦٥ ٥٠،٣٧٩ شخصا ومجموع رواتبهم حوالي عشرة ملايين دينار في السنة) . ويفرض الجيش باستمرار زيادات في الرواتب والمخصصات ، وتضطر كل الكتل الحاكمة للانصياع لهذه المطالب ، بل أن معظم هذه الكتل يقودها العسكريون مباشرة .

ان الحقائق المذكورة تبين ان ما تبقى من الزيادة السنوية في ايرادات الدولة يبقى ضئيلا ومحدودا جدا ، وهو ما يدفع الحكم لاقفال باب التوظيفات او التوظيف المحدود احيانا اخرى .. ان الكتلة الحاكمة تستطيع استيعاب مؤيديها واعوانها فقط ، اي قاعدتها الاجتماعية ، وهم لا يشكلون الا نسبة ضئيلة من العدد المطروح في سوق العمل من أفراد البرجوازية الصغيرة .

هـ ــ العلاج البرجوازي الصغير:

ما هي سياسة النظام تجاه هذه المشكلة ، وكيف يعمل لتصريف الفائض المتزايد من القوة العاملة ، وخصوصا من ابناء البرجوازية الصغيرة ذاتها ، محيط النظام وقاعدته الاجتماعية المفترضة ؟؟ ان اجراءات الحكم تتسم كلها بطابع الوقتية والتاجيل . انها انعكاس لواقع حياة الحكم الرجراجة من شهر لشهر ويوم ليوم في صراع يومي مع المشاكل التي تواجهه .

لقد طرح بعد عام ١٩٦٣ مباشرة أمر تقليص التعليم خصوصا في الجامعة ، وظهرت مقالات اقطاب التربية الرجعيين تتحدث عن ((النوعية والكمية)) في التعليم تماما كما يتحدث اقطاب حزب المحافظين في بريطانيا. وقد جرى فعلا تقليص التعليم والقبول في الجامعة وعرقلة مشروع جامعة المستنصرية لفترة ما وبدأ تقليص القبول في دور المعلمين وكلية التربية والطب . غير أن ضغط الطبقات الوسطى وتبدلات الكتل الحاكمة قد أدى لانهيار هذه المشاريع . ان أي كتلة حاكمة جديدة مضطرة لتوسيع التعليم مجددا لكسب قاعدة اجتماعية ما لنفسها . وقد اتخذت في بعض السنوات سياسة الترسيب المتعمد ، وبلغت نسبة النجاح في احدى السنين ١٥٪ فقط في المتوسطات والثانويات ، ولا شك ان هذه السياسة ستعود للظهور فيما بعد . وكان فتح الصف السادس الثانوي مؤخرا عملية تأجيل لتخرج حوالي ٢٠ــ٣٠ الف طالب ثانوي سنة واحدة ، ولكن .. ماذا بعدها ؟؟

ان جميع السياسات التي تعتمد على عرقلة التعليم تعارض بشدة من قبل قاعدة الحكم داخل البرجوازية الصغيرة الذين يطالبون لابنائهم فرصة أطيب للارتفاع الطبقي . ان تقليص التعليم يمكن أن يأتي فيما بعد باثراء الطبقة الجديدة وامكانها ارسال اولادها لمدارس اهلية او اجنبية ، وآنذاك فقد تنجح في تقليص التعليم الحكومي .

وقد طرحت ((الخدمة العسكرية)) مرارا كاسلوب لحل المشكلة ولكسر الروح المعنوية والكرامة الشخصية للشباب العراقي. لكن هذا السلاح ذو حدين اذ يفهم الحكم خطر وجود عشرات الالوف من الشباب المتعلم في الجيش كجنود أو ضباط احتياط .. الخ . ان الحلول المطروحة اليوم تشابه ما قامت به مصر والهند ودول متخلفة اخرى : فتح المجال للهجرة ، والاستخدام الحكومي باجور ضئيلة ، او الاستخدام المؤقت ، وهو احتمال قوي في أوقات الازمات . فبالنسبة للهجرة فقد فتحت السلطة ابوابه بعد ١٩٦٤ لكن ذلك لم يحل الا جزءا واحدا صغيرا من المشكلة ، فأصحاب الشهادات وحدهم يستطيعون الهجرة بينما يستنكف معظم الشباب الهجرة من أجل عمل يدوي في الغربة ، يضاف الى ذلك أن أبواب العمل في الخارج والمنطقة العربية خصوصا قد ضاقت بشكل كبير عما مضى ، كما اثبت العراقيون في الخارج للحكومات المتوالية انهم مصدر ازعاج سياسي دائم .

ان الاستخدام الواسع باجور مخفضة في الدولة هو احد الحلول المطروحة أمام النظام . لكن هذه السياسة تخلق اعدادا ضخمة من الشباب الشاعرين باستمرار بالغبن لوجود موظفين في درجات اعلى بمستوى تعليم ومهارة أوطأ . ومع ذلك فهذه السياسة هي أكثر السياسات عملية للنظام اذ ان استخدام ١٠ الاف شخص سنويا براتب ١٥ــ٢٠ دينار شهريا لا يكلف الدولة اكثر من مليوني دينار فقط . ان هذه السياسة وكذلك خطة الاستخدام المؤقت الواسع (كما في سنوات بعد الحرب في امريكا وأوروبا مثلا) سيكون السلاح الرئيسي التي تضرب به السلطة امكانية انفجار تساهم به فئات البرجوازية الصغيرة السفلى . انها بتقديم بضعة الاف من الاعمال باجور يومية (بدون ضمانات) تنعش في قلوب عشرات الالوف من البرجوازيين الصغار الامل بالنجاة وتبعد خطر الانفجار في المدينة فترة اخرى من الزمن . غير أن هذا الحل الوقتي لن يؤدي لتغيير الصورة جذريا فتراكم عدد العاطلين يجري بسرعة فائقة لغياب التنمية الذاتية .

ان أهم استنتاج يمكن أن يستلخص من هذه الملاحظات عن الوضع في المدن هو أن فئات أوسع فأوسع من البرجوازية الصغيرة ستطرح نفسها للعمل اليومي كعمال . ان هذا الاتجاه قد اصبح أمرا ثابتا في العراق اليوم . وتوسع الطبقة العاملة العراقية بانحدار البرجوازية الصغيرة اليها ، وليس فقط من الفلاحين المهاجرين ظاهرة جديدة ملازمة لظاهرة انخفاض مستوى المعيشة للفئات الوسطى ، وتشكل في ظروف العراق عاملا مساعدا للثورة الشعبية القادمة .

ان سوق العمل سيتوسع تدريجيا بمدى توسع الطبقة البرجوازية الجديدة ، لكن هذا التوسع بطيء جدا لعدم اطمئنان البرجوازية واتجاهها للاستثمارات الصغيرة والمؤتمتة ، اي التي تستخدم عددا قليلا من العمال . ان بطء توسع التشغيل يعني عدم امكانية النظام استيعاب البرجوازية الصغيرة المنحدرة حتى بشكل عمال مما يؤدي الى ابقائهم في وضع البطالة .

ان التاثير النفسي والاجتماعي للبطالة اكثر عمقا من تاثيرها المعاشي والاقتصادي المباشر . وهذا امر اكثر وضوحا في العراق حيث العلاقات العائلية القوية لا زالت تسمح بضمان حياة الافراد اليومية رغم عطالتهم . ان هذا التاثير النفسي معقد ولا يمكن اعتباره ثوريا بشكل اعتباطي ، ولكنه يحمل حتما شحنات متفجرة يزيدها التوتر السياسي والوعي خطرا على النظام بأجمعه.

البرجوازية الصغيرة خارج الحكم كجزء من الجبهة الثورية تحت قيادة ماركسية لينينية

ان الظروف التي تبقي اغلبية ابناء البرجوازية خارج نظام الحكم (البرجوازي الصغير ؟) في نفس الوضع الذي كانت فيه تحت الانظمة السابقة ، بل تفاقم وضعها المعاشي سوءا نتيجة الاستقطاب السياسي وظهور الطبقة البرجوازية الجديدة .. ان هذه الظروف تبقي هذه الفئات في صفوف الثورة الاجتماعية المقبلة في العراق والتي تفرض الظروف كونها ثورة اشتراكية بقيادة طليعة الطبقة العاملة .

للناقش بايجاز المجالات السياسية التي يمكن أن تشارك فيها البرجوازية الصغيرة التقدمية في العراق اليوم :

١ ــ الحركة البرجوازية الصغيرة .

٢ ــ الخط الاصلاحي (الاشتراكية الديمقراطية هو تيار برجوازي صغير)

٣ ــ الحركة القومية الكردية

٤ ــ الحزب الثوري .

ان التيارات البرجوازية الصغيرة الوطنية في العراق تتمثل في الجناح اليساري من البعث ، وحركة القوميين العرب بأجنحتها وقد تظهر اجنحة اخرى هنا وهناك كافرازات منها ، وهي بمعظمها قوى صغيرة ،يمكن أن تساهم اكثر في تفتيت النظام من بناء أو تقديم خطط ثورية ، ذلك أن افكار البرجوازية الصغيرة قد افلست في العراق ، ولم تنجح في غرس اية جذور عميقة ، لذا فان جماهير من البرجوازية الصغيرة يمكن أن تسند هذا التيار أو ذاك ، بروح انتهازية انتشرت في العراق مؤخرا لمجرد ظهور حظ له بالنجاح . ان انتصار اية حركة برجوازية صغيرة في العراق (طبعا عن طريق الانقلاب العسكري) لن يؤدي لاكثر من اعادة الاسطوانة من جديد: ضرب الفئات البرجوازية القديمة واعتلاء فئات جديدة ، التفاضي ثم التعاون مع الاستعمار الجديد وضرب الحركة الثورية . غير أن الفترة الاولى من هذا الوضع الجديد يمكن أن يكون عاملا مساعدا للحركة الثورية من حالة القلق والفوضى التي تسود النظام . (ان بامكان الجميع تصور الامكانيات التي يوفرها وضع كوضع انهيار البعثفي تشرين ١٩٦٣ في حالة وجود حركة ثورية منظمة ومستعدة).

ويكتسب الخط الاصلاحي في بعض الظروف، خصوصا ظروف الانتكاسات اهمية كبرى ، ويتمتع بالتاييد الانتهازي من العناصر التي تتظلل بظل التحريفية العالمية التي قوت نفوذها في أنظمة البرجوازية الصغيرة ، وهذا هو القاعدة الاجتماعية الواهية للخط الاصلاحي .ومن جهةاخرى فان هناك اتجاهات اصلاحية بين صفوف المثقفين يجب عدم اغفالها ، وهي اتجاهات ذات جذور عراقية صرفة طبقيا وتاريخيا .

ان الثورة التحررية القومية في كردستان العراق والظروف المتشابكة هناك قد جعل الحركة القومية الكردية محل التقاء عديد من التيارات السياسية تحت لواء واحد وان معظم

ــ البقية على الصفحة ١٥ ــ

ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي ٢

البدايات الصعبة

جبهة تحرير ظفار (٩ يونيو ١٩٦٥)

جبهة تحرير ظفار :

ان تاريخ الفترة الاولى من الثوره في ظفار هو تاريخ تكوين جبهه تحرير ظفار وقيادتها للكفاح المسلح خلال ثلاث سنوات ثم تحولها السريع ، الذي تكرس رسميا في ايلول ١٩٦٨ ، الى الجبهه الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل .

في عام ١٩٦٢ انشقت مجموعة من الفرع الظفاري لحركة القوميين العرب في الخليج ، وأسست الجمعية الخيرية الظفارية التي عملت ، بحجة بناء المساجد ومساعدة الفقراء، على جمع المال واجراء الاتصالات السياسية وضم الاعضاء من اجل تنظيم معارضة مسلحة ضد حكم ال بو سعيد (١) . وكان قادة الجمعية يطمحون لتحرير منطقتهم من حكم ال بو سعيد والانكليز واقامة « حكم وطني » فيها ، لـذا فبالقدر الذي كانوا ينادون فيه بشعار من نوع « ظفار للظفاريين » ، يمكن اعتبارهم انعزاليين او حتى انفصاليين . وهذا ما يفسر اصلا انشقاقهم عن الحركة ، ممثلة التيار القومي العربي الوحدوي ، المعارلة على أساس وحدة النضال في عمان والخليج . وكانت الجمعية على صلة وثيقة بكل من الجمهورية العربية المتحدة وبحركة الامام غالب بن علي التي كانت قد عادت لممارسة بعض العمليات الفدائية ضد قوات السلطنة والانكليز في منطقة الجبل الاخضر .

ولكن رغم التعارض الواضح في وجهات النظر ، ما لبث فرع حركة القوميين العرب والجمعية الخيرية الظفارية ان اندمجا وانضمت اليهما منظمة الجنود الظفاريين ، وهي مجموعة من الخلايا السرية العاملة في جيوش السلطنة والسعودية وامارات الخليج. وهكذا تاسست في نهاية عام ١٩٦٤ جبهة تحرير ظفار ، وعلى راسها لجنة خماسية مشتركة مسؤولة عن التهيئة للكفاح المسلح . ويبدو ان وراء اقبال فرع الحركة على الاندماج سببان رئيسيان . الاول ذو طبيعة استراتيجية. فقد كانت الحركة تريد من وراء مساهمتها في الكفاح المسلح بظفار اقامة جسر بين الكفاح المسلح في جنوب اليمن (الذي اندلع في جبال ردفان بقيادة فرع الحركة هناك — الجبهة القومية — في ١٤ اكتوبر ١٩٦٣) وبين منطقة عمان والخليج . اما السبب الثاني ، فهو الضغط الذي مارسته الجمهورية العربية المتحدة على كل من الحركة والجمعية للاندماج كشرط مسبق لتقديم اية مساعدة من طرفها للكفاح المسلح .

وكانت صلة الوصل الرئيسية بين جبهة تحرير ظفار وبين قبائل الداخل متمثلة اول الامر بشخص مسلم بن طفل . وهو شيخ من مشايخ ال كثير كان ينطق بلسان عدد من العناصر القبلية المتذمرة التي تزايدت نقمتها على نظام سعيد بن تيمور بعد اعلان نبأ اكتشاف النفط في ظفار وادراكهم بأن السلطان مصمم على حرمانهم من أية فائدة من عائداته . في البدء ، كان سعيد بن تيمور يسترضيه بالمكافآت المالية . ثم اعتقله على اثر هجوم شنته عناصر قبلية عام ١٩٦٤ ضد احدى قوافل شركة النفط قتل فيه احد الجنود . لكنه ما لبث أن اطلق سراحه ، ففر بن طفل الى السعودية ، ومن هناك ساهم في العمل المسلح .

رأت السعودية في العمل المسلح بظفار حلقة جديدة في مسلسل نزاعها المزمن ضد سعيد بن تيمور — الذي بدأ عام ١٩٥٤ حول واحة البريمي وتطور عبر حركة الامام غالب في الجبل الاخضر خلال عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ — فحاولت استغلاله بذلك الاتجاه بواسطة الامام وبن طفل . فقدمت بعض المساعدات والتسهيلات لكنها سرعان ما قطعتها ، وانتقلت الى العداء مع اتضاح العلاقة العضوية بين حركة التحرر الوطني في جنوب اليمن والثورة في ظفار منذ بداية عام ١٩٦٧ . ومن جهة اخرى ، كانت القاهرة مركز النشاط الاعلامي للجبهة ، وقد قدمت الجمهورية العربية المتحدة المال والسلاح ودربت المقاتلين ، وكذلك فعل العراق في ظل حكم عبد السلام عارف .

وهكذا كانت جبهة تحرير ظفار ، خلال النصف الاول من عام ١٩٦٥ ، منهمكة بجمع المال والسلاح وتدريب المقاتلين وادخالهم للمنطقة عندما فرضت عليها بعض الاخطاء التنظيمية الاستعجال باعلان الكفاح المسلح قبل استكمال التهيئة له . فخلال شهري نيسان وايار ، انكشفت عدة خلايا للجبهة في مدن ظفار ، وتمكنت السلطات من اعتقال حوالي اربعين من خيرة المناضلين ، بينما احتجزت دورية ايرانية زورقا كان ينقل السلاح والرجال من العراق فسلمته للسلطات البريطانية بمسقط . وهذا ما دفع ببقية المناضلين الى الالتجاء للجبال حيث عقدوا المؤتمر الاول للجبهة في الوادي الكبير (ظفار الوسطى) — في الاول من حزيران (يونيو) ١٩٦٥ — الذي قرر اعلان الكفاح المسلح فورا ، وانتخب قيادة من ١٨ شخصا للاشراف عليه .

---

١ — المعلومات الواردة في هذه الحلقة — الا عندما يذكر العكس — مستقاة من وثائق الجبهة الشعبية ومن المقابلات والمناقشات مع قادتها ومسؤولي مكتبيها في حوف وعدن .

الفكر القومي والنوايا الانعزالية

كانت جبهة تحرير ظفار تتكون من فئتين رئيسيتين : المهاجرون الظفاريون في الخليج — وكثير منهم من سكان المدن — من جهة ، والعناصر القبلية الريفية ، من جهة اخرى. وتضم الفئة الاولى العمال والموظفين والكتبة والتجار والجنود الذين تكون وعيهم السياسي في الخليج تحت تاثير الفكر القومي العربي . اما الفئة الثانية فهي تضم الرعاة بالدرجة الاولى الذين كانت مساهمتهم في الكفاح المسلح تكملة لتاريخ طويل من التمرد ضد سلاطين مسقط . وكانت العناصر القبلية عماد النزعة الانعزالية التي يعبر عنها ، في صفوف المهاجرين ، اعضاء الجمعية الخيرية . وهكذا ، فكان الاندماج الذي ادى الى قيام جبهة تحرير ظفار مساومة بين تيارين :

تيار يؤكد على الهوية القومية العربية للمنطقة بأسرها — من المحيط للخليج — ويعتبر المعركة موجهة بالدرجة الاولى ضد الاستعمار (مباشرة او عبر عملائه المحليين) ، وتيار يريد تحرير ظفار من حكم ال بوسعيد . غير أن المساومة غلبت عليها ، ولو سلبا ، النزعة الانعزالية ليس بمعنى أنها كرست قيام دولة مستقلة في ظفار ، وانما بمعنى منع اي تحديد للعلاقة بين الثورة في ظفار وسائر اجزاء السلطنة . فكانت الحصيلة فكرا قوميا عربيا ينظر لممارسة انعزالية ويستر عليها . لكن التعارض لم يكن قائما بين الفكر والممارسة وحسب ، فكان لا بد له من أن يعبر عن نفسه على صعيد الفكر ذاته . فاذا بالموقف الانعزالي يطل براسه من بين ثنايا اللفظية القومية العربية .

هكذا كان حال فكر الجبهة عام ١٩٦٥ ،وهو يتمثل باوضح ما يتمثل في بيان اعلان الكفاح المسلح في ٩ يونيو (يمكن مطالعته الى جانب هذا النص) .

ان هذا النص بليغ بما يخفيه اكثر منه بما يفصح عنه . ويمكننا أن نتبين الموقف الانعزالي وراء اللفظية القومية من خلال طرح المسائل التالية : كيف يحدد النص انتماء ظفار؟ كيف يعين العلاقة بين ظفار وسائر اجزاء السلطنة ؟ كيف يطرح اهداف الثورة فيها ؟

لكي نتبين اهمية مسألة « انتماء » ظفار ، لا بد من أن نتذكر عاملين رئيسيين تحكما بكل تاريخ تلك المنطقة : الاول هو المركز الوسيط الذي تحتله ظفار بين اليمن والخليج ودورها التاريخي كصلة وصل بينهما . بحيث كانت ، ولا تزال، توحد الطرفين وتتاثر بالتطورات الجارية فيهما في آن معا . والثاني ،خصوصية العلاقة بين سلاطين مسقط وظفار . وقد عرفنا هذه العلاقة سابقا بسمتيها الرئيسيتين : الاستغلال الاقتصادي (مصادرة الفائض عن طريق الضرائب) والاضطهاد ، اعتبار ظفار « تابعية » للسلطنة واهلها انزل من رعاياها ، وهي العلاقة التي يعبر عنها سعيد بن تيمور افضل تعبير عندما يقول عن ظفار انها « اقطاعته الخاصة »(٢) .

وقد نجم عن فعل هذين العاملين تناقض مركزي هو التناقض بين كون ظفار تقع سياسيا ورسميا داخل حدود سلطنة مسقط وعمان وكونها، في الوقت ذاته ، مفصولة عنها ليس فقط بحاجز جغرافي (صحراء جدة الحراسيس) وانما أيضا — وهذا هو الاهم — بتاريخ طويل من القهر والقمع والاستغلال مارسه سلاطين ال بو سعيد .

وفيما كان للنزعة الانفصالية — الانعزالية حلها لهذا التناقض — الانفصال عن السلطنة — لم يكن عند القوميين العرب اي حل . فجاءت حصيلة المساومة بينهما لصالح النزعة الانعزالية . كيف ؟ عن طريق الصمت حول العلاقة بين ظفار وسائر اجزاء السلطنة وعدم تحديد اي هدف سياسي للثورة في ظفار .

ان البيان لا يترك مجالا للشك حول هوية ظفار القومية . ظفار عربية . ولهذا التوكيد على الهوية القومية العربية لظفار ثلاث وظائف : انه يدفع التهمة الانفصالية المتضمنة في تسمية الجبهة ، ويؤكد « عروبة » ظفار ضد سلالة ال بو سعيد الذين انكروها ، ويطرح ربط الثورة في ظفار بحركة التحرر العربية بشكل عام .

وبالاضافة لذلك ، يؤكد البيان على ارتباط ظفار بوحدة اضيق هي المنطقة المكونة من اليمن (الجنوبي) والخليج . ولكن ، ماذا بشأن ارتباط ظفار بسائر اجزاء السلطنة ؟ لا شيء (غير الوعد بالثار من جيش المرتزقة الذي قمع ثورة الجبل الاخضر في عمان الداخل) . وهنا بيت القصيد . ان التاكيد على هوية ظفار العربية وربطها بمنطقة موحدة هي اليمن — الخليج لم يكن يتعارض اطلاقا مع الانعزالية المضامرة في النص ، لا بل ان هذا التاكيد من شانه صرف الانتباه عن المسالة الرئيسية : صلة الثورة في ظفار بسائر اجزاء المنطقة .

ومما يثبت ذلك موقف الجبهة في المحادثة التالية : بعد اندلاع الكفاح المسلح ، اعلن سعيد بن تيمور ، كما كان متوقعا ، ان هذا الكفاح المسلح تمرد لقبائل ظفار ضد قبائل عمان، وسعى لتجنيد قبائل عمان الداخل للحرب في ظفار على هذا الاساس . وقد رد عليه ناطق بلسان جبهة تحرير ظفار بتصريح (٣) أكد فيه أن الثورة في ظفار هي « ثورة شعب عربي اصيل » ضد فساد وطغيان الاستعمار وعميله سعيد بن تيمور . وبالرغم من انه اشار الى أن سكان ظفار وعمان تعرضوا لمآس ولمشكلات مشتركة في ظل حكم سعيد ، الا أنه احجم عن الذهاب الى ابعد مما ورد في بيان ٩ يونيو من توكيد على ايمان الجبهة بوحدة « شعب وارض » جنوب اليمن والخليج .

ويطل الموقف الانعزالي على مستوى اخر . مستوى تحديد اهداف الثورة في ظفار . رغم ان الجبهة تعتبر أن معركتها موجهة ضد « حكم سلاطين ال بو سعيد الطغاة » وأسيادهم الاستعماريين البريطانيين ، الا ان الاشارات الوحيدة لنظام بديل لا تمس الا ظفار وحدها : الكلام عن النضال حتى « ترتفع راية الحرية خفاقة في سماء ظفارنا الحبيبة » وتعبيش « ظفار حرة عربية » .

هكذا علق الانفصاليون والقوميون خلافاتهم لمساومة كرست النوايا الانعزالية دون أن تحدد اهدافا انفصالية واضحة. فلا القوميون اعترفوا علنا بـ « ظفار للظفاريين » بما يفرضه هذا الشعار من دولة مستقلة ولا الانفصاليون اضطروا الى الاعتراف بالصلة بين ظفار وسائر اجزاء السلطنة . وهكذا لم يكن بيان اعلان الكفاح المسلح جهارا دعوة الى الاستقلال الذاتي لظفار او منحها حق تقرير المصير ، ولا كان صيحة حرب ضد الاستعمار البريطاني واسرة ال بو سعيد العميلة ترمي الى تكتيل كل القوى التي يضطهدها ويستغلها هؤلاء في كل اجزاء السلطنة . كانت على الحد الفاصل بين الاثنين . ان التطورات السياسية في جنوب اليمن اولا ثم في عمان والخليج هي التي غلبت ، في نهاية الامر ، هذا التيار على ذاك وحسمت القضايا المعلقة . وهذا ما سوف نتابعه في الحلقة القادمة . لننظر الان الى المرحلة الاولى من الكفاح المسلح نفسه .

---

٢ — اذا كان سلاطين ال بو سعيد قد نظروا الى اهل ظفار على أنهم انزل من أن يقبلوا كرعايا للسلطنة ، فهذا لا يعني اطلاقا أن رعايا السلطنة انفسهم ، سكان عمان الداخل ، هم احسن حالا بسبب هذا التمييز . فتاريخ العلاقة بين ذاك الجزء من السلطنة وال بو سعيد في مسقط هو ايضا تاريخ طويل من الاضطهاد والاستغلال . والمعني بـ « السلطنة » و « سلطة مسقط » نظام حكم سلالة ال بو سعيد والفئات القليلة المستفيدة منها (وجلها من غير سكان عمان كالهنود والباكستانيين والايرانيين والانكليز طبعا) الذي يستغل ويضطهد الغالبية الكاسحة من السكان في عمان الداخل وظفار.

٣ — مجلة الطليعة الكويتية ، عدد ١٥٥ ، ١٧ نوفمبر ١٩٦٥ .

بقلم : فواز طرابلسي

البدايات الصعبة

بدأ الكفاح المسلح في جبال ظفار بعدد قليل من المقاتلين المعزولين المفتقدين للسلاح الحديث ولخطوط تموين آمنة . وتعرضوا خلال اكثر من عامين لخطر الهزيمة والفناء اكثر من مرة. وقد انقذتهم ثلاثة عوامل : طبيعة الارض الجبلية الوعرة الملائمة كل الملاءمة لحرب العصابات ، وصبر وصمود وبطولة الثوار ، واخيرا ، نوع السياسة التي واجههم بها سعيد بن تيمور .

في البدء ، كان السكان حذرين أو حتى معادين يتعرضون لضغوط جبارة من قبل عملاء السلطة من مشايخ وجواسيس . وانكسر طوق العزلة ببطء شديد . وكان أول المتعاونين مع الثورة المنبوذون والفقرون . ويقول أحد اعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة الشعبية بهذا الصدد :

« كانت القبائل في ظفار تشعر بالاضطهاد بوصفها قبائل ظفارية ، عدا بعض المشايخ المأجورين والجواسيس . غير أن اول من استجاب لنداء الثورة كانوا ابناء القبائل المستضعفة ، كالشحرة مثلا ، وأبناء الاسر الفقيرة من ال قرى وال كثير » .

ولعل ذلك ما سمح لثورة ٩ يونيو ان تكون لأول مرة في تاريخ ظفار عملا مشتركا لعدد من القبائل التي كانت ، حتى ذلك الوقت ، متنازعة ومتحاربة . ومنذ ذلك الحين والتركيب القبلي لريف ظفار يتعرض لتحولات اساسية (سوف نناقشها بالتفصيل فيما بعد) . وقد تقصدت الجبهة الحيلولة دون تسرب النزاعات القبلية الى داخلها ، والعمل على توحيد العناصر القبلية ضد العدو المشترك . فقسمت ظفار على اساس جغرافي الى ثلاثة قطاعات (القطاع الشرقي والغربي والاوسط) وجندت المتطوعين على أساس فردي ، كما كان تعيين المسؤولين والقادة يخضع لمقياس واحد هو الكفاءة لا غير .

سقطت ثورة ظفار على وضع عربي بالكاد سمع بها ، ومن سمع لم يكترث كثيرا . كانت المنطقة مشغولة بقضايا اخرى : الدفاع عن الجمهورية في اليمن ، حركة التحرر المسلح في اليمن الجنوبية، ومؤتمرات القمة حول فلسطين. ولعل المكسب الوحيد الذي حققته الثورة طوال هذه الفترة هو اعتراف جامعة الدول العربية بها كمنظمة مناهضة للاستعمار وما نجم عن ذلك من مساعدات مالية شحيحة .

٥ جبهة تحرير ظفار : بيان اعلان الكفاح المسلّح

أيها الشعب العربي في ظفار ، لقد قامت طليعة ثورية منك امنت بالله وبالوطن وجعلت حريته مبدأ اتخذته شعارا للتحرر من حكم سلاطين آل بو سعيد الطغاة الذين ارتبطت سلطنتهم بجحافل الغزو الاستعماري البريطاني . ان هذا الشعب أيها الاخوة قد ذاق مرارة العيش أزمنة طويلة، الامر الذي ادى به الى التشرد والبطالة والفقر والجهل والمرض ، هذه الاسلحة الفتاكة التي استخدمتها حراب الاستعمار البريطاني ونفذتها حكومة سلاطين مسقط في ظفار .

أيها الشعب العربي في ظفار ، لقد رأيتم ولمستم الحالة بعينها وذقنا جميعا مرارة العيش في ظل هذه السياسة الخرقاء ، لقد اراد لنا الله الحياة وارادوا لنا الموت وارادة الله هي ارادة الحق التي يجب ان ترتفع خفاقة فوق هذا الجزء من الوطن العربي الكبير .

يا جماهير ظفار المكافحة باسم الشهداء الاحرار الذين سقطوا في ساحة الكرامة والشرف وباسم جميع الثكالى وباسم من اضعفه هذا الوضع الشاذ الفاسد . وباسم الامة العربية والتي يكافح ابناؤها في كل شبر من ارضهم نستصرخ فيكم الروح العربية الاصيلة أن تقفوا صفا واحدا امام هذا الموضع الفاسد ونطالبكم جميعا بأن تلتفوا حول رجال جبهة تحرير ظفار لتشكل جميعا سدا منيعا أمام هذا الطغيان .

ان حكومة السلطان سعيد بن تيمور العميل قد استأجرت جيشا من المرتزقة الشعوبيين للقضاء على الاهداف العربية التحررية في هذا الوطن ، ولكن جبهة التحرير الظفارية ستكون لهم دوما نارا متأججة في كل شبر من أرض الوطن ، لقد استطاع هذا الجيش المرتزق أن يعرقل أهداف الثورة في عمان ولكن الارادة الحرة التي تستمد قوتها من ارادة الله سوف تنتصر على هذا الجيش الشعوبي الحاقد ،ونعاهد الله والوطن أن نلقن هذا الجيش درسا لن ينساه كتلك التي لحقت بجيوش الاستعمار في مصر والجزائر والعراق واليمن.

يا جماهير شعبنا العربي في الجنوب والخليج وفي كل شبر من أرض العروبة انكم اليوم مطالبون بالتأييد المادي والمعنوي للكفاح المسلح في ظفار العربية ، ان هذه الثورة المسلحة في ظفار تستمد قوتها من أهداف القومية العربية التي آمن بها جيش التحرير العربي في ظفار وهو الان يجسد هذه المبادئ لتحقيق هذه الاهداف بقوة السلاح . لقد اختارت جبهة التحرير في ظفار الكفاح المسلح وسيلة للقضاء على السلاطين وعملائهم الخونة ومن ورائهم الاستعمار البريطاني لانها اقتنعت بأن الاستعمار وعملائه الذين استعبدوا واذلوا هذا الشعب بأساليب القوة والبطش لا يمكن أن يسلموا بمطالبه الا بقوة السلاح ، حيث لم يبق لهذا الشعب بصيص من الامل في الكرامة والحرية ..

أيها الاخوة ان هذا الوضع الفاسد جعل العرب الظفاريين يعيشون على الكفاف وبذر فيهم الفتنة والضعف ان مثل هذا الموضع كان السبب الحتمي لانفجار الجماهير وقيام ثورة الكرامة والحرية .

يا اخي في ظفار ان جبهتك التي تتحمل اليوم مسؤولية تحرير بلادك تستصرخك بأن تلبي النداء في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها بلادك .

يا أبناء المدن والجبال والبادية انتم اليوم مطالبون بأن تلتفوا حول جبهة التحرير وان تقفوا معها صفا واحدا في وجه الاستعمار وعملائه من السلاطين الخونة من اجل تحقيق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية والكرامة .

ان الذين يتعاملون مع هذه السلطنة الظالمة ومع الاستعمار البريطاني سيلقون حتما جزاءهم العادل ، وان جبهة التحرير الظفارية كفيلة بتنفيذ هذا الجزاء .

أيها الاخوة ان جبهة التحرير الظفارية تناشدكم باسم الوطن والعروبة ان تحملوا سلاحكم وتقفوا معها ضد قوات الاستعمار ومرتزقته حتى ترتفع راية الحرية خفاقة في سماء ظفارنا الحبيبة .

يا جماهيرنا العربية المناضلة ، ان جبهة تحرير ظفار ، التي تقود النضال اليوم ضد الاستعمار وزبانيته في ظفار لتؤمن ايمانا راسخا بوحدة الامة العربية ووحدة النضال لابناء العروبة من المحيط الى الخليج ، وان ايمانها هذا لا بد أن يقودها الى الالتحام الثوري بالمنظمات الثورية العربية في الخليج والجنوب ، وانها انطلاقا من هذا الايمان لتدعو الجبهات والمنظمات الثورية التي تناضل اليوم في هذه المساحة من أرض العرب ان تقف معها في نضالها العادل ، وان تساندها بكل ما تملك من امكانيات مادية ومعنوية ، حتى تحقق اهدافها وتنتصر على اعدائها اعداء العروبة .

والنصر دوما للاحرار المكافحين ، والهزيمة والعار للخونة والمستعمرين

عاشت ظفار حرة عربية وعاشت جبهة تحرير ظفار ، وعاشت الامة العربية .

٩ يونيو ١٩٦٥

بقية ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي ..

الوضع العسكري

بعد اندلاع الكفاح المسلح بظفار استدعى سعيد بن تيمور تعزيزات من جيشه بحيث ارتفع عدد قواته فيها الى الالف تقريبا(٤) . ويضاف للجيش النظامي قوات « العسكر » المكونة من عناصر قبلية مسلحة من ظفار (بعض ال كثير وغيرهم من المتعاونين مع السلطان) وعمان الداخل (عناصر من المعادة والحواسنة والدروع وبني كثيب) لم يكن يأتمنها للقتال ، فاوكل اليها مهمة حراسة قصره والمدن وخفر السواحل .

تميزت هذه الفترة ، عسكريا ، بمحاولة الثوار تثبيت انفسهم ومحاولة الجيش تطويقهم وافنائهم . وكانت معظم عمليات جيش المرتزقة منصبة على تنفيذ مهمتين اثنتين : الدفاع عن المدن وخط المواصلات الوحيد مع عمان الداخل (طريق حمرير) ومنشآت شركات النفط (شمال شرق صلالة) والقضاء على الثورة بثلاث وسائل رئيسية : حملات تمشيط وابادة ، محاولات عزل الثوار عن السكان وقطع طرق التموين . في المقابل ، كان جيش التحرير يسعى لانشاء القواعد واسداء اكبر عدد ممكن من الخسائر ضد جيش المرتزقة .

ويمكن اعتبار تلك الفترة (حتى منتصف ١٩٦٧) فترة حرب عصابات متنقلة تعتمد على الاغارة ونصب الكمائن والتخريب والقنص . وكان لجيش التحرير ثلاثة مراكز رئيسية ثابتة في اودية ارزوق وعموت وحمرين (القطاع الاوسط) ينطلق منها للاغارة على مراكز جيش المرتزقة ومنشآت شركة النفط . ومن انجع العمليات العسكرية خلال تلك الفترة اثنتان : الاولى دمرت خمس سيارات تابعة لشركة النفط وذهب ضحيتها احد مدراء الشركة وعدد كبير من الجنود المرتزقة . فاذا بالشركة تغلق ابارها وتنتقل الى الشارقة عام ١٩٦٧ .

اما الثانية فوقعت في وادي غيز في منتصف عام ١٩٦٦ وقتل فيها الكولونيل الانكليزي كارتر ، وهو خبير بحرب العصابات لعب دورا بارزا في قمع ثورة الجبل الاخضر عام ١٩٥٨ .

شنت قوات المرتزقة خلال تلك الفترة حملتين عسكريتين . استهدفت الاولى قواعد جيش التحرير في القطاع الاوسط . الا انها ردت على اعقابها . اما الثانية ، فاستهدفت قطع خط التموين مع جنوب اليمن الذي اكتسبه جيش التحرير في اواخر ١٩٦٧ عندما بدأت سلطنات وامارات الجنوب اليمني تنهار تحت ضربات الجبهة القومية . واستمرت هذه الحملة عبر عام ١٩٦٨ حتى اب ١٩٦٩ ، عندما تمكنت قوات جيش التحرير من فرض سيطرتها الكاملة على كل المنطقة الغربية من ظفار .

ولعل اهم حدث خلال تلك الفترة هو محاولة اغتيال سعيد بن تيمور التي قام بها جنود موالون للجبهة داخل جيش المرتزقة . ففي نيسان ١٩٦٦ اطلق النار على السلطان بينما كان يستعرض قواته في معسكر رزات . فجرح هو وقتل قائد قواته في ظفار ، وهو عقيد باكستني محمد ساخي رجا . وتوارى سعيد بن تيمور عن الانظار بعد المحاولة ، وهذا ما شجع الجبهة على الاعتقاد بانه قتل ، وان بريطانيا تدير امور البلد دونما حاجة لتعيين خليفة له .

الاقتصاص الجماعي ..

لم يمت سعيد بن تيمور ، لكنه شن حملة ثأرية هستيرية ضد جميع سكان ظفار بلا تمييز . وكمثل اسلافه ، لجأ الى الاقتصاص الجماعي .

في نوفمبر ١٩٦٥ ، كان قد اعلن رسميا منع سكان ظفار من السفر للخارج . ولا بد انه عزا اندلاع الكفاح المسلح الى « الافكار الهدامة » التي يحملها المهاجرون من الخليج . فصمم على احكام عزلة ظفار ومنع اخبارها من الوصول للخارج . وكان للاجراء وجه اقتصادي اذ كان يستهدف المئات من سكان ظفار الذين يعتمدون على الهجرة كمورد رزق اساسي . ولكي يعزز سعيد بن تيمور قراره هذا ، امر بتسوير مدن ظفار الرئيسية بالاسلاك الشائكة . ولكن ، ماذا كانت نتيجة هذا الاجراء ؟ في السابق ، كان كل متذمر او عاطل عن العمل في الساحل والسهل مخيرا بين امرين : الهجرة او الالتحاق بالثوار في الجبل . وكان معظمهم يختار الهجرة . بعد انسداد منافذ الهجرة ، راح كل من يرفض الاختناق في المدن التي حولها سعيد بن تيمور الى معسكرات اعتقال يفر الى الجبال . وهكذا بدأت قصة المئات من سكان ظفار الذين سعوا وراء الحرية بهذه الطريقة .

وأردف سعيد بن تيمور قرار منع السفر بقيود على التجول داخل ظفار نفسها . فتقلص عدد الجبليين ممن تجرأ على النزول للساحل للعمل او التبادل التجاري . وصار اقتناء السلع الضرورية (الغذائية) اصعب فاصعب ، حتى تحول اخيرا الى حصار اقتصادي كامل — الى حملة تجويع ضد كل سكان الريف والنجد .

وفي الريف ، شنت قوات المرتزقة حملات انتقامية استهدفت القرى « المشبوهة » حيث نكلت بالنساء والاطفال واتلفت الماشية واحرقت الاكواخ ونسفت الابار . وطبق نظام الرهائن على الوضع الجديد . فاحتجز الرجال في المدن لاجبار اقربائهم من المتهمين بالتعاون مع الجبهة على الاستسلام .

تلك كانت السمات الرئيسية للوضع في ظفار في منتصف عام ١٩٦٧ عندما تعرضت المنطقة العربية الى حدثين كان لهما الاثر الحاسم على تطور الثورة في ظفار : استقلال اليمن الجنوبي وهزيمة الانظمة العربية في حزيران . وهذا ما سوف نتناوله في العدد القادم .

فواز طرابلسي

---

٤ — يعتمد جيش السلطان على المرتزقة بغالبيته الساحقة . فالجنود من المرتزقة البلوش ، وضباط الصف وبعض الضباط من الهنود والباكستانيين . أما الضباط الكبار فكلهم انكليز معظمهم منتدبون للخدمة في جيش السلطان من قبل القوات المسلحة البريطانية (بموجب اتفاقية رسمية مع سعيد بن تيمور وقعة في لندن بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٥٨) والبقية متعاقدون مباشرة مع السلطان على اساس شخصي . وكان عدد قوات الجيش عام ١٩٦٥ حوالي ٥٠٠٠ ، تموله وتدربه بريطانيا بموجب الاتفاقية نفسها .

تتمة قضية النفط

الاختصاص . عدا عن أن فرنسا تقدم قرضا سنويا للجزائر يبلغ كما ذكرنا حوالي ٦٠٠ مليونا ، فان العمال الجزائريين في فرنسا يحملون الى الجزائر حوالي مليار فرنك سنويا . بالاضافة الى أن دخول الجزائر السوق الاوروبية المشتركة يرجع تقريره في النهاية الى الموقف الفرنسي . هكذا تبدو شبكة العلاقات الجزائرية — الفرنسية متداخلة ومتعددة الاوجه .

ويعبر اتفاق تموز ١٩٦٥ بين البلدين عن وجهة العلاقات بينهما . فهو يؤمن افضلية ضريبة من الجزائر لفرنسا في الميدان النفطي ومن فرنسا للجزائر في حقل التصنيع ، كما ينص على أن تؤمن فرنسا للجزائر تسهيرات بلمياري فرنك تقريبا ، وحدد سعر طن النفط الواحد بـ ٢٫٠٨ دولار على أن يعاد النظر فيه بعد أربع سنوات . ومنذ تموز ١٩٦٩ اي بعد مضي اربع سنوات على الاتفاق والمفاوضات تنعقد وتنفرط بين البلدين من اجل الاتفاق على سعر معلن للنفط . وتطالب الجزائر برفع السعر الى ٢٫٨٥ دولار ، واعادة النظر في الضرائب على ضوء السعر الجديد اخذا بعين الاعتبار وضع الجزائر المتميز جغرافيا ، كما تطالب بتطبيق اعادة توظيف كامل التحويلات الفرنسية الناتجة عن العمليات النفطية في الجزائر . غير أن فرنسا لم توافق على زيادة سعر طن النفط الواحد الى اكثر من ٢٫٦٥ دولار بين ١٩٦٤ — ١٩٧٠ على ان يستقر على ٢٫٧٥ دولار للسنوات الخمس التالية ، وترى في اعادة التوظيف لاموالها نوعا من التاميم ، كما تتخوف من عدم قدرتها على مراقبة قطاعات صناعية تمولها في الجزائر .

ووضع الجزائر مع فرنسا يشكل وضعا خاصا انما غير شاذ عن وضع البلدان المتخلفة في علاقاتها مع الشركات والدول الراسمالية المتقدمة . مع ذلك تحاول الاذاعة الجزائرية ان تبعد اي طابع سياسي عن الموضوع مكتفية بالتصريح ان النزاع مع فرنسا « نزاع من النوع التجاري المحض » ، رغبة من الجزائر ان تخفف من حدة المشكلة وان يتم الوصول الى حل مرض .

ان فرنسا ترفض اعادة النظر الضريبية التي ترتأيها الجزائر والتي تطالب بان يكون لها ٤٩ فرنكا بدل ٢٥ فرنكا على كل طن من النفط . معنى هذا ان يكون للشركات ٤ فرنكات بدل ٤٨ فرنكا للطن الواحد . وتقول بان ارباح الشركات ستنعدم . مع انه في هذه الحالة بالذات يبقى دخل الشركات الفرنسية من النفط الجزائري الخام حوالي ١٤٠ مليون فرنك وتتذرع فرنسا بانه في هذه الحالة لا يعود للنفط الجزائر اي امتياز ، متناسية ان الخليج العربي يكلف ٢٥ فرنكا زيادة من النفط الجزائري في الطن الواحد . وتقول فرنسا بان صناعتها تكف عن القدرة على المنافسة ، هذا في حين ان الولايات المتحدة تشتري نفطا اغلى بـ ٥٠ بالمئة عن السعر الذي تبيع به ليبيا والجزائر هذا السعر المتدني الذي تضع عليه الحكومات الاوروبية ضرائب بـ ٢٠٠ فرنك للطن الواحد . وفي حين أن أسعار البلاد المصدرة للنفط لم ترتفع خلال عشر سنوات اكثر من ١٠ بالمئة انخفض سعر الدولار حوالي ٤٠ بالمئة .

وفي حين ترى فرنسا ان الزيادة الضريبية المقترحة ستثقل كاهل المستهلك الفرنسي ، نجد ان ما تطلبه الجزائر اذا ما نفذ لن يشكل عبئا على الدخل القومي الفرنسي اكثر من ٠٫١ بالمئة بمعدل ١٥ فرنكا على كل مواطن في السنة .

وتطلب الجزائر كذلك بان ينتج عن الاتفاق على الاسعار والضرائب الجديدة اذا ما اخذ بمفعوله الرجعي حق للجزائر لدى فرنسا بما يعادل مليار دينار جزائري (١٠٠ دينار = ١١٢٫٥٠ فرنك) كما تطالب ان يكون استثمار النفط لديها خاضعا لمتطلبات الانماء الجزائري وليس لمتطلبات الطاقة الفرنسية .

غير أن هناك جانبا يجب الا يخفى عن الانظار ، نقصد تغلغل الاموال والشركات الاميركية والخبراء الاميركيين في الجزائر . فهناك شركات اميركية اقامت اتفاقا مع سوناترا (الشركة الوطنية الجزائرية لغاز الكربون) للبحث والتنقيب وتامين الوسائل اللازمة للاستغلال النفطي .. في حين تقوم مجموعات اميركية بحسابات الخطة الرباعية . ويقيم الاميركيون شركات تشارك الدولة بـ ٥١ بالمئة من اسهمها ...

انما تبقى في النهاية حجج فرنسا الواهية التي تحاول ان تغطي بها وضعا شاذا هو من رواسب العلاقة الاستعمارية التي كانت تفرضها على الجزائر ومن اشكال العلاقات الامبريالية الحديثة ، وهي تحاول أن تديمه . لذا تسرع الشركات الفرنسية الخاصة لتتكتل مع الشركات العالمية وتقف معها في وجه البلدان المصدرة للنفط ومنها الجزائر ، بينما تؤيد ايران موقف تلك الشركات دون ان تشترك معها في المفاوضات آملة الوصول الى اتفاق ثنائي مع الجزائر . ويبدو ان المفاوضات الثنائية الجزائرية — الفرنسية قد توقفت بانتظار ما سينتهي اليه اجتماع طهران . هكذا يكون الفريقان في وسط صراع يتجاوزهما ، ولا يستطيعان ان يؤثرا فيه جديا . ذلك ان الوزن النفطي لهما لا يتجاوز ٥ بالمئة من وزن بقية الفرقاء .

اذن ، تعود المعركة لتصب في اطار المواجهة بين البلدان المتخلفة والبلدان الرأسمالية المتطورة ، وذلك بكل ما يملك كل طرف من وسائل وقدرة على التحرك تشكل خطرا على مصالح الاخر وتجبره على القبول بالحل الذي يريده . وواضح أن البلدان المتخلفة المنتجة للنفط بتركيبها الحالي تكبلها علاقات التبعية التي تربطها الى البلدان الرأسمالية محدودة الحركة وبالتالي محدودة المكاسب .

• تبرعات للجبهة الديمقراطية •

٢٠٠ دولار اميركي من انصار الجبهة الديمقراطية في ولاية ديترويت — الولايات المتحدة .

٢٦٥٫٢٠ دولار اميركي من انصار الجبهة الديمقراطية في ولاية كلورادو — الولايات المتحدة .

١٠٠ مارك الماني من الطلبة العرب — كولن المانيا الغربية .

٢٦٠ مارك الماني من الاخوة الطلبة العرب في كولن — المانيا الغربية .

١٤٨ دولار اميركي من انصار الجبهة الديمقراطية في الرباط — المغرب العربي .

٥٠ دولار اميركي من احد المناضلين العرب ولاية ميشغان ، الولايات المتحدة .

١٥ دولار اميركي من انصار العمل الفدائي في ولاية ماريلاند الولايات المتحدة .

٣٠٠٠ مارك الماني من الطلبة العرب في آخن — المانيا الغربية .

١٠٣ دولار من انصار الجبهة الديمقراطية في الرباط — المغرب .

٤٣ مارك الماني من الطلبة العرب في بريمن — المانيا الغربية .

٥٠ ل.ل. من طالبة في الجامعة اللبنانية — بيروت — لبنان .

١٠٠ دولار اميركي من مناضل عربي في ولاية اريزونا — الولايات المتحدة .

تتمة تحرك مزارعي التبغ في منطقة النبطية

باسكات أي صوت يرتفع داعيا المزارعين الى الصمود ، وأعلنوا أنهم على استعداد لحماية أي مزارع يريد تسليم محصوله . وتنفيذا لخطة رئيس المستودع في عدم السماح للمزارعين بالتجمع لجأ الدرك الى شهر السلاح في وجه احد المزارعين الذي دعاهم الى البحث والنقاش في ما يجب ان يفعلوه . المخفر في النبطية انتقل باكمله الى المستودع لماذا ؟. لان « الفلاحين الحثالة » هناك يريدون التطاول على الخبير « فمن يمد يده الى الخبير تقطع » — كما قال أحد العرفاء للمزارع حسين العبد الله .

دور الاقطاع السياسي :

فور سماعه بحركة الاضراب شمر الاقطاع السياسي عن زنوده لركوب موجة التحرك من جهة ، ورد الجميل للريجي بحكم علاقة التبادل والتعايش بينهما من جهة اخرى ، فما زالت ادارة الريجي تؤمن للاقطاع وأزلامه أسعارا مرتفعة فما عليه بدوره الا ان يقوم بمساعدتها وذلك بتنفيس اي حركة اضراب ، فكيف لا يسعى انور الصباح وعبد اللطيف الزين وكبار المزارعين الى محاولات اجهاض حركة الاضراب والريجي تساعدهم على شراء « الكارت ، والتكعيبة » من المزارعين الصغار ، بثمن بخس لتعود وتدفع للاقطاع لقاءه ثمنا مرتفعا ، (حسين صباح يشتري كيلو الكارت من المزارعين بنصف ليرة لبنانية ليعود فيقبض ثمنه ٧ ليرات من الريجي) (عبد اللطيف الزين يفرض على الريجي السعر الذي يريد ثمنا لمحصوله) ... عينات متعددة من الخدمات التي تقدمها الريجي للاقطاع السياسي فالعمال الذين يعملون في الريجي يتقاسم تشغيلهم جميع اطراف الاقطاع السياسي ، فالعامل لا يقبل في المستودع الا اذا ادر البيك بتشغيله هذا ما قاله رئيس المستودع امام العمال : « انا لا استطيع ان اقبل اي عامل الا اذا حدد لي عبد اللطيف بك اسمه » .

من هنا سارع اطراف الاقطاع السياسي الى اجهاض الاضراب ، ففي يوم الجمعة في ١٥ كانون الثاني زار سميح عسيران الريجي ، ممثلا عبد اللطيف الزين ورفيق شاهين ونفسه كما قال امام المزارعين ممننا اياهم بانه قطع زيارته الى بيروت ، وقد جاءهم كما قال مترفعا « عن العزيبة الضيقة وعن المخانقة في سبيل العروس الحلوة : النيابة » . وان بغيته الاولى والاخيرة هي الاهتمام بمشاكل الفلاحين « والخضوع للارادة الشعبية » ولكن هل المشكلة برايه تسوى مع دولة صائب بك ووزير ماليته وليس الاضراب هو الذي يحل المشكلة بل التاني ومقابلة وزير المالية ، وعلى الفلاحين ان ينتظروا لان الحكومة « كعادتها » مشغولة ببحث الاعتداء على الصرفند وصياغة شكوى لمجلس الامن كالمعتاد ، ولكن الخبر السار كما قال والذي يريد أن يزفه الى الفلاحين هو انه اخذ وعدا من وزير المالية وصائب بك بحل المشكلة .

هكذا مارس الاقطاع السياسي دور صمام الامان وكلب حراسة ينبح ويرفع صوته مدافعا عن مصالح الريجي .

دور اللجنة التأسيسية :

غني عن البيان ان اللجنة التأسيسية تشكلت بقرار من وزير الداخلية السابق ، فاتت من ازلام الاقطاع السياسي ومفاتيحه الانتخابية ، اي من المزارعين الكبار :

فعلي أحمد ترحيني عضو النقابة يزرع اكثر من ٢٠٠ دونم ، وهو شريك مدير الريجي رزق الله الطم ، سلم قسما من محصوله بسعر ٨٢٥ قرشا للكيلو الواحد ، يتحرك الان في قرية جبشيت بالتعاون مع المختار محمد علي فحص بغية افشال الاضراب ، وهو يحث المزارعين على تسليم محصولهم في مستودع الغازية اذا كانوا خائفين من تصدي المضربين لهم .

— علي حسين حايك عضو اللجنة التأسيسية ومختار عدشيت يملك ٣٠ دونما يقوم باقناع المزارعين بأن الاسعار التي تعطيها الريجي أسعار معقولة بل جيدة ، يهدد زوجة احد مزارعي بريقع لان زوجها سلم محصوله البالغ ١٥٣ كلغ ، حسم ١٧ كلغ عديم النفع واخذ ثمن الباقي ١٣٦ كلغ ٦ ليرات ثمن الكلغ فأصبح سعر الكلغ صافيا ٥٫٣ ، لان زوجته اخذت تطالب بانصافها ، واعطائها ثمن اتعابها ، اخذ يهددها ، ويقول لها : القناعة كنز لا يفنى . واعطى ولدها الصغير ٥ ليرات .

— علي صفاء ابو شهاب ، عضو اللجنة من ميفدون يفرض السعر الذي يريده لازلامه بينما احد المزارعين من نفس البلدة سلم ٥٠٠ كلغ حسب له ٥٥ كلغ عديم النفع .

هكذا لجنة تاسيسية تدعي الاهتمام « بمصالح الفلاحين » (اي اهتمام !!!) وتذهب بصحبة النواب ولجنة الدفاع عن الفلاحين — لمقابلة وزير المالية المتشغل ، حيث قابلوا رئيس المجلس ومن ثم رئيس الحكومة .

لجنة الدفاع عن الفلاحين — كيفية تشكيلها — دورها :

شكلت هذه اللجنة نفسها ، ونصبت على الفلاحين ممثلا ومدافعا ، من نزار جابر الى ساطع عسيران الى عفيف الحمود (قومي اجتماعي) . بالاضافة الى اللجنة التاسيسية .

فنزار جابر من المزارعين الكبار (حصتهم على جنب) وساطع عسيران « يعربش » لينال مجد خاله سميح عسيران عن ظهر المزارعين ، وليكون مرشحا في النقابة الموعودة . وعفيف الحمود صاحب مرسيدس « ٢٥٠ » وموقع بيان باسمه كعضو لجنة الدفاع عن الفلاحين ، تصدى هؤلاء جميعا للدفاع عن المزارعين ، ولو سألت احدا عن المزارعين من انتخب هذه اللجنة وكيف تم انتخابها ، من اعطاها شرعية النطق باسمكم وتمثيل مصالحكم .. من ارسلها ... لا احد يدري ..

فاللجنة وجهتها معروفة وواضحة ، فالزيارة الاولى للتحريض ضد الريجي كانت لمقابلة رئيس المجلس النيابي في ٣ الحالي .

اللهث لمقابلة وزير المالية ، كان الرد عبر مندوبي الفلاحين ان الوزير لا يستطيع مقابلتهم الان ، حادث الصرفند ايضا .... الثلاثاء في ١٩ الحالي قابلوا رئيس الحكومة ، الذي تشاور معهم ومع مفوض الحكومة ، ومع المسؤولين في الريجي ووعدهم خيرا .

هكذا اجهض تحرك الفلاحين بشتى الاساليب . اللجنة ما زالت قائمة ، بدأ المزارعون تسليم الدخان المزارع المعدم الصغير ، يحسم عديم النفع من حصته بصورة بشعة ، والوجهاء ازلام عادل عسيران يعطون اسعارا لا تضاهى .

تتمة دراسة حول الفئات الوسطى في المدن

اتجاهات البرجوازية الصغيرة تقدمية ، شوفينية ، اصلاحية قد اثرت فيها في فترات متفاوتة كما أن ثمة دائما عناصر خانت الثورة الكردية ووضعت نفسها تحت تصرف النظام الرجعي القائم .

ان الحركة الثورية بقيادة الحزب الشيوعي العراقي هي الوحيدة التي تبرز اليوم في ميدان النضال الفعلي على نطاق العراق كله ، كبديل للنظام القائم بتحالف مع جميع القوى التقدمية الاخرى .. انها تملك قواعد راسخة ليس فقط بين الفلاحين والعمال وجميع الكادحين ، وانما داخل البرجوازية الصغيرة ذاتها حيث ينضم اليها اكثر عناصر تلك الفئات وطنية وثورية .

ان العمل الثوري في صفوف البرجوازية الصغيرة في بغداد والمدن بشكل عام يجري اليوم في ظروف معقدة . ان قوة الحكم العسكرية وادوات قمعه الرئيسية تتركز في المدن الكبرى : الجيش والامن القومي والاستخبارات كما تتركز هناك قاعدته الاجتماعية والطبقات المستغلة . ان اي نشاط جماهيري في المدن يمكن قمعه بشدة ودموية ، وقد ادى ذلك خلال السنين لاشاعة جو من الخوف في صفوف سكان المدن خصوصا البرجوازيين الصغار . ان للبرجوازي الصغير ما يملكه ، بعكس الكادحين ، وهو ان كان لا يرضى « بقسمته » ويطمح بقسمة اكبر ، فانه أيضا حريص على الشيء القليل الذي عنده .. وعلى آماله الباهتة في الوظيفة والنجاح .. الخ. انه مستعد لتأييد الحركة الثورية بكل حرارة احيانا ولكنه غير مستعد للتضحية . والبرجوازي الصغير لا يتحمل عملا مستمرا منظما لفترة طويلة من الزمن ، لكنه مستعد للاندفاع في تلك اللحظات الذي يبدو فيها النصر قريب المنال . انه مستعد للنهوض عندما ينهض الاخرون ؟ ان البرجوازية الصغيرة المدنية في المدن لا تستطيع في الظروف الراهنة ان تكون المبادرة بالنشاط الثوري الفعال ، وهي تطبع المدن العراقية بطابعها هذا . ان الظروف الحالية في بغداد والمدن الكبيرة تمنع في الفترة الحالية القيام بأعمال تعبوية ضخمة ، تواجه وتقاوم وتنتصر (جزئيا أو معنويا ، مما هو ضروري لاستمرارية الحركة) على العدو الذي حول العاصمة والمدن الى خنادق محصنة بكل ما لديه من سلاح وعتاد .

ان افراد البرجوازية الصغيرة لا يمكن ان يتخلصوا من ذهنية هذه الطبقة الا بانتزاعهم من محيطهم الطبقي (في المدن) وصهرهم في بودقة النضال اليومي مع الكادحين في اطار الحزب الثوري وقيادته .

ان مقاومة الجهاز المسلح للعدو يستوجب خطة اوسع وابعد مدى من مجرد العمل الجماهيري في المدن ، خطة قلبها النابض جيش تحرير شعبي مسلح ، يوجه الضربات للعدو في اضعف نقاطه ، ويكشف هزاله ويسرع بعملية تفسخه . وفي لحظات التفسخ تلك يمكن للبرجوازية الصغيرة في المدن جنبا لجنب مع العمال والكادحين جميعا أن تلعب دورها تحت القيادة الثورية ، في عملية اقامة الحكم الثوري الديمقراطي والسير لبناء الاشتراكية في العراق .

قتيبة ابراهيم

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

نقاش حول قضايا حركة المقاومة :
الميليشيا ضحيــّـة التراجع غير المنظم

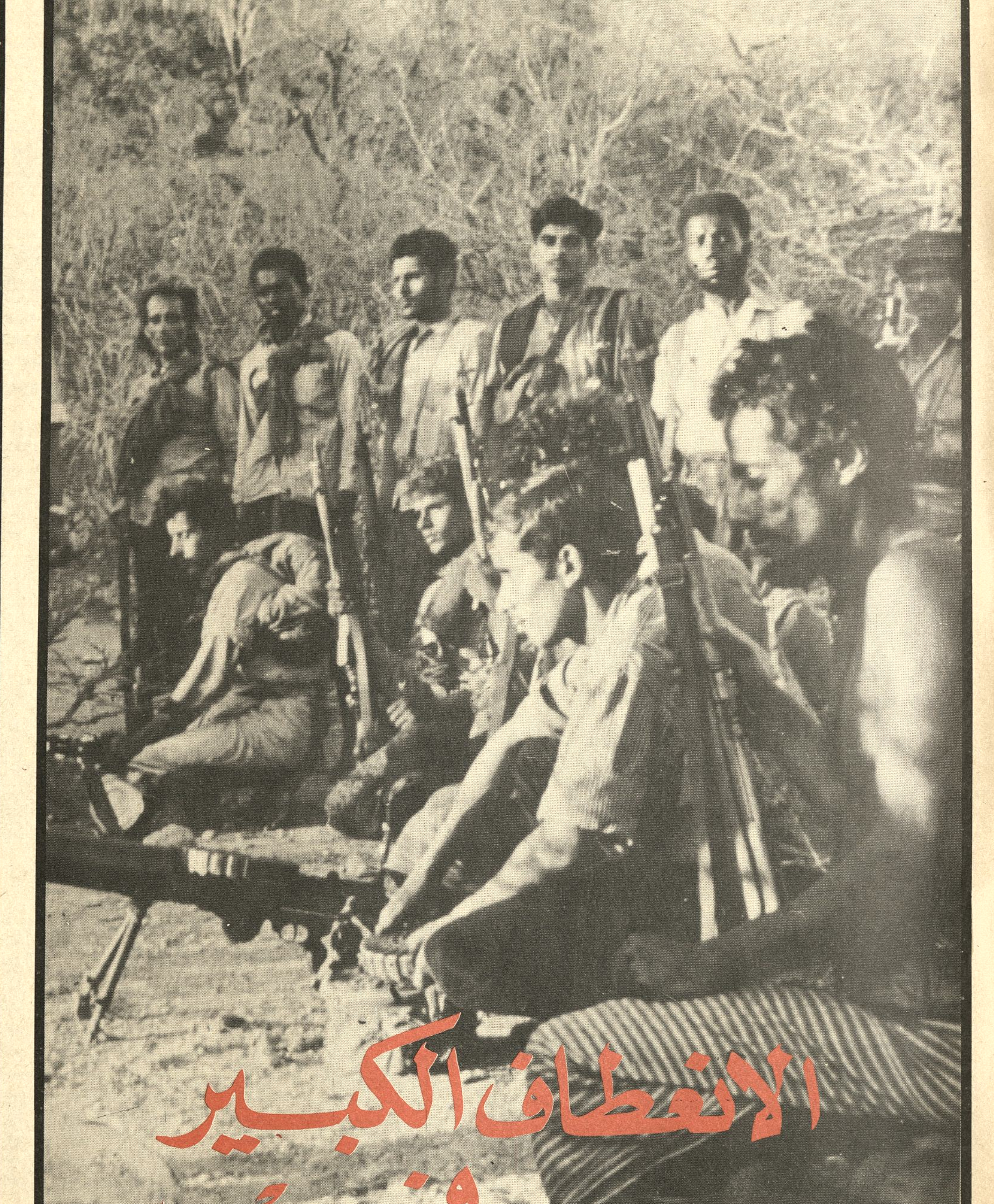
AL-HOURRIAH - No, 553/ 8-2-1971 - BEYROUTH • بيروت - ٨-٢-١٩٧١ - العدد ٥٥٣ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

■ الضمان الصحي :
بداية مرحلة جديدة في نضال الطبقة العاملة

■ صورة تحرك محلي في قرية بقاعية (شمسطار)

■ تظاهرات الثانويين :
الحزب الشيوعي بين التفرج والوعظ

■ تقرير عن معمل خرطوش الصيد (عرنية - الشوف)





مسيرة التسوية السلمية (على أبواب ٥ شباط) :
الاختلاف بين الموقع الأردني والموقع العربي

منذ القبول بمشروع روجرز والوضع العربي يخوض « معركة » صعبة الوصول الى تسوية سلميه مشرفة لا تجعله يتنازل الى حد الاستسلام الكامل خاصة على صعيد تعديل الحدود والاراضي المحتلة بعد ٥ حزيران ، او الشكل الذي تتم فيه التسوية (تعاقد ثنائي كما تصر اسرائيل ، أم ضمانة دولية شاملة كما يريد الوضع العربي) .

ان البند الوحيد الذي تم تنفيذه من مشروع روجرز هو وقف اطلاق النار مقابل قبول اسرائيل بعودة يارينغ الى مهمته .

ومن اجل ذلك مدد وقف اطلاق النار مرتين ، وعلى أبواب المرة الثالثة بدأ يارينغ اتصالاته الجديدة .. فهل سيمدد وقف اطلاق النار للمرة الثالثة ؟. من الواضح ان الوضع العربي يحاول الاعتماد في موقفه وشروطه للتسوية السلمية على عدة عوامل ضغط يستعملها في وجه الشروط الاسرائيلية : تحسين الوضع الدفاعي العسكري في مصر (الصواريخ)، تضامن عربي اتخذ اخيرا شكل « الاتحاد الرباعي » ، الجبهة الشرقية ، وحركة المقاومة الفلسطينية . الا ان هذه العوامل طرأ عليها تغيير أساسي فيما يخص الجبهة الشرقية بعد احداث الاردن : تصفية حركة المقاومة ، وانسحاب الجيش العراقي من الاردن مؤخرا ..

وعلى أبواب ٥ شباط بدأت الشروط العربية الرسميه لتمديد وقف اطلاق النار بالتراجع رويدا رويدا .. فمن الشرط الاول والوحيد للتمديد وهو وضع جدول زمني لتنفيذ قرار مجلس الامن الذي ركزت عليه كثيرا اجهزة الاعلام العربية الرسمية .. الى الشرط الاخير « تقدم ملموس في مهمة يارينغ » !.

ان هذا التراجع يرجح بأن تمديد وقف اطلاق النار سيتكرر للمرة الثالثة على أساس المخرج الاخير : تقرير من يارينغ الى يو ثانت يؤكد السير بجدية في المباحثات يعقبه نداء من يوثانت او من مجلس الامن لتمديد وقف اطلاق النار .

الا انه مهما كان الامر ، فانه من الواضح ان مسيرة التسوية السلمية مسيرة صعبة تتطلب تجميع كل أوراق الضغط المختلفة للوقوف في وجه التصلب الاسرائيلي — الاميركي .

من هنا تأتي اهمية تحليل علاقة الوضع العربي بالوضع الاردني الذي يتصرف منفردا تجاه قضية وجود حركة المقاومة الفلسطينية . فالوضع العربي الذي كان يرى في حركة المقاومة ورقة ضغط هامة في سبيل الوصول الى تسوية سلمية ، كان يرى ايضا اهمية وجود « طرف فلسطيني »و « حل فلسطيني » في التسوية النهائية. ومن هنا كان حرص الوضع العربي الدائم على ابقاء توازن دقيق بين النظام الاردني والمقاومة الفلسطينية .. فهو لا يريد لاحدهما أن يصفي الآخر ، ولا يريد لاحدهما أن يأخذ موقعا أكثر مما يتطلبه التوازن المطلوب .

كان الوضع العربي لا يريد أن تصل المقاومة الى موقع قوي تمارس من خلاله موقفا معارضا للتسوية ، وكان لا يريد — أيضا وبنفس الوقت — أن يقوي النظام الاردني بحيث يتصرف مستقلا ومنفردا لتصفية المقاومة نهائيا ، فيتعذر وجود « حل فلسطيني » ضمن التسوية .

هذه المعادلة الدقيقة التي كانت القاهرة حريصة عليها ، أخذ النظام الاردني يصيبها بالخلل منذ حملة أيلول لتصفية حركة المقاومة .

كان الوضع العربي ينظر الى احداث ايلول بنظرة مزدوجة : فهو يرى فيها سبيلا الى تقليص حجم المقاومة بحيث تقف عند حدود سياسية لا تتعداها الى رفض مستقل للتسوية ، هو ، بنفس الوقت ، كان يجد الخطر كل الخطر في نجاح الملك حسين بتصفية حركة المقاومة نهائيا .

لذلك كانت اتفاقية القاهرة ، تعني أول ما تعني ، وجود وصاية عربية للاشراف على التوازن المطلوب بين النظام الاردني والمقاومة الفلسطينية.

الا ان النظام الاردني استمر في معركته الى نهايتها — كما حللنا في أعداد سابقة بعد الاحداث الاخيرة في الاردن — هادفا انهاء ازدواجية السلطة لصالحه تماما ، مستثمرا الوضع الداخلي في ميزان القوى العسكري بينه وبين المقاومة والذي نتج عن حملة ايلول ..

بعد الاتفاقية الاخيرة بدأ النظام الاردني يكمل سياسيا ما قام به عسكريا في الاحداث : انهاء حمل السلاح بعد تجميد سلاح الميليشيا بالتهديد بعقوبات شديدة ، منع توظيف الفلسطينيين في الدولة ، هوية اردنية في الحدود تطبق على افراد المقاومة الخ ...

ان ما يقوم به النظام الاردني هو انهاء ازدواجية السلطة لصالحه تماما بحيث يصبح هو الطرف الوحيد في التسوية بما في ذلك « الحل الفلسطيني» الذي يراه الملك حسين ضمن مملكته الهاشمية لا خارجها ! .. أي أن النظام الاردني يحاول أن يأخذ موقعا مستقلا ومنفردا عن الوضع العربي . ولكن لهذا الموقع حدودا تضعه ، في النهاية ، أمام مأزق سياسي . فالنظام الاردني لا يستطيع، مهما كانت رغبته ، أن ينفرد بتسوية ثنائية مع اسرائيل .. لان الاطراف الدولية ، وحتى اسرائيل ، لا تعتبر الاتفاق مع الاردن ثنائيا قادرا على حل المشكلة نهائيا ، فمركز الثقل الرئيسي في اية تسوية هو القاهرة . لذلك فان النظام الاردني مضطر ، في النهاية ، الى الارتباط مجددا بالوضع العربي لتكون التسوية شاملة . واذا كان النظام الاردني الان يأخذ هذا الموقع المستقل والمنفرد الذي يجد دعما من أميركا ورضاء من اسرائيل ، لانه يضعف الموقف العربي ويعزز التصلب الاسرائيلي في المعركة الدائرة حول شروط التسوية السلمية ، فمن الواضح أن الموقف السياسي النهائي المطلوب من الاردن مرهون بتطور المباحثات على الصعيد العربي بحيث يصبح المطلوب انسجام الوضع الاردني مع الوضع العربي عامة ، ومن ضمنه ، وجود « طرف فلسطيني مستقل » موافق على التسوية بأي شكل من الاشكال . فالنظام الاردني بتصفيته للمقاومة ، لا يستطيع تقديم مخرج نهائي للمصير الفلسطيني في اية تسوية نهائية ودائمة .

وهذا هو المأزق السياسي الذي يعانيه النظام الاردني وهو في صدد انهاء ازدواجية السلطة نهائيا في الاردن .

***

كيف يمكن لحركة المقاومة أن تحدد مهماتها ومواقفها مستثمرة هذه التناقضات لصالح موقف فلسطيني وطني يرفض التسوية السلمية ويخرج عن اطار الوضع العربي الساعي اليها ؟..

ان ما تقوم به حركة المقاومة الان متمثلا بالتحركات السياسية لرئيس اللجنة المركزية ابو عمار ، هو اللجوء الى الوضع العربي الرسمي حماية للمقاومة من مؤامرة النظام الاردني لتصفيتها .. فهل يستطيع الوضع العربي أن يحميها بعد أن فقد كل وسائل الضغط المباشرة على النظام الاردني ، وهو الذي يريدها في النهاية طرفا في التسوية وتصفية القضية الفلسطينية ؟

ليس بقدرة حركة المقاومة أن تخوض في ظل ميزان القوى الحالي الذي انحسم لصالح النظام الاردني ، اي معركة حاسمة ضد محاولات التسوية القائمة ، ولكنها تستطيع أن تحتفظ — بالتأكيد — بموقف سياسي وطني مستقل عن الوضع العربي ، تجاه التسوية ..

وعلى اساس هذا الموقف يمكن أن تبدأ مرحلة جديدة من مسيرة حركة المقاومة تتراجع فيه بانتظام بدل التراجع غير المنظم الذي يؤدي الى الاستسلام، وتقوم بتحديد مهماتها العاجلة والاجلة في الدفاع عن نفسها ، والاحتفاظ بقدرتها على بناء سياسي جديد وجدي طويل المدى (وهذا ما سنتناوله في عدد قادم) .